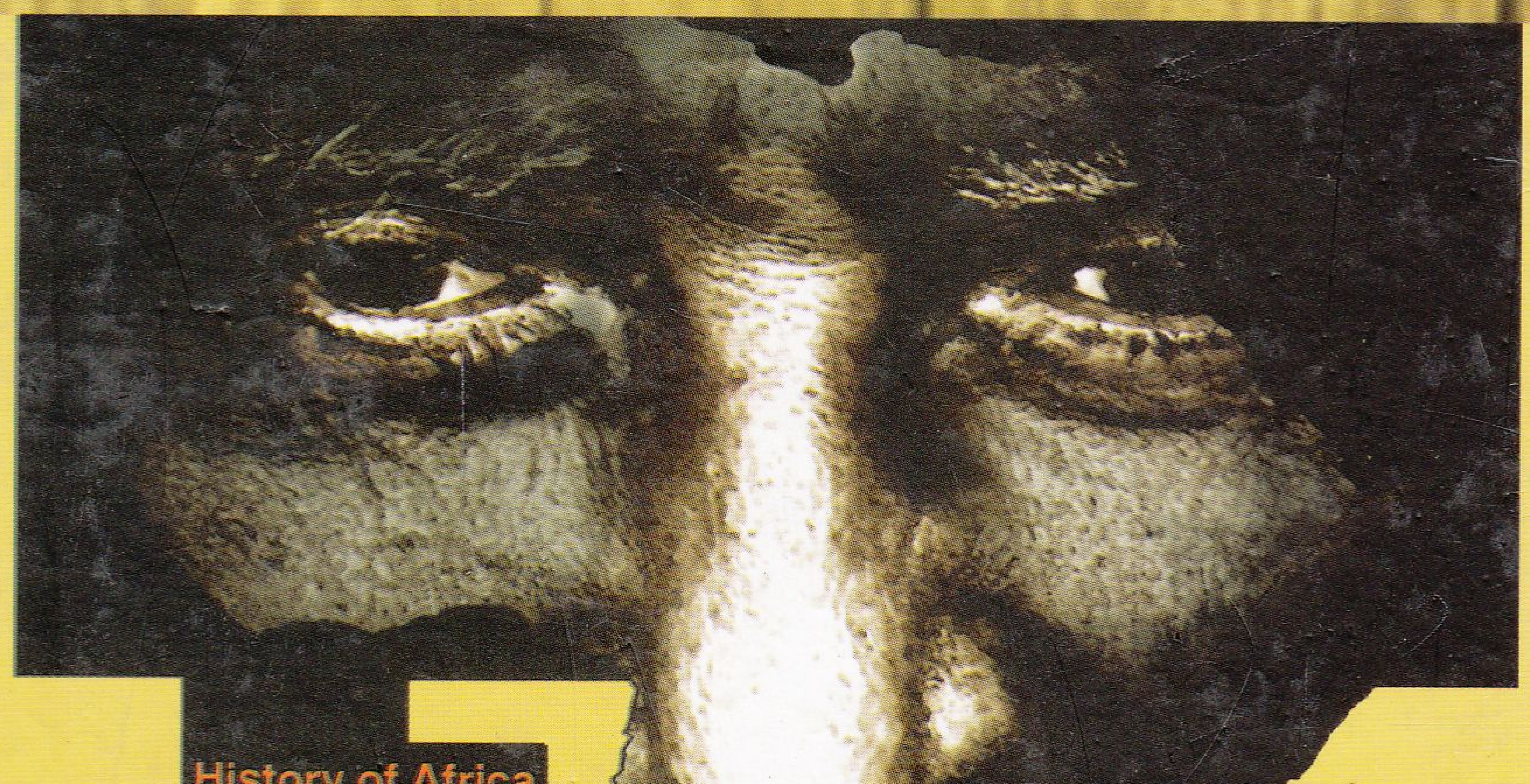
History of AfSources and study the history of South West Africarica

مصادر دراسة تاريخ جنوب و غرب أفريقيا



History of Africa

History of Africa

History of AfSources and study the history of South West Africarica

History of AfSources and study the history of South West Africarica

الأستاذ الدكتور
ماهر شعبان
أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر
بمعهد البحوث و الدراسات الإفريقية
جامعة القاهرة



المصادر الحديثة
لدراسة تاريخ غرب وجنوب إفريقيا

الأستاذ الدكتور
ماهر عطية شعبان
أستاذ التاريخ الحديث المعاصر
معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

٢٠١١



عدد الصفحات: 176

المـــــؤلــــــف: الأستاذ الدكتور ماهر عطية شعبان

عنوان الكتـــاب: المصادر الحديثة – لدراسة تاريخ غرب وجنوب إفريقيا

رقــم الإيــداع:

حقوق النشر والتوزيع



الإدارة: ٣٦ ش سوتير - الأزريطة - أمام كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

تليفاكس: ٠٠٢٠٣٤٨١٧٠٣٦

محمول: ٠٠٢٠١٢١٦٦٦١٩٣

الفرع الثاني: ٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - الاسكندرية

Email : darelmaarefa@gmail.com,
d maarefa@yahoo.com

Web site : www.darelmaarefa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم كتاب

مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب أفريقيا

للأستاذ الدكتور/ ماهر عطية شعبان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية – قسم التاريخ

تعد دراسة مصادر التاريخ الأفريقي هامة للباحثين والدارسين بصفة عامة ودراسة مصادر جنوب القارة وغربها مطلباً أساسياً لكل من يرغب في دراسة تاريخ القارة، ورغم ما كتب من دراسات وأطروحات للماجستير والدكتوراه في كل مناطق القارة إلا أن دراسة المصادر لهذه الدراسات لازال في حاجة إلى المزيد من الإيضاح، ومزيد من الحصر والتحليل والدراسة.

وقد أحسن الأستاذ الدكتور/ ماهر عطية شعبان الاختيار لدراسة مصادر تاريخ جنوب القارة وغربها باعتبارها مرجعاً أساسياً لكل من يطرق باب الدراسات التاريخية في العصر الحديث لهذه المنطقة الحيوية والغنية بمصادرها.

إذا كان تاريخ القارة في العقد الحديث ظل مجهولاً قرون عديدة بسبب مناخها وسطحها وأمراضها وصحاريها إلا أنه مع بدايات الكشوف الجغرافية في العقد الحديث، واندفاع الرحالة الأوروبيين والمستكشفين لها لكشف أغوار هذه القارة التي أطلق عليها القارة السوداء و القارة المظلمة، ونجح هؤلاء الرحالة في الوصول إلى مناطق القارة المختلفة وكتابة تقارير عنها كانت بدايات لاستعمار القارة في العصر الحديث ثم تقسيمها بين القوى الأوروبية مع مطلع القرن التاسع عشر وخاصة في مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥.

لم تكن كتب الرحالة المصدر الوحيد لكتابة تاريخ القارة بل امتد هذا النشاط إلى زعماء الإصلاح ورجال الطرق الصوفية الذين جابوا مناطق القارة وألفوا العديد من الكتب والمخطوطات التي ألقت أضواء على تاريخ أفريقيا الغربية والجنوبية.

ونجح الدكتور/ ماهر عطية شعبان بعد جهد جهيد وعمل متواصل ودراسات متعددة، وإطلاع واسع النطاق أن يكشف الكثير من الغموض على هذه لمصادر وركز على كتب الرحالة خصوصاً ديبوا الفرنسي ودينهام وكلايرتون في رحلتهم المشهورة لكشف شمال وجنوب وغرب القارة وكانت دراسة هنري بارث أيضاً مكملاً لهذا العمل فضلاً عن كتابات المؤرخين من أبناء القارة أمثال الشيخ عثمان بن فودي وأخيه عبد الله ومحمد بلو والحاج عمر الفوتي التكروري وغيرهم مثل محمود كعت والفتاش وساموري توري وعبد الرحمن السعدي وغيرهم.

قام المؤلف باستعراض دراسات ومؤلفات عدد كبير من هؤلاء المؤلفين وركز على دراسات ومؤلفات الشيخ عثمان بن فودي لما له من مكانة عظيمة في تاريخ المنطقة، وقد أحسن الدكتور ماهر صُنعًا حينما حلل هذه المؤلفات وأبرز أهميتها في دراسة مصادر التاريخ لهذه المنطقة.

ولم يقف عند هذه المؤلفات بل امتد إلى غيره من مؤلفات وتقارير المخابرات العسكرية البريطانية، ومصادر دار الوثائق البريطانية (P.R.O) ووثائق وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات، وقام بتحليل هذه المؤلفات بشكل سريع لأن الدراسات المتأنية لهذه المصادر تحتاج إلى مجلدات لكن نجح الأستاذ الدكتور/ ماهر عطية شعبان في جمع شتات هذه المصادر وأبرز ما فيها مع تحليل لهذه لمؤلفات التي تفيد الدارس للتاريخ الأفريقي في هذه الفترة وفتح المجال أمام دراسات تحتاج إليها غرب القارة في القرنين العشرين والحادي والعشرين خاصة الحقبة الاستعمارية وأبرز مصادرها وحقبه القرن الحادي والعشرين.

أما عن مصادر جنوب القارة الأفريقية فقد قام أ.د./ ماهر عطية شعبان بحصر جزء كبير من هذه المصادر والطرق إلى مصادر التفرقة العنصرية التي سادت فترة القرن العشرين، وتحدث عن مظاهر التفرقة العنصرية وتحدث عن مصادر

هامة في الأمم المتحدة، ومكتب العمل الدولي وجامعة الدول العربيـة ومـصادر وزارة الخارجية المصرية، ومصادر منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن مصادر الأحزاب السياسية في جنوب القارة، بل قام بتحليلها وإلقاء أضواء عليها باعتبارها من أهم مصادر جنوب القارة وسياستها في حقبة التفرقة العنصرية، هذا فضلاً عن وثائق وزارة المستعمرات البريطانية ووزارة الحرب البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية.

لم يتوقف عند هذه المصادر المتنوعة بل راح يحلل بعض الكتب الوثائقيـة عـن مستعمرة الكيب ومذبحة شاريفيل والوثائق التاريخية البريطانية، ووثائق دستورية مختارة كتاريخ جنوب أفريقيا (١٧٨٥-١٩١٠) وكتاب وثائقي هام لبركسي حـول التفرقة العنصرية دراسة وثائقية عن جنوب أفريقيا الذي صدر في لندن ١٩٦٨.

وأيضاً ذكر أ.د. ماهر شعبان وثائق البرلمان البريطاني وقرارات الجمعية العامـة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، واستفاض كثيراً في قرارات الأمم المتحدة عن التفرقة العنصرية وتتبع تطورها حتـى نهايتهـا. وأورد قائمـة بالـدوريات الصادرة بجنوب أفريقيا والتي تناولت العنصرية وأعمـال العنـف والاضـطهاد بالوثائق والصور.

الحقيقة أن هذا الكتاب يعد إضافة حقيقية لتاريخ كل من جنوب أفريقيـا وغربهـا، كما أنه يعتبر مصدراً أساسياً لتاريخ هذا الجزء من القارة، ولقد عالج المؤلف هذا الكتاب بأسلوب سهل ولغة سهلة، وعبارات تنم عن فهم عميق لتاريخ هذه المنطقة.

أ.د./ عبد الله عبد الرازق إبراهيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة:

- فيما يتعلق بأهم مصادر دراسة منطقة غرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي وهي موضع الدراسة - هذه المصادر كثيرة ومتنوعة ما بين مصادر زعماء حركة الإصلاح الديني في غرب إفريقيا يأتي على رأسها وثائق ومؤلفات ومخطوطات الشيخ عثمان بن فودي وأخيه، عبد الله بن فودي - ومحمد بلو بن عثمان ابن فودي فقد حظيت مؤلفاتهم باهتمام العديد من الدارسين والباحثين في منطقة غرب إفريقيا؛ وهي تأتي على رأس المصادر، وسوف اتخير نماذج من هذه المصادر وأقوم بتحليلها ونقدها - أيضًا هناك مؤلفات الحاج عمر الفوتي التكروري ١٢١٢هـ-١٨٨٧م وهو زعيم الحركة التيجانية، في غرب إفريقيا وله مؤلفات عديدة يأتي على رأسها "رماح حزب الرحيم علي نحور حزب الرحيم" وهو مصدر هام لتاريخ المنطقة.

وإلى جانب مؤلفات زعماء الإصلاح الديني في غرب إفريقيا تأتي مصادر الرحالة الأجانب وسوف أتخير منهم الرحالة ديبوا وكتابه تمبكتو الغامضة وأقوم بتحليله، ونقده - وكذلك رحلة الكابتن كلابرتون وأودني وديهام ١٨٢٢-١٨٢٥/١٨٢٦، ١٨٢٧م، وسأحول تحليل هذا المصدر الهام وبيان دورة الاستعماري في التمهيد لاحتلال غرب إفريقيا، هذا بالإضافة إلى ما أضافه كلابرتون في كتابه (رحلة لاستكشاف إفريقية). وسوف أشير أيضًا إلى رحلة هنري بارث عام ١٨٤٩-١٨٥٤م إلى غرب إفريقيا والتي تعطي لنا صورة حية لحضارة موجودة في غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي.

وهناك مصدر ثالث هام للسير Hertslet بعنوان "خريطة إفريقيا من خلال المعاهدات "Map of Africa by Treaty" وهو يعد من أهم مصادر غرب إفريقيا والمؤلف يقع في ثلاث مجلدات هامة، ومجموعة خرائط هامة، وقد طبع المؤلف أربع مرات أعوام ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٩٠٩، ١٩٦٧ - والمصدر يعالج جميع المعاهدات

التي وقعتها الدول الأوروبية قبل استعمار إفريقيا، ويضم في المجلد الثاني وثيقتين هامتين هما مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م، ومؤتمر بروكسل ١٨٩٠م، وسوف أقوم بتحليلها وبيان أهميتها من خلال هذا المصدر الهام.

وهناك أيضًا بعض المصادر العربية مثل حوليات الولاتي – والجاشي الربيط للشيخ ماء العينين، وفهرس المخطوطات العربية – ومصدر محمد حافظ التيجاني عن الحج عمر الفوتي التكروري – بالإضافة على تحليل مصدر أشهى العلوم للشيخ موسى كمرا – وأغلب هذه المصادر موجودة في مكتبات غرب إفريقيا مثل مكتبة أبيدان – وكانوا بالإضافة إلى دار الكتب القومية بباريس والأرشيف الوطني في السنغال – ووزارة الشئون الخارجية الفرنسية بباريس – ودار الوثائق البريطانية (P.R.O).

هذا وسوف أشير إلى دور المحفوظات والمكتبات في غرب إفريقيا مثل مكتبة جامعة أبيدان وما تحويه من مؤلفات ووثائق مخطوطات لزعماء غرب إفريقيا – وكذلك مكتبة كانو بشمال نيجيريا – ودار الكتب الوطنية في باريس وما تحويه من مؤلفات هامة ومصادر تاريخ غرب إفريقيا وغيرها من المكاتب الهامة.

هذا بالإضافة إلى الإشارة إلى دار الوثائق البريطانية والفرنسية حيث يوجد بها عدد من المصادر الهامة التي يمكن أن تخدم البحث، وكذلك الإشارة إلى الأرشيف البرتغالي الذي يحتوي على وثائق عن إفريقيا، ولكن في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي.

لعلي اتخير بعض هذه المصادر وليس كلها فمصادر غرب إفريقيا كثيرة ومتنوعة ومتعددة، ولكني اتخير بعض هذه المصادر فقط في خلال الفترة الزمنية المتاحة.

وهناك نقطة هامة جديرة بالملاحظة يجب الإشارة إليها ألا وهي أن القرن الثامن عشر الميلادي زاد اهتمام الدول الأوروبية بمنطقة الشرق الأقصى وأحداثها

وبالتالي قل اهتمامه بمنطقة غرب إفريقيا – ويرجع زيادة الاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأقصى إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة مثل الصين – اليابان – كوريا منشوريا – واقتصر اهتمام الدول الأوروبية بالقارة الإفريقية على إرسال الرحالة وبعثات الكشف الجغرافي مثل رحلة مانجوبارك لاستكشاف المنطقة. وما أن حل القرن التاسع عشر حتى زاد اهتمام الأوروبيين بالقارة الإفريقية وبدأوا عملية التوغل إلى القارة الإفريقية واصطدموا بالزعامات الإسلامية من أجل فرض السيطرة والتي تجسدت بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٥٥م ثم مؤتمر بروكسل ١٨٩٠ واللذان يعتبران المدخل الأوروبي لقارة إفريقية.

تحديد منطقة البحث

قبل الحديث عن مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي يجدر بنا أن نحدد بعض المفاهيم الجغرافية، التي تتعرض لها الدراسة ومن هذه المفاهيم اصطلاح غرب إفريقيا والسودان الغربي، وكلاهما يدل على ما نسميه، بمنطقة غرب إفريقيا التي تمتد من بحيرة تشاد حتى ساحل المحيط الأطلنطي في الغرب، وتقع عند خط عرض ٩، ١٧° شمال وخط الاستواء على وجه التقريب، وهي مساحة تبلغ ٢,٤ مليون ميل مربع، وهي جزء من السودان الغربي والأوسط التي عرفها الكتاب العرب ورحالتهم على أنها البلاد التي يحدها بحر الظلمات (المحيط الأطلنطي) من الغرب وحدود بلاد الحبشة الغربية من الشرق[1].

ويمتد السودان الغربي حسب هذا المفهوم من ساحل السنغال حتى حدود نيجيريا الشمالية، ونقطة ارتكازه هي حوض الكونغو وحوض نهر النيجر الأعلى والأوسط[2].

---

(1) الاصطخري: أبو إسحق إبراهيم بن محمد الاصطخري، ملك الممالك، القاهرة ١٩٦١م، ص٣٤.

(2) عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في غرب إفريقيا، القاهرة ١٩٦١، ص٢٣.

الأوضاع التاريخية في المنطقة

لقد حملت هذه المنطقة مشعل الحضارة الإسلاميه، وتبنت شعوبها الدعوة لنشر الدين الإسلامي؛ لأنها بيئة تسهل الهجرات، وتساعد على انتقال الجماعات، وتتيح الاحتكاك الثقافي، وهذا ما هيأ لهذه المنطقة فرصة قيام وحدات سياسية واجتماعية مترابطة بها.

لقد تعرض الجزء الغربي من القارة الإفريقية لغارات متصلة من قبائل البربر منذ القرن الأول الميلادي[1].

وكانت بعض هذه الغارات تعود إلى الشمال الإفريقي بعد تحقيق أغراضها – ولكن منذ أن بسط العرب سلطانهم على بلاد المغرب – وكانت بعض هذه الغارات جنوبًا تسعى للإقامة الدائمة – هناك – شاركت في هذه الغارات القبائل العربية التي كانت ترغم القبائل البدوية على الهجرة جنوبًا. وصلت غارات العرب إلى حدود السنغال، وكانت أهم القبائل التي لعبت دورًا هامًا في غرب إفريقيا قبائل الطوارق أو الملثمين التي انتشرت في منطقة فسيحة من غدامس حتى المحيط الأطلنطي، ووصلت إلى مقربة من منحنى النيجر – وكانت قبيلة لمطة وجزولة وجدالة أكثر القبائل انتشارًا في مناطق الصحراء وغرب إفريقيا[2].

وكانت هذه القبائل تمسك بمفاتيح الطريق إلى السودان الغربي، بل وكانت حلقة الاتصال بين المغرب بشعوبه وحضارته وثقافته وبين الجزء الزنجي الواقع إلى الجنوب ويمتد شرقًا حتى بحيرة تشاد[3].

وقد شهدت منطقة غرب إفريقيا موضع الدارسة قيام العديد من الإمبراطوريات الإسلامية مثل إمبراطورية غانا – ومالي – وسنغاي، وإمبراطورية الكانم والبرنو –

---

(1) عبد الله عبد الرازق: تاريخ غرب إفريقيا الحديث، القاهرة ١٩٩٨، ص٥.

(2) حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، القاهرة ١٩٥٧، ص١٣٥.

(3) عبد الرحمن زكي: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بإفريقيا الغربية، القاهرة ١٩٦١، ص٣٨.

كما شهدت المنطقة انتشار المد الإسلامي مما أدى لقيام حضارات واسعة الانتشار – كما شهدت مراكز حضارية كبرى مثل جنى – وتمبكتو – وكانو، ولعل اتصال منطقة غرب إفريقيا بالمشرق والمغرب العربي قد أدى إلى انتشار الحضارة الإسلامية(١).

ومنذ القرن الخامس عشر الميلادي أخذ الأوروبيون يفدون للسواحل الغربية ويتوغلون إلى حد ما في الداخل ويكتشفون المناطق الساحلية بغرب القارة – وبعض المناطق التي تعتبر المناطق الساحلية مواجهة لها. وكانت البرتغال هي أول مَنْ وصل للساحل الإفريقي الغربي، ثم انتقل النشاط إلى انجلترا وفرنسا وكانت أكثر الدول نشاطًا في غرب إفريقيا بعد ذلك(٢).

وتوسعت فرنسا في غرب القارة منذ القرن التاسع عشر وكونت المستعمرات التي أُطلق عليها إفريقيا الغربية الفرنسية، وضمت: السنغال – وموريتانيا – وغينيا – وساحل العاج (كوت دفوار) – وفولتا العليا (بوركينا فاسو) وداهومي (بنين) – والنيجر. واصطدموا مع الإنجليز في نيجيريا إلى جانب اصطدامهم مع قبائل التكرور (أحمد وشيخو)، كما اصطدمت مع الزعامات الإسلامية الممثلة في ساموري – ورابح فضل الله.

كما شهدت المنطقة أيضًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي قيام العديد من الحركات الإصلاحية الإسلامية الممثلة في حركة الشيخ عثمان بن فودي، والطريقة القادرية والحاج عمر الفوتي التكروري، والطريقة التيجانية والتي اعتمدت عليها كأحد المصادر الأساسية لتاريخ منطقة غرب إفريقيا(٣).

ولعل هذه مقدمة تاريخية قصدت بها التمهيد لموضوع البحث.

---

(١) شوقي الجمل: كشف إفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠، ص٢٨٨.

(٢) عبد الله عبد الرازق: مرجع سابق، ص١٩.

(٣) شوقي الجمل: الحضارة الإسلامية في غرب إفريقيا، مقال بمجلة المناهل المغربية، العدد الأول، ١٩٨١، ص.ص٤، ٥.

مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا في

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي

تعددت مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتتنوع هذه المصادر على النحو التالي:-

١. مؤلفات الأفارقة.

٢. الرحالة الأوروبيون.

٣. دور المحفوظات والمكتبات في غرب إفريقيا.

٤. المصادر العربية.

٥. المصادر الأجنبية.

أ) مصادر وزارة الخارجية البريطانية.

ب) مصادر وزارة المستعمرات البريطانية سابقاً.

أولاً: مؤلفات الأفارقة

مؤلفات زعماء حركة الإصلاح الإسلامي في غرب إفريقيا

وتتمثل في مؤلفات:

(١) الشيخ عثمان بن فودي ١٧٥٤ – ١٨١٧م.

(٢) الشيخ عبد الله بن فودي ١٧٦٧ – ١٨٣٠م.

(٣) الشيخ محمد بلو بن عثمان بن فودي.

(٤) الحاج عمر الفوتي التكروري ١٧٩٤– ١٨٨٧م.

والكثير من هذه المؤلفات مازالت مخطوطات محفوظة في مكتبات بنيجيريا الحالية أو في غيرها من المكتبات أو المحفوظات التي نُقلت إليها مثل الأرشيف الوطني في السنغال، ودار الكتب الوطنية في باريس.

وسنشير لبعض هذه المؤلفات للتعرف عليها وما تضمنته وما عالجته من مشكلات وقضايا.

(١) مؤلفات ومخطوطات الشيخ عثمان بن فودي:

الشيخ عثمان بن فودي مؤسس الإمبراطورية الفولانية العظيمة التي استمرت ما يقرب من مائة عام (والمعروفة حاليًا بشمال نيجيريا)[1] وُلد في مارتا Marata عام ١٧٥٤م أي في القرن الثامن عشر، وتربى تربية دينية، ونشأ على العبادة والتصوف، وقضى وقته في العبادة والتدريس والتأليف.

وتعتبر مؤلفات ومخطوطات الشيخ عثمان بن فودي من أهم مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي.

وقد أعجب الشيخ عثمان بن فودي بحركة المرابطين وتأثر بها، كما تأثر أيضًا بحركة الموحدين الذين ساروا على منهج المرابطين في تأسيس دول إسلامية، وفي نفس الوقت كان يميل إلى سماع أخبار السلطنات القديمة مثل مالي وسنغاي، كما كانت تهب عليه عبير مدينتي تمبكتو وجنى اللتين كانتا تزدحمان بالعلماء[2].

وللشيخ عثمان شقيق وهو عبد الله بن فودي، وهو في نفس الوقت وزيره الأكبر، وُلد في عام ١٧٦٧من وأخذ العلم عن أخيه عثمان، وتبحر في العلوم مثل أخيه، حتى لقبه معاصروه بنادرة الزمان، وقد ساهم أخوه في نشر الدعوة، وقاد

---

[1] تطلق أغلب المراجع عليه عثمان دان "فوديو" أي ابن الفقيه، ومن ألقاب التشريف التي تلقب بها نور الزمان، ومجدد الإسلام، والشيخ.

[2] آدم عبد الله الألوري: الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية في القرون الوسطى، نيجيريا (١٩٧١)، ص.ص ٢٣-٢٤.

الجيش في معارك عديدة ناجحة – وحكم القسم الغربي من الإمبراطورية قبل وفاة الشيخ عثمان بقليل، وألف عدة كتب، وتُوفى في عام ١٨٣٠م[١].

على أية حالٍ يعتبر الشيخ عثمان بن فودي أكبر وأهم وأعظم مصادر تاريخ غرب إفريقيا[٢].

وقد سلك الشيخ مسلك أهل الصوفية في تهذيب أخلاق المسلمين وتربية النفوس – فنشأ صوفيًّا ورعًا تقيًا – نضج عقله مبكرًا[٣].

وحين نشأ الشيخ عثمان – كما يذكر محمد بلو في كتابه "إنفاق الميسور" – وجد من أنواع الكفر والفسق والعصيان أمورًا فظيعة ملأت البلاد وعمها الجهل والإلحاد، ورأى الوثنية تعود من جديدٍ، وانتشرت عبادة الأوثان[٤].

وخلاصة القول وجد الشيخ هذه البلاد في حالةٍ يُرثَى لها، وعزم على القيام بثورةٍ إصلاحيةٍ تُعيد للإسلام مجده وللبلاد عزها ومجدها الغابر؛ لذا قام الشيخ عثمان يعلن مبادئه، وينشر دعوته لهدي القوم الضالين إلى الصراط المستقيم، ويخمد البدع ويحيي السُنة ويعلم الناس أمور دينهم[٥]. ولقد لقي الشيخ عثمان كثيرًا من معارضة الحكام، ورغم ما لاقاه من إيذاءٍ وما تعرض له من اضطهادٍ فقد أخذ على عاتقه مهمة نشر الدعوة وإعلان مبادئه وشرح منهجه[٦].

قد أجمع معظم المؤرخين والباحثين على أن دعوته محاولة مخلصة للإصلاح مجردة من أي رغبةٍ في الملك، وقد نعم المجتمع في عهده بالهدوء والاطمئنان، وازدهرت في عهده الثقافة والحضارة الإسلامية في غرب إفريقيا، وذلك بفضل

---

[١] حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، القاهرة ١٩٦٣، ص٢٢٧.

[٢] آدم عبد الله الألوري: الإسلام في نيجيريا، بيروت ١٩٧١، ص.ص ٩٣، ٩٥.

[٣] عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص.ص ١٠١–١٠٢.

[٤] محمد بلو: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، القاهرة ١٩٦٤، ص٥٨.

[٥] علي أبو بكر: الثقافة العربية في نيجيريا، القاهرة ١٩٦٤، ص.ص ١٣٤–١٣٦.

[٦] الشيخ عثمان بن فودي: كتاب إحياء السنة وإخماد البدعة، الأزهر ١٩٦٢، ص٢٣٤– ٢٣٧.

مبادئه التي أعلنها، وتحقيقه لتلك المبادئ التي تستند إلى النظم الإسلامية، ويمكن أن نلخص مبادئ الشيخ عثمان بن فودي في النقاط التالية:

* من الناحية-الدينية

١- التمسك بالأحكام الشرعية وتطبيق الشريعة الإسلامية.

٢- الحث على اتباع السنة وإماتة البدعة والاقتداء بأقوال وأفعال السلف الصالح[1].

٣- رد الأوهام في التوحيد والفقه والتصوف إلى الصواب ومحاربة التعصب والأباطيل.

٤- بث العلوم الشرعية ونقائها مما علق بها من أوهام وبدع وخرافات[2].

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٦- طاعة الجماعة لأمير المؤمنين ونوابه واجبة إجماعًا.

٧- قواعد وجوب الهجرة على المسلمين والفرق بين دار الإسلام ودار الحرب.

٨- وجوب موالاة المؤمنين.

٩- قتال جماعة المرتدين.

١٠-قتال الخارجين على الدين والكفار[3].

*** مبادؤه وتعاليمه في السياسة ونظم الحكم والقضاء**

أكد الشيخ عثمان أن دعائم الحكم خمسة هي:

---

(1) محمد بلو: إنفاق الميسور، مرجع سابق، ص.ص ٦٨- ٧٢.

(2) الشيخ عثمان بن فودي: سراج الإخوان في أهم ما يحتاج إليه في هذا الزمان، مخطوط يحتوي على ٧٦ صفحة، ١٩٦١، ص١٢.

(3) الشيخ عثمان بن فودي: إحياء السنة، مرجع سابق، ص.ص ٢٣٤-٢٣٧.

١- أن القوة والسلطان لا تُمنح لِمَنْ يسعى إليها.

٢- الحاجة إلى الشورى.

٣- التخلص من القسوة والظلم.

٤- محاربة الرشوة والمحسوبية وإقامة عدالة اجتماعية وإذابة الفوارق بين الطبقات.

٥- القيام بالأعمال الصالحة ورفع مستوى المعيشة بين الشعب[١].

كما حدد الشيخ عثمان مجال القضاء، كما حدد اختصاصات القاضي في:

١- الفصل بين المتخاصمين.

٢- قمع الظالمين ونصرة المظلوم.

٣- إقامة الحدود والقيام بحدود الله.

٤- النظر في الدماء والجراح ليكون المرء آمنًا على ماله وعلى عرضه وعلى نفسه.

٥- النظر في أموال اليتامى والمجانين.

٦- تنفيذ الوصايا.

٧- عقد الزواج وإبرام الطلاق إذا لم يكن للفتيان ولي[٢].

كما كانت للشيخ عثمان بن فودي مبادئه وتعاليمه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وكما سبق الذكر، فإن الشيخ عثمان بن فودي قد ألف العديد من المقالات والكتب وله العديد من المخطوطات في شتى الشئون الدينية والثقافية والاجتماعية

---

(١) عثمان بن فودي: الفرق بين ولاية أهل الإسلام وأهل الكفر، مخطوط حققه هيسكت ونشره عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في غرب إفريقيا، ص.ص ٨٩-٩٤.

(٢) الشريخ زكي عثمان فودي: إحياء السنة وإخماد البدعة، مرجع سابق، ص.ص ١٧٨-١٨٠.

والتاريخية، وتُلقي هذه المؤلفات ضوءًا ساطعًا على أحوال المسلمين الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية التي كانت سائدة في غرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي. ومعظم إنتاجه كان يتجه إلى الفقه والتفسير والسياسة والأدب والشعر وأصول الدين والجهاد والأخلاق والمثل العليا، والغالبية العظمى من تلك الكتب والمقالات في نيجيريا مازالت مخطوطات، وأن هناك صعوبات جمة على مَنْ يريد أن يتتبعها؛ لأنها قلما تكون واضحة، وفي حالة سليمة مما يجعل من الصعب قراءتها.

وقد أدرك علماء الغرب من فرنسيين وبريطانيين منذ وطأة الاستعمار الأوروبي المناطق الغربية في إفريقية أهمية تلك المخطوطات العربية فنقلوا كثيرًا منها إلى مكتبات بلادهم، ودأبوا على تحقيقها وبحثها وترجمتها إلى لغاتهم، ونشطت الجمعيات والمعاهد العلمية على نشرها وطبعها – ومع ذلك فما تزال هناك إلى اليوم مخطوطات عربية كثيرة في مدن نيجيريا لاقت الجفاء والإهمال من العلماء الغرب والإفريقيين، ولم تُحقق بعد تحقيقًا علميًا سليمًا[1].

وقد تنوعت مصادر وكتابات الشيخ عثمان بن فودي ما بين النثر والشعر، وتتلمذ على يده العديد من الشعراء والعلماء الذين نبغوا في علوم اللغة العربية وعلى رأسهم أخيه الشيخ عبد الله وابنه محمد بلو، وبفضلهم انتشر الإسلام والثقافة الإسلام بين الفلانيين ومختلف طبقات الشعب[2].

وبالإضافة إلى نظمه الشعر، فإن أسلوبه لا يقل روعة في النثر عن الشعر، فنجد سهولة اللفظ والتزامه بقواعد اللغة، ولأسلوبه وقع موسيقي محبب في النفس لا يمل القارئ من قراءة ما يكتب[3].

---

(1) عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في غرب إفريقية، مرجع سابق، ص١٦٢.

(2) علي أبو بكر: الثقافة العربية في نيجيريا، مرجع سابق، ص١٥٦.

(3) عثمان بن فودي: مرآة العرائض بجامعة ابيدان تناول فيه عدة أمور دينية، ويحتوي على أربعين صفحة – راجع علي أبي بكر، المرجع السابق، ص١٦٧.

ومن أهم مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي:

١- كتاب إحياء السنة وإخماد البدعة[1]:

اسم هذا الكتاب يدل على الغرض منه، ويوضح الدعوة التي كرس لها المؤلف حياته، والرسالة التي من أجلها خاض الحروب العديدة وتعرض خلالها للموت والنفي والطرد، وتظهر لنا من ثنايا هذا المصدر تعاليمه ومبادئه السلفية الملحة وهي العودة بالأمة الإسلامية إلى ماضيها المشرق والرغبة السلفية الملحة في إعادة المجتمع الإسلامي إلى بساطته الأولى ونقائه الأول أيام الخلفاء الراشدين، ولا يتحقق ذلك إلا ببذل الجهد علمًا وعملاً ودعوة لإحياء السنة وإماتة البدعة، وأكد المؤلف هذا الغرض في مقدمة الكتاب إذ يقول ما نصه:

"ليعلم الناظر في هذا الكتاب مقصودي فيه – إن شاء الله – إحياء السنة المحمدية، وإخماد البدعة الشيطانية، ... وليس مقصودي فيه، هتك أستار الناس والاشتغال بعيوبهم ...".

ويحتوي الكتاب على ثلاثة وثلاثين بابًا، والأبواب قصيرة، يتناول في كل باب أمرًا من أمور الدين مستقلاً بنفسه؛ ليتيسر الأمر أمام مَنْ يريد الإطلاع على مسألةٍ معينةٍ.

بدأ الشيخ عثمان الأبواب بحد الكتاب والسنة والإجماع، ثم تطرق إلى بيان البدعة وأقسام البدعة وما يُنكر منها وما لا يُنكر، ويشير في كل بابٍ إلى الإسلام ومبادئه والفرائض والأحكام الشرعية كما وردت في القرآن والسنة، ثم تطرق بعد ذلك إلى البدع والخرافات التي طرأت على تلك المبادئ فيكشفها ويوضحها، ويبين

[1] كتاب إحياء السنة وإخماد البدعة: مخطوط للشيخ عثمان بن فودي بجامعة ابيدان بنيجيريا تحت رقم ١٨٦، وقد قام بتحقيقه لجنة من علماء الأزهر الشريف، هم أصحاب الفضيلة: الشيخ طه محمد الساكت – وحافظ محمد الليثي – وعبد الرحمن فرج الجندي، وقام بطبعه ونشرته الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر عام ١٣٨١هـ–١٩٦٢م.

أنها تؤدي إلى فساد العقيدة وتفسد على المسلمين أمور دينهم ودنياهم، ثم يشير ويوضح السنة التي يجب اتباعها في المجال العلمي والتطبيقي للإسلام.

ويتضح من قراءة مصدر إحياء السنة وإخماد البدعة تاريخ المؤلف الحافل بحرصه على السنة؛ لأن التمسك بها حياة الأمم ورفاهية الشعوب، وجهاده ضد البدعة؛ لأن العمل بها فساد للأمم وتأخر الشعوب. كما يبدو لنا سلوكه في الدعوة وجهاده في سبيل نشر مبادئ الإسلام بأنه يسلك سبيل الهداة الراشدين.

وفي خاتمة المصدر وهي التنبيهات السبعة التي ألحقها الشيخ عثمان بآخر أبوابه يؤكد فيها مقصوده من كتابه، ثم يوحي لكل مسلمٍ بأن يبدأ بنفسه فيصونها بالمواظبة على أداء الفرائض واجتناب المحارم.

والمصدر يتعرض فيه – المؤلف للأئمة الأربعة – ولم يترك أمرًا من أمور الدين إلا وشرحه(1).

وتطرق الشيخ للبدع وحذر منها، والصوم والجنازة وأحكامها، والزكاة وفروضها وشروطها وباب الحج، وباب الإيمان والنذور، ويتعرض المصدر لضرورة تعليم المرأة، ولبس الثياب وباب التعالج، وباب الرؤيا. ويتعرض في الباب الأخير من المصدر إلى التصوف وتطرق إلى البدع فيها وكيفية علاجها.

وبعد عرض مصدر إحياء السنة وإخماد البدعة يبدو لنا تاريخ المؤلف الحافل وحرصه على السنة وجهاده في البدعة وسلوكه في دعوته وجهاده، كما تبدو لنا الصورة الجلية للمؤلف العالم الفاضل والمصلح الإسلامي الكبير، ويتجلى لنا عمله الإصلاحي والتجديدي ليس في إمارات الهوسا فحسب بل في غرب إفريقيا كلها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، فأفضاله ونعمه كثيرة على الحركات الإصلاحية التي قامت أثناء حياته وبعد وفاته؛ فقد كان الشيخ عثمان بن فودي الرائد

---

(1) الشيخ عثمان بن فودي: إحياء السنة وإخماد البدعة، مصدر سابق، ص.ص ١٦٦–٢١٨.

الأول لنهضة الإسلام، ولإعادة بناء المجتمع الإسلامي وهو الرجوع إلى الكتاب والسنة المحمدية[1].

ولا شك في أن هذا المصدر يعتبر مصدرًا هامًا من المصادر التربية والإسلامية في العالم الإسلامي، ومن قراءة كتاب إحياء السنة وإخماد البدعة، نجد أن الشيخ عثمان قد استعان بالمصادر الآتية:

١- صحيح البخاري. ٢- الشفاء للقاضي عياض.

٣- رسالة ابن أبي القيرواني.

٤- مختصر خليل بن إسحق، وغيرها من كتب السنة والفقه والحديث.

كما يستدل بما أورده علماء الشرق والغرب في كتبهم.

كما يتضح لنا أن الشيخ عثمان تأثر ودرس على يد كثير من الفقهاء والسابقين وأهمهم حُجة الإسلام أبي حامد الغزالي وابن تيمية وغيرهما.

٢- حصن الأفهام من جيوش الأوهام[٢]:

أراد المؤلف في هذا المصدر أن يلقي الضوء على مزاعم المتكلمين الفاسدة، ويزيح الستار عن بعض الأوهام التي صارت عقيدة لديهم، والذين خدعوا الناس بأفكارهم وآرائهم حتى وقع أكثر الناس في بحار من البدع والضلالات تحت تأثيرهم وخداعهم.

فالمصدر يبحث في مجال العقائد والتصورات في الإسلام، ويكشف عن أصل السنة وعما طرأ عليها من البدعة في هذا المجال موضحًا ذلك بالدليل من الكتاب والسنة والإجماع. بينما مصدر إحياء السنة وإخماد البدعة يبحث في الجانب التطبيقي والعملي للإسلام، فالكتابان يكمل أحداهما الآخر؛ إذ تناول الشيخ عثمان كل

---

[1] نفس المرجع السابق: ص.ص ٢٣٤-٢٣٦.

[2] مخطوط للشيخ عثمان بن فودي - بمكتبة ابيدان بنيجيريا - يحتوي على اثنين وسبعين صفحة.

ما يشتبه على المسلمين في أمر دينهم وفي مبادئه ووضع الحل الواضح لهذه المشاكل في هذين الكتابين.

ففي مقدمة الكتاب حذر من أسلوب علماء الكلام، وأبطل مذهبهم الذي يقوم على المغالطات والأكاذيب، ويحث المسلمين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يخشون في الله لومة لائم.

ولا شك أن هذه النصوص في كتابه "حصن الإفهام من جيوش الأوهام" تعبر عن مسلك الشيخ عثمان بن فودي في الإصلاح وهدفه من دعوته هو الرجوع إلى القرآن والسنة الصحيحة فيما شجر بين المسلمين من خلاف[1].

٣- بيان وجوب الهجرة على العباد وبيان وجوب تنصيب الإمام وإقامة الجهاد[٢]:

يحتوي هذا المخطوط على ثلاثة وستين فصلاً، استهل المؤلف مقدمة الكتاب بالقول: "... أودعت في هذا الكتاب ثلاثة وستين فصلاً كعدد سنه (عليه الصلاة والسلام) وهو كتاب نافع إن شاء الله لِمَنْ عول عليه ...". تحدث المؤلف في هذا المصدر عن عدة أمورٍ منها وجوب الهجرة من بلاد الكفار إلى بلاد الإسلام، ثم تطرق إلى شرح قوله (صلى الله عليه وسلم): "لا هجرة بعد الفتح" وثناء الله على المهاجرين الذين خرجوا من ديارهم وتركوا أموالهم للكفار وعرضوا أنفسهم للقتل من أجل الهجرة وثناءه على الأنصار الذين آووهم ونصروهم وهذا ما جاء في الفصل الأول والثاني.

ويأتي دور الجهاد في فصلٍ آخر، ويقول المؤلف إنه وردت في ترغيب الناس في الجهاد آيات كثيرة وأحاديث نبوية عديدة، واهتدى في ذلك بالعديد من الآيات القرآنية كقوله تعالى: "إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفًا كأنهم بنيان مرصوص" صدق الله العظيم.

---

(1) المخطوط: ص.ص ٤٠، ٤١.

(2) مخطوط للشيخ عثمان بن فودي أيضًا، بكلية الآثار بكدونا تحت رقم ٥٣/٨٢، ويشمل على ٨٦ صفحة.

وفي حكم الجهاد يبين الشيخ أن الجهاد فرض على النـــاس وفريـــضة مـــن فرائض الإسلام لقوله تعالى: "كُتب عليكم القتال"، ثم تناول وجوه القتال فبين أن القتال شُرع للدفاع عن الأوطان أو إطاعة أمير المؤمنين، أو قتال المشركين[1]. ثمن تطرق المؤلف إلى استمرار وجوب الجهاد على الأمة بعد الصحابة لقوله تعالى: "وقـــاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله". والفصل الخامس والعشرين يوضح أن إعطـــاء الراية لأمير الجيش سنة؛ فالرسول – عليه الصلاة والسلام – أعطى الراية في غزوة خيبر لعلي بن أبي طالب ليقوي حماس الجند؛ لذا نرى الشيخ قد اهتـدى بالرســـول الكريم صلى الله عليه وسلم.

وفي فصلٍ آخر كان الشيخ ينصح أمراءه بألا يبدأوا القتال إلا بعد دعوة الكفار المحاربين إلى الإسلام إقتداءً بالرسول صلى الله عليه وسلم[2].

ويحث المؤلف المحاربين على تقوى الله، ويطلب منهم كثرة الصلاة والصوم والزكاة، ويرسم الشيخ الإطار العسكري للجيوش في حالة النصر أو الهزيمة، ويرفع الشيخ النداء بأن فداء أسرى المسلمين واجب. ومن مآثر الشيخ التي لا تُحصى مواعظه العديدة للناس للتحلي بالأخلاق الحميدة، ويحث الشيخ المسلمين على الصلح والصفو مع المسيء، ويدعو في فصلٍ آخر إلى منع الظلم،.ويستدل بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم –: "اتقوا دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب"[3].

وفي الفصول الأخيرة يتعرض لسيرة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين من بعده؛ ليقتدي بهم المسلمون، وتحدث عن الرسول ومآثره وخلافة أبي بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

---

(1) المخطوط: ص.ص ٣٧، ٣٨.

(2) المخطوط: ص.ص ٤٠، ٤١.

(3) المخطوط: ص٧٤.

وفي الفصل الأخير، يتحدث عن خلافة أمير المؤمنين الحسن بن علي بن أبي طالب، ويتضح من خلال المصدر بيان وجوب الهجرة على العباد. إن الشيخ استمر على وتيرة المجاهد الأعظم بالنصح والإرشاد وبيان الحقيقة لشعوب غرب إفريقيا؛ حيث شرح معاني الهجرة وطاعة الإمام القائد، وضرب مثلاً بالرسول -صلى الله عليه وسلم- ثم الخلفاء الراشدين، وحث المسلمين على الهجرة من بلاد الكفار إلى بلاد المسلمين. والأسلوب سلس وبسيط، ويتمشى مع عقلية شعوب غرب إفريقيا التي كانت في أمس الحاجة إلى الشيخ عثمان أمير المؤمنين بنصحه وإرشاده وحسن تقييمه للأمور.

٤- سراج الإخوان في أهم ما يحتاج إليه في هذا الزمان[١]:

هذا المصدر من عشرة فصول، يتناول في الأول الفرق بين المسلمين والكفار، والثاني يبين الفارق بين علماء الدين "أنصار الرحمن" وبين علماء السوء "أنصار الشيطان"، والثالث يتناول فيه حكم القوم الذين ينطقون بالشهادة فقط ولا يعرفون شيئًا بعد ذلك عن الدين، والرابع على مَنْ يخلط الحق بالباطل، والخامس يتناول فيه حكم المسلمين المهملين، والسادس حكم قتال المحاربين المسلمين.

ومن المؤلفات الهامة والمصادر الأصلية في غرب إفريقيا تأتي وثيقة أهل السودان للشيخ عثمان بن فودي[٢].

وهذه الوثيقة تعد من الوثائق الهامة لتاريخ غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر، وهي من الوثائق الجديرة بالبحث والتحليل؛ حيث جمعها السير/ "بالمر" (Palmer)، وعلق عليها وذكر أنها سُميت بهذا الاسم؛ لأنها رسالة موجهة إلى كل سكان السودان الغربي حيث أعلن الشيخ عثمان بن فودي الجهاد ضد الكفار.

---

(1) مخطوط بمكتبة ابيدان بنيجيريا يحتوي على ٤٠ صفحة للشيخ عثمان بن فودي.

(2) شوقي الجمل – وعبد الله عبد الرازق: الوثائق التاريخية، القاهرة ٢٠٠١، ص-ص ١٨٦-١٩٠.

وقد تضمنت الوثيقة سبعًا وعشرين بندًا وهي خلاصة المبادئ والتعاليم التي نادى بها الشيخ عثمان في الفترة الأولى من جهاده، ومن أبرز المبادئ التي نادى بها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إجماعًا، وأن الهجرة من بلاد الكفار واجبة إجماعًا، وأن موالاة المؤمنين واجبة إجماعًا، وأن الجهاد واجب إجماعًا، وأن قتال البغاة واجب إجماعًا.

وتعتبر هذه الوثيقة نموذجًا لوثائق السودان الغربي التي كانت تصدر بدون تاريخ في آخرها، ولا تشير إلى شخصٍ معينٍ ولا إلى موقفٍ محددٍ ولا مكانٍ ما، وهي تحتوي فقط على اسم ناسخها وهو محمد ساعي ابن أمير دورا ويُدعى إسحق.

كما أن هذه الوثيقة تعالج المشكلات السياسية والاجتماعية، التي عانت منها إمارة جوبير، فهي عبارة عن خطابٍ مفتوحٍ يعالج النقاط الرئيسية لتعليم الشيخ وشكواه من معارضيه، وهي مبرر للأسباب التي من أجلها أعلن الشيخ الجهاد.

هذه الوثيقة هي خلاصة فكر الشيخ عثمان الذي أرسى دعائم دولة إسلامية في غرب إفريقيا اتخذت من الجهاد سبيل الله وسيلة لنشر الدين الإسلامي في غرب إفريقيا.

لقد كانت دعوة الشيخ في وثيقة أهل السودان إيذانًا بالجهاد في سبيل الله والدفاع عن ديار الإسلام، ولذا كانت هذه الوثيقة البداية الحقيقية لثورة الشيخ عثمان على الحاكم في إمارة جوبير.

على أن حال مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي كثيرة ومتنوعة تناولت جميع أوجه الحياة أي السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية في مجتمع غرب إفريقيا في القرنين الثامن والتاسع عشر الميلادي. ويعد كتابه "تنبيه الإخوان في أحوال أرض السودان"؛ حيث افتتح الشيخ كتابه بذكر مسافة بلاد السودان ثم يوضح الشيخ عثمان:

١- سبب القتال الذي وقع بين الفلانيين وملوك هابي.

٢- سبب تحيز سلاطين برنو لملوك هابي (ملوك الهوسا).

ويرجع الشيخ أن ملوك هذه البلاد وجنودهم كفار قطعًا، وإن كانوا يَدعون أنهم مسلمون. وهناك مُؤلَّف ثانٍ تحت عنوان "تعليم الإخوان بالأمور التي كفر بها بلاد السودان"، ويعد كتابه هذا مكمل للكتاب السابق. وهناك أيضًا كتاب "البدع الشيطانية"[1].

إن مؤلفات ومصادر الشيخ عثمان بن فودي كثيرة ومتنوعة، وإذا أردنا أن نحلل هذه المؤلفات نضع النقاط التالية:

١- تميزت مؤلفاته بالثقافة الواسعة، وهذا ناتج من قراءاته الواسعة للعلماء العظام في الصدر الأول للإسلام.

٢- احتوت كتبه كمراجع أساسية أصلية لتاريخ غرب إفريقيا في القرنين الثامن والتاسع عشر الميلادي على كثيرٍ من الآراء في الفقه والتفسير وأصول الدين.

٣- كان دور الشيخ هو دور البحث الذي يورد آراء العلماء السابقين والمتقدمين.

٤- لقد خدمت كتبه ومؤلفاته أغراض حركته ونشر دعوته وشرح مبادئه التي جاءت من أجلها وإيضاح نظريته في الجهاد ولنشر الدعوة، فكرث الشيخ حياته ونظريته السياسية وكتاباته للدفاع عن الدين الإسلامي، وهي فترة كانت منطقة غرب إفريقيا أحوج ما تكون إليها.

٥- حفلت كتبه السياسية والدينية والاجتماعية بالعديد من أفكاره الإصلاحية، فيتناول في أهم كتبه السياسية نظريته في الجهاد، ويوضح الأساليب التي من أجلها خاض الحرب من أجل نشر الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا، وأكد

---

[1] مخطوط البدع الشيطانية، للشيخ عثمان، ويقع في ٢٥ صفحة في مكتبة ابيدان بنيجيريا.

أن الجهاد الأكبر هو جهاد النفس مستندًا إلى ذلك بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الصحابة.

٦- تناول في كتابيه "تنبيه الحكام، إحياء السياسات العلاقة بين الحاكم والمحكوم - والشروط الواجب توافرها في الحاكم).

ولهذا يمكن أن نعتبر كتبه وثائق رسمية لجميع الباحثين، كما أنها تخدم في كشفْ صفحة من صفحات الجهاد في سبيل نشر الإسلام والدعوة الإسلامية في منطقة غُرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي.

ونستطيع أن نستشف من تلك المصادر الهامة أهم المبادئ التي أعلنها الشيخ عثمان بن فودي ودعا الناس إلى اتباعها وهي:

١- إعادة المجتمع الإسلامي إلى بساطته الأولى ونقائه الأول أيام عصر الخلفاء الراشدين.

٢- اتباع السنة في كل أمرٍ من أمور الدين واجتناب البدعة.

٣- التمسك بما فرضته الشريعة في العبادات كالطهارة والوضوء.

٤- ترك المحرمات والبعد عن المعاصي والبدع والخرافات.

٥- وقد تناولت هذه الموضوعات كتب: إحياء السنة وإخماد البدعة / بيان البدع الشيطانية / إفحام المنكرين في الزجر عن البدع والأهواء / مرآة الفرائض / تميز أهل السنة وأنصار الرحمن / عمدة العباد / سوق الأمة إلى اتباع السنة.

كما حث المسلمين على العمل بأحكام الشريعة، وتناول ذلك في كتبه "حصن الأفهام" و"جيوش أصول الدين".

وجدير بالذكر أن الشيخ عثمان بن فودي كان صوفيًا ومن أتباع الطريقة القادرية إذ لم يكن أحد أقطابها، وقد تناول في مؤلفاته الطرق الصوفية، وبين إسهامها

في نشر الإسلام في غرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، وله العديد من المؤلفات في هذا الشأن نذكر منها:

تطيب قلوب الأمة المحمدية بذكر بعض عقائد القادرية، والسلاسل القادرية للأمة المحمدية.

كما تطرق الشيخ إلى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وأثر ذلك في تهذيب أخلاق المسلمين ودعوته لهم بالتحلي بالقيم والأخلاق الحميدة التي حث عليها الدين.

كتب الشيخ أيضًا مؤلفاته وكتبه في شتى الشئون الدينية والأدبية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية.

كما ساهم الشيخ عثمان بن فودي في نشر اللغة العربية، وجعلها اللغة الرسمية في الإمبراطورية الفلانية لأول مرة، فكتب مؤلفاته بها والسبب في ذلك أنه يعتبرها لغة الدين، ولكي نفهم الدين لابد من تعلم اللغة العربية واستعمالها ولهذا انتشرت اللغة تبعًا لانتشار الإسلام، ولهذا نقرأ في مؤلفات الشيخ عثمان صفحات من الشعر العربي ولوحات من النثر الفني تردد صداها في مجتمع غرب إفريقيا بأكمله، فلم تعرف لغة من قبل لغة الضاد وما كان لها أن تعرفها لو لا ما قام به الشيخ عثمان من جهودٍ مضنيةٍ في سبيل نشر الإسلام والثقافة العربية هناك.

وكان تطبيق الشيخ عثمان لمبادئ الشريعة الإسلامية في الإمبراطورية الفلانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي إحدى أهم أسباب انتشار اللغة العربية لتتحول هذه المناطق إلى مراكز إشعاع فكري وحضاري في عهد الشيخ عثمان بن فودي.

كذلك نلاحظ في كتابات الشيخ وفي شرحه لآرائه المختلفة أنه لا يكتفي بسرد الوقائع وحدها، بل يحللها ويشرحها شرحًا مستفيضًا مسترشدًا بأقوال العلماء والشراح وما ورد في القرآن والسنة والإجماع.

وبالتالي يمكن حصر أهم المنابع التي استقى منها الشيخ عثمان بن فودي آراءه في جميع كتبه ومؤلفاته وهي:

- أهم المصادر القرآن الكريم.
- الأحاديث النبوية وكل ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل.
- أقوال وأفعال ومآثر الخلفاء الراشدين والتابعين.
- أقوال وأفعال أهل السلف الصالح.
- رأي الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النعمان - ومالك بن أنس - والإمام الشافعي - وأحمد بن حنبل.
- ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها الشيخ عثمان الجامع الصحيح لأبي عبدالله البخاري.
- علماء بلاد السودان وأساتذته من الفقهاء والعلماء المتخصصين في كل علم والذين تتلمذ على يديهم وهم كثيرون نذكر منهم: الإمام الغزالي - ابن تيمية - القاضي عياض - خليل بن إسحق - الإمام السيوطي - الإمام المغيلي - محمد مختار الكنتي - جبريل بن عمر.

ويُلاحظ على الشيخ عثمان بن فودي السهولة في اللفظ ومرونة التعبير وحسن إبراز الفكرة.

ولا يسعنا إلا أن نقر أن مؤلفات الشيخ عثمان وكتبه أحدثت وما تزال تحدث حتى اليوم ثورة ثقافية في مجتمع غرب إفريقيا؛ فساهمت في انتشار الثقافة واللغة العربية، وأقبل الجميع هناك على تعلمها باعتبارها لغة القرآن، وأصبحت لغة المدارس والمكتبات والجامعات بل إن العديد من الكتاب الأوروبيين أثنوا على كتابات ومؤلفات الشيخ عثمان. لقد كانت كتابات ومؤلفات الشيخ عثمان جسرًا حضاريًا التقت

فيه الثقافات العربية من الثقافة الأوروبية في مجتمع غرب إفريقيا، وساعدت كتابات الشيخ عثمان على اتصال علماء بلاد التكرور مع علماء مصر وغيرها من البلدان المجاورة فتبادلت الآراء والأفكار بين ربوع النيجر وضفاف النيل.

لقد أثرت كتابات ومؤلفات الشيخ عثمان في الثورة المهدية بالسودان في نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث كانت كتابات الشيخ عثمان وأخيه عبد الله وابنه محمد بلو تتحدث عن المهدية والمهدي المنتظر حسب ما ورد في المصادر الإسلامية، وأن محمد أحمد المهدي قد تأثر تأثرًا كبيرًا بآراء وكتابات الشيخ عثمان بن فودي.

وأخيرًا فإن مؤلفات الشيخ عثمان ساعدت على قيام ثورة فكرية في إفريقيا عامةً وغرب إفريقيا خاصةً، وامتد تأثير حركته وكتاباته صوب غرب نهر النيجر في سرعةٍ وعنفٍ وفي بلاد فوتاتورو وفوتاجالون، وكذلك في ماستر بين السنغال والنيجر(١).

ونستطيع القول أيضًا بأن أفكار الشيخ ومبادئه التقديمة أثرت في كل الحركات الإصلاحية التي قامت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي والتي كان لها تأثيرها في العالم الإسلامي بما في ذلك الحركة الوهابية والسنوسية والمهدية والتي يمثلها أحمد ولوبو والحاج عمر في غرب السودان.

والحق يُقال إن كتابات ومؤلفات الشيخ عثمان بن فودي التي بلغت نحو مائة وواحد وثلاثين مؤلفًا قد ساعدت على انتشار الدين الإسلامي انتشارًا سريعًا في ولايات الهوساه* وخصوصًا بين الطبقات الحاكمة، كما أثنى عليه الكُتّاب الغربيون

---

(١) مصطفى مسعد: الإسلام وحركة الفلاني الإصلاحية في غرب إفريقيا، مجلة أم درمان، العدد الأول، ١٩٦٦م.

* منطقة الهوسا: هي المعروفة في الوقت الحاضر باسم "شمال نيجيريا"، ويتركز السكان في الوقت الحاضر في المديريات الشمالية لجمهورية نيجيريا الاتحادية، وهي: سوكوتو – كانو – وزاريا، وتمتد بعض قبائلهم إلى مالي.

ويحيط الشك أصول الهوسا؛ حيث استمد المؤرخون معلوماتهم من الأساطير المتداولة بين السكان، فهي المرجع الوحيد لمعلوماتهم، فيرجع بعض المؤرخين أصلهم إلى البربر أو الزغاوة عندما غزوا إمارات الهوسا

والشرقيون على حدٍّ سواءٍ، وتكفينا مذكرات المستر دانيل Danile التي كانت تجاربه الطويلة كإداري ناجح في إمارات الفولاني تعطي وزنًا لكلماته، فقد كتب يقول:

..."عاش الشيخ ليرى خاتمة أعمال حياته، وجد الإسلام تحت النير فارتفع به إلى عليين، وبعد أن كان الفولاني قطيعًا من البدو ولا وطن لهم بل كانوا قبائل منفصلة تتعرض من آنٍ لآخر لهجمات القبائل الأخرى، فشعروا بالضياع والاضطهاد، فجعل منهم الشيخ الطبقة الحاكمة في إمارات الهوسا وكون منهم إمبراطورية واسعة عاشت لمائة عام يرفرف عليها علم الاستقرار والأمان ... لذا كان رجلاً مخلص العقيدة ذا إيمانٍ دينيٍّ راسخٍ، وهب حياته للدعوة وكرس جهده من أجل نجاحها، وشخصيته تبعث الحياة في أنصاره ... وهو دائمًا يعزو نجاحه إلى الله وغلى تفاني أتباعه".

(٢) مؤلفات الشيخ عبد الله بن فودي

يعتبر الشيخ عبد الله بن فودي الرجل الثاني في حركة الجهاد الفولاني، كما أنه الساعد الأيمن للشيخ عثمان بن فودي؛ حيث رافقه في كل مراحل الجهاد، ورغم أنه أصغر من الشيخ عثمان بنحو اثنى عشر عامًا؛ حيث وُلد عام ١٧٧٦م، وتُوفِّيَ عام ١٨٣٠م.

وتتلمذ الشيخ عبدالله على يد والده وأخيه عثمان، وقرأ عن السنوسية ودرس علم الصوفية ومبادئ الفقه، كما درس علم الحديث وعلم الحساب، ولازم أخاه عثمان في رحلاته العلمية وخدم معه ورافقه داعيًا ومجاهدًا وقائدًا ووزيرًا وأمينًا على أموال الجماعة، وتلقى العلوم أيضًا عن كثير من شيوخ عصره مثل علوم اللغة العربية عن

في القرن العاشر الميلادي، ويُطلق على نسل الزغاوة هابي "Habe"، ثم اتخذوا "جوبير" عاصمة لهم ثم استقروا هناك، وبعضهم يُرجع أصلهم إلى رجلٍ عربيٍّ مسلم يُعرف بـ "أبازير" نزح في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي من بغداد ووصل إلى دورا، ثم أصبح أحفادهم من ملوك الهوسا.

كما يرى البعض أن أصل الهوسا خليط من البربر والعرب، وموطنهم الأصلي شمال نيجيريا، ولا تخلو منهم بقعة من بقع نيجيريا.

عمه عبد الله ابن محمد وابن خالته محمد بن محمد الذي علمه مقامات الحريري، ودرس أيضًا مع أخيه عثمان على أيدي الحاج جبريل بن عمر أصول الفقه[1].

هكذا حصل الشيخ عبد الله بن فودي من مختلف الشيوخ كل فنون العلم حتى برع في العلوم النقلية والعقلية، وكتب الشيخ عبد الله إلى علماء السودان يطلب منهم مؤلفاتهم وكتبهم المختارة[2].

وقد كتب الشيخ عبد الله بن فودي ما يزيد عن مائتي مخطوط ما بين القصيدة والرسالة والكتاب شملت مختلف فنون العلم المختلفة مثل النحو والصرف والعروض والآداب والتفسير والفقه والمعاملات وتفسير القرآن، وخاصةً في كتابه المُسمّى "ضياء التأويل"، وأيضًا في كتابه الشهير "تزيين الورقات" الذي يضم عددًا من القصائد التي واكبت حركة الجهاد منذ بدايتها حتى نهايتها[3].

ويعتبر الشيخ عبد الله من الرجال العباقرة الذين تفخر بهم نيجيريا في وقتنا الحالي ليس لكثرة الكتب والمصادر والمخطوطات التي ألفها أو لقيمتها العلمية فحسب، بل لشمول هذه المؤلفات وتناولها مختلف فروع العلم من فقهٍ وتفسيرٍ وتصوفٍ وتاريخٍ وحديثٍ ولغةٍ ومنطقٍ وعلم الكلام والعروض والأدب؛ ونظرًا لشمول هذه المؤلفات وتعددها، وكلها في الغالب باللغة العربية، فقد أصبح ولا شك أكبر عالم وكاتب عرفته إفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر الميلادي، ولا غرابة أن يُلقبه الناس بعربي السودان لذلك الجهد الكبير الذي بذله في نشر الثقافة العربية من خلال أسفاره ومقالاته وكتبه العلمية والدينية، وإلى جانب أنه كان قائدًا بارعًا وسياسيًا محنكًا[4].

(1) حسن عيسى عبد الظاهر: الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفولاني، الرياض ١٩٨١، ص٢٩١.

(2) عبد الله بن فودي: إيداع النسوخ، ص٨٠.

(3) عمر أحمد سعيد: تزيين الورقات بين التاريخ والأدب للشيخ عبد الله فودي، مجلة دراسات إفريقية، الخرطوم، العدد الأول، أبريل ١٩٨٥، ص١٥٣.

(4) علي أبو بكر: الثقافة العربية في نيجيريا، مرجع سابق، ص٢٦٤.

وكما سبق الذكر، فإن مؤلفات الشيخ عبد الله فودي كثيرة ومتنوعة منها في مجال العبادات كتاب "ضياء الأمة في أدلة الأئمة"؛ حيث عالج بلغة النثر الكثير من المعاملات والعبادات وبعض الأبواب في الفقه الإسلامي، وقد شمل مُؤلَّفه عددًا من الأبواب شملت بابًا في مجاز الإيمان والإسلام، وبابًا الطهارة، وباب الوضوء، وبابًا في الغسل وفرائضه، وبابًا في التيمم، كما تناول بابًا في الآذان وأحكام المساجد وشروط الصلاة وآداب الصلاة، وبابًا في النوافل، وبابًا في سجود السهو وصلاة الجماعة وصلاة المسافر وشروط الصلاة، وبابًا في صلاة العيدين وصلاة الخوف، وباب صلاة الجنازة وكيفية الصلاة، وبابًا عن الزكاة تناول فيه زكاة الحيوان وزكاة الذهب والفضة وزكاة الحبوب والثمار وزكاة المعدن وزكاة الفطر، وبابًا في الجزية، وبابًا في الفيء وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وبابًا في الطلاق وأحكامه وبنود العُدة، وباب النفقات، وبابًا عن البيع وأحكامه والربا والنهي عنه والقروض، وبابًا عن أحكام الدماء، وهناك بابًا كاملاً عن الحدود، وشملت حدود الزنا وحد شرب الخمر وحد السارق وحد المخاربين وحد المرتد، والهبات، والوقف والعتق، والتدبير والوصايا، ثم ألحق الكتاب بخاتمةٍ شملت ستة صفحاتٍ من ١٣١-١٣٦.

على أية حالٍ كتاب الشيخ عبد الله فودي "ضياء الأمة في أدلة الأئمة" شمل ١٣٧ صفحة[1].

الناظر إلى هذا المصدر للشيخ عبد الله بن فودي يجده يشتمل على ثمانية عشر بابًا، وهذه الأبواب شملت أمور الدين وأحكامه المختلفة، وهذا يدل على أن الشيخ عبد الله عرف طبيعة منطقة غرب إفريقيا، وأنها في حاجةٍ ماسةٍ إلى التفقه في أمور الدين، ويمثل هذا المُؤلَّفُ مرحلةً هامةً في حياة منطقة غرب إفريقيا يُضم إلى سلسلة مصادر الشيخ، فإلى جانب هذا المصدر هناك ضياء التأويل، وضياء

---

[1] عبد الله فودي: ضياء الأمة في أدلة الأئمة، القاهرة ١٩٦٠. وهذا المُؤلَّف طُبع على نفقة عبد حيدوا توفر – مواطن نيجيري – وأعيد طبعه في القاهرة ١٩٦٠.

السياسات، وضياء الأمراء، وضياء الحكام، وباقي مجموع الضياءات للإمام العلامة عبد الله بن فودي مجد الدين.

وقد أحدثت هذه المؤلَفات ومنها مؤلَف ضياء الأمة صدىً عميقًا عند شعب غرب إفريقيا أثرت على اتجاهه ومسيرته الثقافية بالإيجاب؛ حيث شمل المؤلَفُ – الذي بين يدي – العديدَ والعديد من أحكام الدين وفقهه.

وهناك مصدر ثانٍ للشيخ العلامة عبد الله بن فودي وهو "ضياء الحكام"، وقد طُبع هذا المصدر في مكة المكرمة في ١٢١٩هـ، وقام بطبعه أبو بكر محمد الفولاني المشهور بأبي بكر سكي، والمصدر يتكون من مائة صفحة، وتناول نحو خمسة أبوابٍ ضمت نحو عددٍ كبيرٍ من الفصول، تناول في الباب الأول في وجوب الهجرة وموالاة المؤمنين وحرمة موالاة الكفار، وتناول في الباب الثاني في حكم نصب الإمام وما يجب له ومن يجب عليه، وتناول في الباب الثالث في نواب الإمام الأعظم ومَنْ يندرج القضاة في ولايته ومَنْ لا يندرج، وهم الوزراء والأمراء والقضاة ونوابهم وبقية العمال. وتناول في الباب الرابع في الجهاد وهو قتال مسلم كافرًا غير ذي عهدٍ لإعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره القتال لإعلاء كلمة الله أو دخوله أرض الكفار للقتال، وفي الباب الخامس يتناول السياسات الشرعية[1]. والمحلل لهذا المصدر الهام يجده يحتوي على عددٍ من المسائل الهامة التي تهم منطقة غرب إفريقيا يأتي على رأسها الجهاد لإعلاء كلمة الدين، ومن الواضح أن شيخنا كان يدرك تمام الإدراك مدى حاجة شعب الفولاني لمثل هذه المصادر الهامة؛ حيث إن هذه المنطقة كانت في أمس الحاجة لمعرفة قواعد الدين الإسلامي وأحكامه وهو ما اجتهد فيه الشيخ عبد الله وأخيه من قبله عثمان بن فودي.

---

[1] عبد الله فودي: ضياء الحكام، مكة المكرمة في ١٢١٩هـ، ص.ص ١-١٠٠. وقد قام بطبع هذا المصدر أبو بكر محمد الفلاني المشهور بأبي بكر سكي.

ومن أهم مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا يأتي مصدر "براعة الاستهلال" للشيخ عبد الله بن محمد بن فودي، وذلك من خلال خُطبة كتاب البحر المحيط ..."[1].

وقد بدأ الشيخ عبد الله بن محمد بن فودي كتابه المسمى بالبحر المحيط بخطبة في اثنين وعشرين بيتًا من الزجر المزدوج[2].

وقد أسفرت دراسة مصدر البحر المحيط عن حقائق علمية ثابتة وهي على النحو التالي:

١- أن الشيخ عبد الله يَجِد ويجتهد في جلب أمهات الكتب العربية.

٢- احتوت الخُطبة على جوانب لغويةٍ مشرقةٍ وتوريةٍ، وذكر أنواع الإعراب والتنوه بِمَنْ سبقه من علماء العربية مما يدل دلالة لا تقبل الشك أن الشيخ عبد الله متمكنٌ في النحو والصرف واللغة والبلاغة؛ فثقافته العربية الإسلامية عميقةٌ.

٣- الناظر إلى خُطبة البحر المحيط يلاحظ روح الجهاد الإصلاحي التجديدي الذي أقامه المجاهد الإسلامي الشيخ عثمان بن محمد فودي في القرن التاسع عشر في بلاد الهوسا، ويلمس أنه صوفيٌّ إسلاميٌّ عارفٌ.

٤- أعطتنا الخُطبة نماذج مفصلة لخير نخبة من الكتب التي تُستعمل كمقرر تعليمي لعلم العربية في بلاد الهوسا في عهد الشيخ عبد الله.

٥- تميز الشيخ عبد الله بالأمانة العلمية.

٦- وفي خُطبة البحر المحيط حث المسلمين على الجهاد وإعلاء كلمة الله، وكذلك الإطلاع على أخبار الأمم السابقة، وكل ذلك عبر عن التاريخ الذي اعتمد عليه الشيخ عبد الله في كتاباته.

---

[1] عبد الله فودي: براعة الاستهلال.

[2] علي أبي بكر (دكتور): الثقافة العربية في نيجيريا، مرجع سابق، ص٢٦٤.

هذا ويعتبر عبد الله بن محمد بن فودي من أكبر علماء ومؤرخي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي في غرب إفريقيا، وله العديد من المؤلفات، وهناك عدد كبير من المخطوطات تحمل اسم الشيخ عبد الله بن فودي توجد في المكتبة الوطنية في باريس، وفي الأرشيف الوطني في السنغال وفي مكتبة ايبدان وجامعة كانو بغرب إفريقيا.

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بلو بن عثمان

من الطبيعي في ذلك الجو العلمي الذي عاش فيه الشيخ عثمان وأخوه عبد الله أن تنشأ ذريتهم على حب العلم والتأثر بهذا المناخ الثقافي، وفي هذه البيئة نشأ الشيخ محمد بلو بن عثمان؛ حيث حفظ القرآن ولازم والده في كل مراحل جهاده، وأخذ عنه التفسير والحديث وأصول الدين. وقرأ عليه التصوف، كما قرأ عن عمه عبد الله بن فودي الألفية والجوهر المكنون، وكان محمد بول مُوفقًا في تعليمه ودراسته وجهاده، وقد برع محمد بلو في علوم السياسة والشريعة، وألف الكثير من الكتب مثل والده عثمان وعمه عبد الله بن فودي غير أنه يمتاز عنهم بولعه الكبير بالتاريخ، وكتابه إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور من أهم مصادر تاريخ غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي، وسوف نقدم شرحه ونقده وتحليله؛ لأن هذا المصدر يعد من أكبر مؤلفات الشيخ محمد بلو..

إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور للشيخ محمد بلو بن عثمان بن فودي، وهذا المصدر يعطينا صورةً رائعةً للجهاد الإسلامي الكبير في القرن التاسع عشر في منطقة غرب إفريقيا.

وقد لعب الشيخ عثمان بن فودي ونجله - مُؤلف هذا المصدر- وأسرته العريقة دورًا كبيرًا في حركة الجهاد الإسلامي، وهو يتناول تاريخ أمةٍ إسلاميةٍ عظميةٍ تعد من أكبر الدول الإسلامية في العالم، وتعد أكبر دولةٍ في إفريقيا هي دولة نيجيريا.

والمصدر يُلقي الضوء على تاريخ العالم الإسلامي ونهضته الرائعة وجهاده في سبيل التحرر تحت لواء الإسلام. وعلماء الشريعة يجدون في الكتاب آراء فقهية قيمة ترتكز في معظمها على المذهب المالكي، ولكنها تمتاز بالوضوح والتعليل والبعد عن التعصب، وعلماء الاجتماع وعلماء النفس يجدون فيه وسائل عملية في أساليب الدعوة الجماعية.

والشيخ محمد بلو مُؤلِف إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور لم يكن صاحب آراء نظرية فحسب، ولكنه كان صاحب وسائل عملية قويمة فكان يجاهد بقلمه ولسانه.

ونظرًا لأهمية هذا المصدر ولقيمته العلمية، فقد تألفت لجنة لتحقيقه ونشره باعتباره أحد المصادر الهامة لتاريخ غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر، وقد ضمت اللجنة علماء الأزهر ووكيل وزارة الأوقاف ومدير إدارة التوثيق بوزارة الأوقاف، والمصدر يقع في ٢٤٤ صفحة. ويرى العديد من الباحثين أن إنفاق الميسور يسد فراغًا كبيرًا في المكتبة الإسلامية؛ لأنه تناول تاريخًا مجهولاً لأمةٍ عظيمةٍ في غرب إفريقيا، ولأن المصدر سجل صفحات رائعة من الجهاد القولي والفعلي في سبيل الله سواءً بالقلم أو باللسان أو بالسيف أو بالتأليف.

والمصدر يحتوي على عشرة فصول، في الأول تناول المُؤلِف تحقيق اسم التكرور، وفي الثاني تحديد بلاد التكرور، وفي الثالث تراجم بعض علماء رغم، وفي الرابع في وصف برنو وسكانها، وفي الخامس ترجمة الشيخ البكري، وفي السادس في بلاد أهير وسكانها وبعض علمائها، وفي السابع في بلاد موسى وأقاليمها وسكانها، وفي الثامن في الأقاليم السبعة التي تقرب من كاشنه وغوبر، وفي التاسع في تراجم بعض علماء الأقاليم السبعة، وفي الفصل العاشر في ترجمة والد المُؤلِف رضي الله عنهما. وقد تحدث المُؤلِف عن أثر والده ومجالسه وكرمه وفضائله وفقهه الديني وآراءه. ولا شك أن إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور يُعطي لنا صورةً تاريخيةً

وجغرافيةً تناولت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبعض أقاليم غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر، كما يتناول إنفاق الميسور جوانب شتى تلقي الضوء على المنطقة ووضع الإسلام هناك وطرق الجهاد.

والأهم من كل هذا أن إنفاق الميسور كُتب بيدٍ إفريقيةٍ، وهذا ما نسعى إليه أن يكتبَ الأفارقة تاريخهم[1].

وقد تناول إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور مملكة سنغاي وعلمائها، وأُختتم الكتاب بالحديث عن ورد الطريقة التيجانية وفوائده، وإلى جانب هذا العرض التاريخي لإنفاق الميسور تضمن الكتاب بين جوانبه الكثير من القصائد التي نظمها المُؤلف أو التي نظمها عمه عبد الله وهي تكشف مدى الاهتمام باللغة العربية وأدبها، كما يضم الكِتاب بحوثًا في السياسة الشرعية حررها محمد بلو؛ ردًا على قضايا معاصرةٍ أو أحداثٍ جُسامٍ في حروب الدولة وجهادها.

وإلى جانب هذا المصدر الهام والخطير، فهناك العديد من مؤلفات الشيخ محمد بلو مثل "**كف الإخوان عن اتباع خطوات الشيطان**"، وفيه يتحدث عن التعصب الدين وأقسام العلماء والترهيب من تزكية المرء نفسه وسوء الظن بالغير، كما يخصص فصلاً للحديث عن المنكرات[2]. وفي كتاب "**شفاء الأسقام في ذكر مدار الحكام**" يتناول فيه المُؤلفُ الحديثَ عن الأحكام الشرعية بصفةٍ عامةٍ، وعن الكتب التي درسها والأساتذة الذين تتلمذ علي أيديهم[3].

وللشيخ محمد بلو أيضًا مصدر آخر بعنوان "الغيث الويل في مسيرة الإمام العادل" يتحدث فيه عن سياسة السلاطين في الأقطار الإسلامية من خلال أحد عشر

---

(1) حسن عيسى عبد الظاهر: مرجع سابق، ص٣٠٤.

(2) علي أبو بكر: مرجع سابق، ص٢٨٦.

(3) محمد بلو: "شفاء الأسقام في ذكر مدار الحكام"، يقع هذا المخطوط في ست وستين صفحة، وهو يوجد في أيبدان، مرجع سابق.

بابًا يناقش فيهم محمد بلو وجوب الطاعة للسلطان ووجوب النصح له، والواجب عليه نحو حماية الإسلام والمسلمين والواجب نحو حفظ الدين، وضرورة إقامة الشعائر وعمارة المساجد وإعلان الجهاد[1].

وإلى جانب هذه المؤلفات هناك مصدر "روض الأفكار" يتحدث فيه الشيخ محمد بلو عن ملوك السودان الغربي الوثنيين وتقاليدهم، وقد تُرجم هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية، وإلى جانب هذه المؤلفات التاريخية قام محمد بلو مثل والده بالتأليف في المجالات الفقهية والدينية والمجالات الاجتماعية، وأيضًا المجالات الطبية.

ومن مؤلفاته الدينية "وثيقة أمير المؤمنين محمد بلو"، و"التنبيهات الواضحات فيما جاء في الباقيات الصالحات" و"الرباط والحراسة" و"النصيحة والوضيئة في بيان أن حب الدنيا رأس كل خطيئة" و"تنبيهة الراقد على ما يعتور الحاج من المفاسد" وكتاب "تنبيهة الفهام على اجتناب أهل الشعوب والنجوم" و"رفع الاشتباه في التعليق بالله وأهل الله" وكتاب "شمس الظهيرة في منهاج أهل العلم والبصيرة"، وأيضًا "وثيقة إلى جماعة المسلمين". وأيضًا من مؤلفات الشيخ محمد بلو "الترجمان عن كيفية وعظ الشيخ عثمان" و"شمس الظهيرة فيما يجب على الوالي من إحسان السيرة" و"فن البحث في اسم الله الأعظم" و"جلاء الصدور" و"تنبيه الغافل على التوسل بأعظم الوسائل" و"مفتاح السداد في شأن الأربعة الأوتار" و"ضياء العقول في التحذير عن الفلول" و"المسائل المهمة" و"مرآة القلب في معرفة الرب"، ووسائل الاجتهاد وتنبه الجماعة على أحكام الشفاعة "تنبيه الإفهام على المهدي".

وللشيخ محمد بلو العديد من المؤلفات الطبية مثل "تنبيه الإخوان على أدوية الديدان" وكتاب "تلخيص طب النبي" وكتاب "الموارد النبوية في المسائل الطبية". وأيضًا للشيخ محمد بلو العديد من المؤلفات في قواعد اللغة والتصوف[1].

---

[1] عبد الله عبد الرازق: التراث الحضاري لزعماء نيجيريا في القرن التاسع عشر، عالم الفكر، الكويت ١٩٩٣، ص٢٦٦ـ

وتكشف هذه المؤلفات عن قدرة الشيخ محمد بلو على القدرة على التعبير بلغة الشعر في كافة المناسبات سواءً باللغة العربية أو اللغة المحلية، واهتمامه أيضًا في كتاباته في العلوم الطبية واهتماماته بالعلوم الرياضية حتى أنه عندما زاره الرحالة الإنجليزي كلابرتون في عام ١٨٢٤ قدم إليه الشيخ محمد بلو مجموعة من الكتب العربية من بينها كتاب أقليدس في الرياضيات.

وعلى هذا الأساس نجد الشيخ محمد بلو العالم الجليل كان مؤرخًا وأديبًا ورجل دينٍ وسياسةٍ إلى جانب تمكنه من التصبير باللغة العربية نثرًا وشعرًا، وهو في ذلك الإنتاج المتنوع والمتعدد يكمل إنتاج والده الشيخ عثمان وعمه الشيخ عبد الله بن فودي، ويقدم بهذا العمل الكبير ذخيرة من التراث الأدبي والعلمي لا تزال باقية – حتى اليوم – ولهذا فإن مؤلفات الشيخ محمد بلو مرجعًا أساسيًا ومصدرًا رئيسيًا من مصادر تاريخ غرب إفريقيا.

وإلى جانب هؤلاء الأقطاب الثلاثة: الشيخ عثمان بن فودي – وأخيه الشيخ عبد الله بن فودي – والابن محمد بلو بن عثمان، والتي تعتبر كتاباتهم مصدرًا أساسيًا وهامًا لتاريخ غرب إفريقيا، فإن الحياة الثقافية في نيجيريا في القرن التاسع عشر حافلة بعددٍ كبيرٍ من الأدباءِ والعلماء الذين ساروا على نهج الشيخ عثمان بن فودي وأخيه عبد الله والشيخ محمد بلو. ومن هذه الشخصيات نجد أسماء الحسن بن عثمان بن فودي وعبد القادر بن عثمان بن فودي، وعبد القادر بن المصطفى الذي ألف عدة كتب ونظم الشعر باللغة العربية والفولانية، والأديب الشاعر غداد بن وليم (عثمان بن أبي بكر) الذي ألف عدة كتب مثل "الكشف والبيان عن أحوال السيد محمد بلو"، وأيضًا كتاب "روض الجنان في ذكر بضع كرامات الشيخ عثمان".

---

(1) أورد الأستاذ حسن عيسى عبد الظاهر في مؤلفه "الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفولاني" حصرًا لهذه المؤلفات، ص.ص ٣٠٥-٣٠٧. وأيضًا: راجع عثمان سيد أحمد في الفهرس، "المخطوطات العربية في شمال نيجيريا"، مرجع سابق، ص.ص ٦٤-٧٣.

ولا شك في أن هذه الكتابات والمؤلفات تعد نموذجًا فريدًا رائعًا لدراسة الدول الإسلامية في غرب إفريقيا؛ حيث قرر الشيخ عثمان اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في دولة سوكوتو.

لقد أثرت كتابات ومؤلفات الشيخ عثمان وخلفائه في العديد من مدن غرب إفريقيا مثل كانو – وزاريا – وكاتسينا – وسوكوتو، وصار المجاهدون الثلاثة هم فكر وثقافة غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر، فقد ساعدت أفكارهم على نشر الطريقة القادرية التي صارت تنافس الطرق الصوفية الأخرى، وكانت لكتابات الشيخ عثمان وحديثه عن الطرق الصوفية وخاصة القادرية أثرها في انتشار الأفكار الصوفية، والتي لعبت دورًا كبيرًا في انتشار تلك الأفكار ونشر التعليم والثقافة الإسلامية والتصدي للبدع والخرافات التي سادت مجتمعات غرب إفريقيا والتي جعلت الشيخ عثمان وخلفاءه يقف بحزم ويؤلف العديد من الكتب التي تحدثت عن خرافات هذه البدع وعن كيفية التصدي لها.

وأصبحت زوايا الطريقة التيجانية في نيجيريا بمثابة مراكز للذكر والصلاة جنبًا إلى جنب مع الدراسة والتعليم، وصارت مصدرًا للفتوى والتشريع، وامتدت آثارها إلى كل غرب إفريقيا حتى غانا وساحل العاج. كما أن كتابات العمالقة الثلاثة حثت على الجهاد وشن الحملات العسكرية ضد أعداء الدين ومحاربة الوثنية حتى أن القبائل الوثنية رحبت بدعوة الشيخ عثمان القادرية.

لقد تحملت الطريقة الصوفية القادرية عبء نشر التعليم في غرب إفريقيا، كما لعبت هذه الطريقة دورًا كبيرًا في مقاومة الاستعمار الأوروبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان لجهود العلماء المخلصين الذين قادوا الجهاد في سوكوتو نشاط واضح في المجالات الأدبية والدينية والعلمية حتى جاء النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بمثابة العصر الذهبي لهذا الإنتاج في غرب إفريقيا، وذلك بفضل مؤلفات الشيخ عثمان وأخيه عبد الله والابن محمد بن

عثمان ابن فودي (محمد بلو) تلك المؤلفات التي جعلت العلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي يحجبون عن التأليف؛ لأنهم اعتقدوا أن هذا الباب قد أغلق برحيل الشيخ عثمان وأقطاب الجهاد، وأنه ليس في إمكان واحد منهم أن يأتي بجديدٍ بعد هذه المؤلفات الضخمة لزعماء الجهاد، ولذا اقتصرت جهودهم على قراءة هذه الكتب وشرحها وتفسيرها مما أثرى الثقافة العربية في غرب إفريقيا[1].

(٤) مؤلفات الحاج عمر الفوتي التكروري (١٧٩٤-١٨٨٧م)

وُلد الحاج عمر الفوتي التكروري عام ١٢١٢هـ ١٧٩٤م في إقليم فوتاتور بالسنغال، وهو الابن العاشر لأبيه. وجدير بالذكر أن بلاد التكرور كانت قد أسلمت منذ أيام المرابطين واشتركوا في الجهاد مع عبد الله بن ياسين وتشربوا بالثقافة الإسلامية، ولهذا فقد نشأ الحاج عمر في بيئةٍ إسلاميةٍ ... وقام برحلته نحو الشرق طلبًا لمزيدٍ من العلم؛ فنزل مصر ١٨٢٠م وتلقى تعليمه بالأزهر ثم غادرها إلى الحجاز ولأداء فريضة الحج، وكانت المدن الحجازية في تلك الوقت تموج بالحركات والثورات الدينية، وليس ببعيدٍ أن يكون الحاج عمر قد لقي دعاة الوهابية وخالجهم وتشرب مبادئهم[2]، ثم عاد بعد ذلك لمصر وغادرها إلى برنو ثم إلى بلاد الحوصا، وكشف عن مبادئه فهو يبدو وهابيًا متحمسًا لمبادئ الشيخ عثمان بن فودي ومجندًا دعوته إلى الإصلاح داعيًا الناس للعودة إلى سيرة السلف الصالح.

ثم نزل مدينة سوكوتو الحاضرة الروحية للدعوة الوهابية، واتصل بالدعاة وتزوج بنت السلطان محمد بلو بن الشيخ عثمان[3]، ومن البلاد التي زارها فزان وتأثر هناك بفكر السنوسية. ومن هنا يتضح لنا أن الشيخ عمر الفوتي التكروري قد تأثر بعدة حركات إصلاحية أهمها الوهابية والقادرية والتيجانية والسنوسية[4].

---

[1] عبد الله عبد الرازق: الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا، القاهرة ١٩٨٤، ص٢١٩.

[2] أحمد سويلم العمري: الإفريقيون والعرب، القاهرة ١٩٦٧، ص٦٨.

[3] هوبير ديشان: الديانات في إفريقيا السوداء، ترجمة أحمد صادق مهدي، القاهرة ١٩٥٦، ص١٣٥.

[4] صلاح العقاد: دعوة حركات الإصلاح السلفي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٧، السنة ١٩٥٨، ص٨٦.

وقد قام الحاج عمر الفوتي التكروري بدورٍ هام في حركة الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا؛ حيث تغلب على قبائل الماترانج ومملكة البمبارا في كاآرتا، كما تغلب عليها أيضًا في سيجو وقاد حربًا ضد الأمير أحمد أمير إمارة ماسنا الإسلامية وامتد جهاده إلى مناطق عديدة في غرب إفريقيا داعيًا الناس إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وكانت لانتصاراته المتتالية الأثر الأكبر في انتشار الإسلام في غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر.

كما كان لانتصاراته الأثر الأكبر في أنه أصبح يحكم إمبراطورية واسعة تمتد من تمبكتو إلى المحيط الأطلنطي على مدار أربعين سنة، وكانت الطريقة التيجانية تنتشر في هذه المناطق[1]، هذا بالإضافة إلى الحماس الديني الذي أشاعه في المنطقة.

هذه نبذة عن حياة زعيم من زعماء الإصلاح في غرب إفريقيا وهو عمر الفوتي التكروري، وهناك مؤلفات عديدة للحاج عمر فوتي التكروري يأتي على رأس هذه المصادر والمؤلفات "رماح حزب الرحيم على نحور حزب الرجيم".

وهو أهم مصادر الحاج عمر التكروري؛ حيث تحدث فيه عن الطريقة التيجانية، وهو مخطوط مؤرخ في ١٢٦١هـ - ١٨٤٥م.

وهناك أيضًا أجوبة مسائل وفتاوى متنوعة.

و"سيوف السيد المنتصر في أهل الله" وتحدث فيه عن التيجانية ومحظوراتها وأسسها وطرق نشر الدعوى والصعاب التي تُواجه في ذلك، وهناك أيضًا "سفينة السعادة في أهل التصفف والنجادة".

---

[1] محمد حافظ التيجاني: الحاج عمر الفوتي سلطان الدولة التيجانية بغرب إفريقيا، القاهرة ١٣٨٣هـ، ص٦٠.

وبالاضطلاع على مؤلفات الحاج عمر فوتي التكروري يتضح لنا:

١- تأثره الشديد بالطريقة التيجانية – كما أنه ساهم في نشرها – كما أن الشيخ عمر اعتنى بنشر الدين الإسلامي حتى صارت التيجانية تنافس الطرق الصوفية الأخرى بما فيها القادرية.

٢- ويدل كتاب "رماح حزب الرحيم على نحور حزب الرجيم" والذي يتألف من خمس وخمسين فصلاً عالج فيه الحاج عمر أمورًا كثيرة تتعلق بالطريقة التيجانية، وتحدث أيضًا عن الزهد والتصوف، وقط طُبع هذا الكتاب بالقاهرة.

٣- وكان الشيخ عمر فوتي التكروري يُطالب بضرورة إعادة الدين إلى صفاته الأساسية ونقائه الأول.

هذا عن أهم زعماء حركات الإصلاح الديني كأحد المصادر الهامة لتاريخ غرب إفريقيا في القرن الثامن والتاسع عشر الميلادي.

ثانيًا: الرحالة الأوروبيون

لعب الرحالة الأوروبيون دورًا هامًا، واعتبرهم العديد من المؤرخين مصدرًا هامًا من مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا، وقد تعددت رحلات الرحالة الأوروبيين لغرب إفريقيا، ولهذا سوف أقصر حديثي عن رحلة ديبوا الفرنسي والكابتن كلابرتون ورفاقه في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي باعتبارهم من أهم مصادر الدراسة في القرن ١٩م.

مثال:

١- ديبو Dubois.

٢- منجوبارك ١٧٩٥-١٧٩٧، ١٨٠٥-١٨٠٦.

٣- كلابرتون ١٨٢٣-١٨٢٥، ١٨٢٦-١٨٢٧.

٤- هنري بارث ١٨٢١-١٨٥١.

١- ديبوا

يعتبر ديبوا (Dubois) الرحالة الفرنسي الذي زار مدينة تنبكتو في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت قد فقدت الكثير من عظمتها – فسجل ذلك بأسلوب مؤثر، وقد خصص لها كتابًا تُرجم إلى الإنجليزية في ١٩٨٢، وقد أعطى فيه معلومات كاملة عن مدينة تمبكتو، وذكر أن مكتباتها الشهيرة أصبحت خاوية ومدارسها تضاءلت، لكنها تعيش على ذكريات مجدها وتراثها القديم، ولهذا جاء مصدره هذا عن مدينة تمبكتو الغامضة وهو اسم مؤلفه.

"Tombucto The Mysterious" وهذا المصدر يعتبر من أهم مصادر تاريخ غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر يقع في ٣٧٧ صفحة، ويتناول ستة عشر فصلاً تحدث ديبوا في الفصل الأول عن رحلته من باريس إلى النيجر، والثاني عن مدينة النيجر، والثالث عن وادي النيجر، والرابع عن مدن النيجر، والخامس عن مدينة جنى، والسادس عن أهالي صنغي، والسابع عن المغاربة في السودان، والثامن عن ضحى الأمس واليوم، والتاسع من ضحى إلى تمبكتو، والعاشر عن مدينة تمبكتو، والحادي عشر تمبكتو عبر العصور، والثاني عشر عن التجارة والحياة في تمبكتو، والثالث عشر عن جامعة سنكري، والرابع عشر عن السياسة والآداب في تمبكتو، والخامس عشر عن أوروبا وتمبكتو، والسادس عشر عن الغزو الفرنسي.

ويعتبر كتاب المؤرخ الفرنسي ديبوا عن مدينة تمبكتو من أهم مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي؛ فالمؤرخ يصف رحلته الطويلة من باريس إلى النيجر، ويقول إن الحرارة والتعب هما السائدان في هذا الجو، ويصف الحياة في مدن النيجر بغرب إفريقيا من جميع الوجوه، ويصف وادي النيجر بالنسبة لشعب النيجر كالنيل بالنسبة لمصر، فإذا كان النيل قد وهب مصر الحياة، فإن النيجر فعل نفس الشيء بالنسبة للسوداني الغربي، وتحدث عن مدن باماكو Boummaku

وسيجو ونيامينا، ثم تحدث عن مدينة جنى والتي تعتبر جوهرة وادي النجير. ويقول ديبوا إنه عندما دخل هذه المدينة أصابته الدهشة نتيجة عظمة هذه المدينة من الداخل ووصفها بأنها مدينة أوروبية ووصف شوارعها الواسعة العريضة ومنازلها ذات الطابقين وبعضها ذات ثلاث طوابق، ويقول ديبوا إنه شاهد هذه العظمة من الشرق لا سيما في مدن مصر القديمة في وادي النيل.

وتحدث ديبوا عن الأثر المصري في غرب القارة، وأن هذا الأثر لازال موجودًا حتى الآن، وأن أهل صنغي قد استمدوا حضارتهم من مصر، وأكد أن الأثر المصري على السودان الغربي موجود حتى قبل دخول الإسلام وتمثل ذلك في التجارة والهجرات.

وأكد ديبوا أيضًا أن أثر الشمال الإفريقي للمغرب والجزائر في السودان لم يستطع القضاء على محاكاة الأثر المصري، واستشهد في ذلك برحلة ابن بطوطة في ١٣٥٢هـ، والإشارة إلى الملابس المصرية وغيرها من الآثار والتأثر المصري، ويرجع ديبوا الغزو المراكشي لتمبكتو عام ١٥٩٢م إلا أنه محاولة للتغلب على الأثر المصري في هذه الجهات وكانت النتيجة هي الغزو المراكشي الذي حول صنغي إلى مستعمرة مغربية.

ويتحدث ديبوا في الفصل السابع عن دور المغاربة في السودان الغربي عقب الغزو المراكشي والصعوبات التي واجهت أحمد المنصور الذهبي في إعداد حملته على السودان الغربي، وكيف تم إخضاع مدينة تمبكتو بالقسوة وكيف أدرك المغاربة أن النيجر هي مفتاح السودان الغربي وكيف حاصروا مدينة جنى وتمبكتو وجاو وكولاني.

ويضيف ديبوا في صفحة ١٣٣ أنه في القرن الثامن عشر اكتمل استقلال السودان الغربي، وتوقف استخدام كلمة مغربي، وتحدث ديبوا بعد ذلك عن دولة ماسينا وظهور أحمد ولوبو وتأسيس دولة حمد لله ووفاته عام ١٨٤٤، وتولى ابنه

أحمد وشيخو وظهور الحاج عمر الفولاتي وصراعه مع أحمدو الثالث وانهيار دولة ماسينا واستشهاد الحاج عمر الفوتي في ١٨٦٤.

ويتحدث ديبوا في الفصل الثامن عن جنى الأمس واليوم وهو يحكي عظمة جنى وكيف أنها تأثرت بالفن المصري المعماري، وتعتبر جنى من وجهة نظر ديبوا من أعظم المدن التجارية الإسلامية، ويؤكد ديبوا أن شعب السودان الغربي مضى في القول بأن جنى وتمبكت مدينة واحدة.

وفي الفصل التاسع من جنى إلى تمبكت وهو فصل سرد جغرافي بين المدينتين والمناطق التي زارها والمدن التي مر عليها والمشكلات التي واجهته مع وصف تفصيلي للمناخ والنبات والحيوانات، ويتحدث باستفاضة عن المدن التي قابلته.

وفي الفصل العاشر يتحدث عن مدينة تمبكت، ووصفها بأن سمائها صافية وأرضها واسعة ووصف ديبوا حالة المدينة والسوق، وأكد أن الدمار يحيط بالمدينة وفي أسىً وحزنٍ شديدٍ وصف ديبوا تمبكتو العظيمة عاصمة السودان الغربي والصحراء والتي كانت تفخر بثرواتها وتجارتها وثقافتها، وأكد أن مظهر المدينة الخارجي لا يتناسب مع الداخل والذي ظهر أمامه في حالة نظيفة ص٢١٨.

وأكد ديبوا أن حضارة تمبكت ارتبطت مع الشمال الإفريقي والحضارة العربية، وأكد أن عظمة المدينة وتاريخها الذهبي كان في عهد دولة مالي، وأكد أن شهرة المدينة في عهد الاسكيا العظيم محمد وقد استفادت تمبكتو أكثر من أي مدينة أخرى، وأصبحت جامعة سنكري في قمة ازدهارها، وصارت شهرة أساتذتها تعم الدول السوداء ولا سيما إفريقيا الغربية ووفد إليها جماعات العلم من مراكش ومصر وتونس وتصافحت أيدى الحضارة الغربية مع حضارة مصر، ومن هذا الاندماج ظهرت عظمة مدينة تمبكتو.

وقد بدأ انهيار تمبكتو مع الغزو المراكشي عام ١٥٩١م فالعلاقات القوية التي حفرها الاسكا محمد انهارت بل واهتزت كل معالم الغرب الإفريقي.

وتم نفي علماء تمبكتو إلى مراكش ١٥٩٤م وعانى سكانها من أكل جثث الحيوانات وتبع ذلك مجيء الطاعون Pestilence عام ١٦١٨م.

وصارت تمبكتو عاصمة الغزاة وتعرضت المدينة للانهيار وهجرها سكانها وانكمشت قوافل التجارة بينها وبين المدن الأخرى وشارك الطوارق والفولاني والبربر في هذا الدمار، ويضيف ديبوا أنه في عام ١٨٢٧م تحررت تمبكت من الطوارق.

وقد اختفت كل مظاهر الأمن في المدينة فلم تعد طرق السودان الغربي والصحراء آمنة، وواجهت التجارة مشكلات جمة، وإذا كانت تمبكتو بدون رئيسٍ أو سيدٍ فإنها صارت تحت سيطرة ألف طاغية فالطوارق قسموها بين أنفسهم وعاملوا سكان المدينة كأسرى حرب أو عبيد. لقد كانت فترة حكم الطوارق فترة قاسية على شعب تمبكتو في القرن ١٩م، أظهرها بدقةٍ ديبوا في كتابه تمبكتو الغامضة.

هكذا كانت حالة المعيشة في تمبكت خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية التي سبقت مجيء ديبوا، ويتحدث ديبوا في الفصل الثاني عشر عن التجارة والحياة في تمبكتو حيث تحدث بالتفصيل عن سلع التجارة الواردة والمصدرة مثل الأسلحة والورق والبارود والبخور والشاي والسجاد والتبغ والطرابيش، وفي الفصل الثالث عشر يتحدث ديبوا عن جامعة سنكري، وبها يوضح عظمة الأدب وبجامعة سنكري تحولت تمبكتو إلى مركزٍ دينيٍّ وعلميٍّ وأدبيٍّ عظيمٍ في السودان الغربي.

وتعتبر جامعة سنكري الأخت الصغرى لجامعات القاهرة والأزهر وتونس ودمشق وقرطبة وفارس، وفي الفصل الرابع عشر يتحدث عن السياسات والأدب، وعلى هذا الأساس قام هوداس المستشرق بترجمة كتاب مدينة تمبكتو كاملة وأسلوبه سهل وواضح، ولدى ديبوا وعيٌ كاملٌ لا يتردد عند وصف الأحداث. إن كتاب مدينة تمبكتو له فضائل خلقية، وذو تأثير قوي على العقل الزنجي، والكتاب كله مجموعة

من الخصال الطيبة بل ومن أكثر الكتب جاذبية فهي يعبر في شكل سلس عن الأحداث الحقيقية.

ويسجل ديبوا أن تاريخ السودان يظهر في هذا المصدر فضلاً عن الجاذبية التي تجدها في صفحاته، والكتاب يحتوي على جاذبية أخرى لا تفوت السودانيين، ونحن وحدنا الذين نتذوقها، ويقصد الناس البسطاء؛ حيث الإخلاص والبساطة والطبيعة الحسنة التي تسود الكتاب.

إذًا كتاب ديبوا عن مدينة تمبكتو الغامضة يعكس حياة السوداني الغربي في الأمس القريب.

ويختم ديبوا الكتاب بأن تمبكتو أصبحت مع الغزو الفرنسي مركزًا للحضارة الغربية والعلوم، كما كانت من قبل مركزًا للثقافة الإسلامية، ومرة أخرى امتدت شهرة علمائها من شواطئ بحيرة تشاد إلى جبال كونج، وصارت مرة ثانية ملكة السودان بثرواتها وعظمتها وعلومها ... .

وكتاب الرحالة الفرنسي ديبوا يعد أهم مصادر دراسة تاريخ غرب إفريقيا فهو صورة حية حقيقية تتميز بالبساطة عن تاريخ مدن غرب إفريقيا، وهو يعطي لنا صورة واقعية عن مدن النيجر وجنى وتمبكتو ومراحل تطورهم التاريخي والجغرافي.

وقد اعتمد ديبوا في كتابه عن مدينة تمبكتو على رؤية العين للأحداث وجمع صورة حقيقية واقعية لمدن غرب إفريقيا، وتميز أسلوبه بالوضوح والسلاسة والقوة في نفس الوقت، وإن كنت أرى أن رحلة ديبوا إلى غرب إفريقيا تعد مقدمة استكشافية لغزو هذه المنطقة من جانب فرنسا، وإلا فهناك عدد من الأسئلة منها مَنْ هو الذي مول هذه الرحلة؟ وما هو هدف ديبوا من هذا المسير الصعب الطويل؟ إلا تقديم تقريرًا مفصلاً للجمعية الوطنية الفرنسية يمهد فيه لغزو المنطقة وهو ما حدث بالفعل مع مطلق القرن العشرين.

٢- رحالة كشوف نهر النيجر

منجوبارك - كلابرتون - أودني - ديكسن دينهام

لقد مرت عمليات كشف القارة الإفريقية بمراحل عديدة، وكان اكتشاف كل نهر والوصول إلى منابعه من العمليات الصعبة التي دارت حولها قصص وحكايات وبطولات ومغامرات، ولعل كشف نهر النيجر في منطقة غرب إفريقيا ومعرفة مجراه ومنبعه ثم مصبه من القصص الطريفة التي رواها الرحالة والمستكشفون أمثال رحلات منجوبارك ١٧٩٥-١٧٩٧م، ١٨٠٥-١٨٠٦م وهو الذي قام برحلات للكشف عن المنطقة المجاورة لنهر جامبيا، وتحرك على شواطئ النيجر، ثم أكمل رحلته الثانية في عام ١٨٠٥م بمسح نهر النيجر، ووصل إلى مدينة سانساندع في سبتمبر ١٨٠٥م بل ووصل إلى موبسا على نهر النيجر ثم انقطعت أخباره عن العالم، وهل مات بسبب هجوم القبائل أم نتيجة الغرق في البحر.

وقد تابع رحلات الكشف الرحالة (كلابرتون) Clappertone و(أودني) Audney ١٨٢٣-١٨٢٥م، والمعروف أن كلابرتون مستكشف اسكتلندي يحب الرحلات والمغامرات، وقد بدأ الرحلة من شمال إفريقيا حيث وصل إلى طرابلس في ١٨٢٢م مع الدكتور أودني، وديكسن دينهام Denhom واتجهوا إلى بحيرة تشاد، وانفصل دينهام الذي اتجه لكشف نهر شارمي بينما اتجه كلابرتون وأودني صوب النيجر عبر بلاد الهوسا حيث وصلا على كوكا غرب بحيرة تشاد ثم الوصول إلى كانو في عام ١٨٤٢م وتوفي أودني قبل الوصول لكانو ثم اتجه كلابرتون إلى سوكوتو عاصمة الخلافة الإسلامية ولم يسمح محمد بلو له باستكمال رحلته إلى النيجر فعاد إلى طرابلس وإنجلترا عام ١٨٢٥م.

ثم قام كلابرتون برحلته الاستكشافية الثانية إلى سوكوتو وعقد معاهدة مع سلطانها محمد بلو، وكان معه (لاندر) ووصلاً إلى كانو في ٢٥ مايو ١٨٢٦م، وسافر

إلى سوكوتو لكن السلطان كان مشغولاً بحروبه ضد بورنو وفي سوكوتو مرض كلابرتون وتوفي في ١٣ أبريل ١٨٢٧م ودفن بالمدينة.

وقصة الكتاب القيم الذي يقع في جزئين وصدر في لندن عام ١٨٢٤- الجزء الأول، وعدد صفحاته ٤٠١ صفحة، أما المجلد الثاني فعدد صفحاته نحو ٣٨٠ صفحة وهو يحمل عنوان:

Clappertone, Oenhom and Audney Nassatme of Travels and Discoveries in Northern and Central Africa.

رحلة لاستكشاف إفريقيا للرحالة دينهام والكابتن كلابرتون والدكتور أودني.

لديَّ نسخة من الكتاب الأصلي، وقد استخلصت من قراءة هذا المصدر الهام للرحال البريطانيين إلى وسط غرب القارة الإفريقية في الربع الأول من القرن التاسع عشر العديد من الحقائق الهامة منها:

- إن هذه الرحلات الكشفية إلى هذه المناطق والتوغل من طرابلس شمالاً عبر هذه الصحراوات الشاسعة والوصول إلى ممالك إسلامية في الوسط تعد رحلات ريادية لم يطرقها أحد من قبل من الأوروبيين سوى منجوبارك ١٧٩٥م، وبالتالي فإن كل التفاصيل التي وردت ونشرت فيما بعد تعد شيئًا جديدًا.

- إن هذه الرحلة التي بدأت في عام ١٨٢٢م واستمرت ثلاث سنوات جاءت بعد قرار البرلمان الإنجليزي في عام ١٨٠٣م بإلغاء تجارة الرقيق، وبالتالي فإن هذه الرحلة تدخل في إطار الكشف عن هذه التجارة إن وجدت، وتمهد الطريق للتجارة المشروعة التي بدأتها بريطانيا، وكأن هذه الرحلة تسعى إلى ارتياد هذه المناطق لمعرفة طبيعة السكان وعاداتهم وتقاليدهم ومواردهم المعدنية وغيرها أي أنها كانت مقدمة للتجارة المشروعة مع هذه الجهات تمهيدًا للسيطرة والاحتلال.

- تحفل الرحلة بالكثير من المعلومات الدقيقة والواقعية عن أحوال هذه الشعوب وعن وجود رقيق لدى الحكام ولدى الدول المختلفة خاصة في المناطق الوثنية، وأن هذا

الرقيق نتيجة الحروب بين الدول وأن تحرير العبيد صار شيئًا مشروعًا، وأنه لا توجد تجارة رقيق بالمعنى المفهوم عبر الأطلس والتي امتدت لثلاثة قرون وأكثر، أي أن الرق في هذه المناطق كان للاستخدام المنزلي والعمل في المزارع والخدمة في الجيش، وقد كشفت عن هذه الحقيقة من خلال مؤتمر بروكسل ١٨٩٠ الذي قمت بتحليله.

– تعد هذه الرحلة إحدى المصادر الهامة لتاريخ غرب إفريقيا كما تعد مجالاً خصبًا ومصدرًا أساسيًا للدراسات الانثروبولوجية لجماعات لم يعرف عنها الكثير؛ حيث تتناول الكثير من عادات الزواج والطلاق والعادات الاجتماعية، وطريقة إعداد الجيوش للحرب والصادرات الإسلامية وكذلك الأعياد الإسلامية الثلاثة العيد الصغير والعيد الكبير ومولد المصطفى صلى الله عليه وسلم وطريقة النظام في المحاكم الإسلامية وطريقة التقاضي أمام محكمة الشيخ التي تطبق الشريعة بشكل صارم، وبالتالي فإن هذه الرحلة تعد أساسًا ومرجعًا لا غنى له لطلاب الدراسات الانثروبولوجية لهذه الشعوب التي وصفها الرحالة بشكل مطول أثناء الرحلة وأماكن تواجدها ووصف تفصيلي لمدنها وقراها والأكواخ وما تحتوي عليه وحفلات الزواج بالتفصيل أي أن الرحلة تعطي لنا نموذجًا للحياة الانثروبولوجية والحياة الاجتماعية في غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر.

– اتضح من عرض هذه الرحلة في مطلع القرن التاسع عشر أثر الدعوى الإصلاحية الكبرى التي أعلنها الشيخ عثمان بن فودي في مطلع القرن التاسع عشر وحتى وفاته في ١٨١٧م وتولى ابنه محمد بلو الذي أعلن قيام خلافة إسلامية في دولة سوكوتو، وقد استطاع هؤلاء الرحالة الوصول إليه في الجزء الثاني من الكتاب ومشاهدة نظام الحكم ونظام تشكيل الجيش في الدور الذي يقوم به محمد بلو الذي كان مشغولاً أثناء قدومهم في حملاته ضد الوثنيين من الدول المجاورة، وبالتالي فإن الرحلة تعد دراسة تاريخية وسياسية للصراع بين الكانيمي والشيخ محمد بلو الذي استفاض في هذه

العلاقة في كتابه إنفاق الميسور وبالتالي فهي مصدر أوروبي إلى جانب المصدر الإفريقي وكلاهما يكمل الآخر ولا تناقض بينهما.

- توضح هذه الرحلة مدى المعاناة التي لقيها الرحالة في هذه الرحلة عبر الصحراء الشاسعة وسط أجواء حارة ورطبة ومليئة بالحشرات والذباب والناموس والأفاعي والأسود ووسط الغابة وما فيها والمغامرات التي خاضها الرحالة على أمل تحقيق أهدافهم وهو الكشف عن المجهول واكتشاف مناطق جديدة ومعرفة الأنهار التي تتفرع من النيجر مثل نهر يبوي وبنومي ووصف لبحيرة تشاد والشعوب التي تقطن بها، والثروات الموجودة سواء في التلال أو الجبال حتى تكون الصورة واضحة أمام بريطانيا عند محاولة التوسع وبسط نفوذها، فالرحالة أعطوا لبريطانيا العظمى صورة متكاملة عن منطقة غرب إفريقيا.

وكانت هذه الرحلة وغيرها مؤشرات لتحرك بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر للسيطرة على هذه المناطق، أي أن الرحلة كانت مقدمة لاستعمار هذه المناطق من القارة وكان هدف الرحالة خدمة مصلحة بلادهم حتى وإن ماتوا في سبيلها.

- أوضحت هذه الرحلة الأماكن التي يتواجد فيها المسلمون بشكل مكثف أثر حركة الجهاد والإصلاح التي قادها الشيخ عثمان وخلفائه من بعده، ولاحظوا تطبيق الشريعة الإسلامية في أماكن هذا الجهاد ودولة سوكوتو، وتطبيق نظام إسلامي قوي يصعب تغيره أو حتى تعديله، ولذا فإن الرحلة كشفت عن هذه الأنظمة في القرن التاسع عشر ١٨٢٢م. ولما احتلت بريطانيا هذه المناطق في عام ١٩٠٣م لم تستطع تغير هذه النظم الإسلامية، واضطرت إلى تطبيق نظام الإدارة غير المباشرة في مناطق المسلمين في الشمال، وحافظت على الإدارة الوطنية الإسلامية التي طبقت الشريعة حتى يومنا هذا، وكأن الرحلة كانت مؤشرًا قويًا أمام بريطانيا على وجود نظم إسلامية قوية يصعب تغيرها.

- لقد لعب الرحالة دورًا كبيرًا في تغيير هياكل ونظم الحكم في بعض المناطق، بل وخضوع البعض لسلطان دولة برنو والتي كانت تعاني كثيرًا من جيرانها ولم تحقق انتصارات عليهم إلا بعد وصول هؤلاء الرحالة واستقدام البنادق والأسلحة النارية والمفرقعات التي كانوا يصنعوها أمام الشيخ والتي كان يطلب منها المزيد؛ لأنها تحقق له الانتصار والغلبة على أعدائه خاصة الفولاتي الذين ينتشرون في هذه المناطق، وكان إدخال الأسلحة النارية في هذه المناطق بداية لتطور خطير في العلاقات والقضاء على كيانات وضعف الأخرى؛ لأن هذه الأسلحة كانت تدمر المدن المسورة وتحطم الهياكل التقليدية التي كانت سائدة، أي أن الرحلة بداية تطور تكنولوجي وتقني في استخدام أسلحة حديثة متطورة غيرت سير الأحداث.

- يكشف هذا المصدر عن جانب اقتصادي هام وهو العملة التي كانت سائدة في هذه الجهات قبل قدوم الأوروبيين، ويكشف عن الودع الذي يستورد من الهند. فضلاً عن قطع من الأقمشة التي كانت تستخدم فضلاً عن استخدام نظام التبادل بين التجار، وفي السلع ذات القيمة الكبيرة وكانت العملة المستخدمة هي الرقيق، أي أن الرحلة كشفت عن استخدام الرق في السلع الكبرى والتي كشف عنها هنري بارث عام ١٨٤٩م بشكل مكثف بل وقدم وصفًا تفصيليًا عن الودع والعملة المستخدمة في غرب القارة ووسطها.

- وباختصار فإن هذه الرحلة تضم الكثير والكثير من الخصائص التاريخية والجغرافية والانثروبولوجية والكشفية لمنطقة هامة من داخل القارة الإفريقية.

ومَنْ يرغب المزيد من هذه المعلومات الحيوية عليه العودة إلى الرحلة والتفاصيل الأثرية والتاريخية والجغرافية التي تضمها من ثنايا هذا المصدر، والذي يقدم لنا صورة الحياة والعادات والتقاليد والحروب والنظام القضائي والسياسي والاقتصادي والانثروبولوجي لمنطقة غرب إفريقيا، والرحلة تعد مصدرًا هامًا لكتابات الرحالة عن أهمية منطقة غرب إفريقيا.

وتوضح لنا مدى التنافس الإنجليزي الفرنسي حول منطقة غرب إفريقيا فإذا كانت رحلة كلابرتون، وأودني وديهام مثلت الجانب الإنجليزي فإن رحلة ديبوا الفرنسي إلى غرب إفريقيا عبرت عن اهتمام فرنسا أيضًا بهذه المنطقة ومهدت هي الأخرى للغزو الفرنسي لغرب إفريقيا.

٣- هنري بارث ١٨٤٩-١٨٥٤م

يعتبر من أعظم الرجال وأذكاهم في القرن التاسع عشر وهو ضمن أهم المستكشفين للقارة الإفريقية.

وهو ألماني الأصل غادر طرابلس وعبر الصحراء الكبرى في عام ١٨٥٠م كعضو من البعثة الإنجليزية إلى السودان، وكان رئيس البعثة هو جيمس ريتشارد قد مات، ولكن بارث ومستكشف ألماني آخر يُدعى أودلف أو مزوج زاروا كاتسينا وكانو وسافروا إلى بورنو وعاصمتها كوكادا واستكشفوا بحيرة تشاد ووصلوا إلى نهر بنوي، ومات أو مزوج عام ١٨٥٢م واستمر بارث وحيدًا حتى وصل إلى سوكوتو وتمبكتو.

وعاد إلى بورنو وعبر الصحراء ووصل إنجلترا في أواخر عام ١٨٥٥م وتحتوي رحلته على معلومات ضخمة عن السودان الغربي والتي جمعت من ملاحظاته الدقيقة والنافذة، وقد تم بناء كوكاوا كعاصمة لبورنو عام ١٨١٤م، وقد بناها الشيخ الكانيمي لكنها تدمرت في عام ١٨٦٤م من جانب سلطان واداي بمساعدة سلطان وادي، وقد طرقها ابن الكانيمي وخليفته عمر (١٨٣٥-١٨٨٠) الذي أعاد كوكاوا كمدينة ثنائية في الجزء الشرقي وقد أورد هنري بارث هذه المعلومات في كتابه

Barth: Travels and discoveries in North and Central Africa, 3Vols. – London 1965.

ثالثًا: المؤتمرات الأوروبية التي تناولت المنطقة وقراراتها

١- مؤتمر برلين: ١٨٨٤/١٨٨٥م.

٢- مؤتمر بروكسل: يوليو ١٨٩٠م.

من خلال مصدر Hertslet: Map of Africa by Treaty

يأتي على رأس المصادر الهامة الجديرة بالبحث والنقد والتحليل مصدر المؤلف البريطاني (Hertslet. M) والذي يحمل عنوان خريطة إفريقيا من خلال المعاهدات Map of Africa by Treaty ويقع المؤلف في ثلاث مجلدات ومجموعة خرائط جمعها في نهاية عام ١٩٠٨م وكل من برانيت – وشرود، وقد طبعت الطبعة الأولى من المصدر الهام في عام ١٨٩٥م، والطبعة الثانية في عام ١٨٩٦م، والثالثة في عام ١٩٠٩م، والرابعة في عام ١٩٦٧م.

والمصدر يعالج جميع المعاهدات التي وقعتها الدول الأوروبية قبل استعمار الإفريقية مع خرائط إيضاحية أصلية وقعتها القوى الأوروبية وأرفقت بهذه المعاهدات تفصيليًا.

ويتناول في المجلدات الثلاثة معاهدات كل دولة من الدول الأوروبية التسع مع الدول الإفريقية، فضلاً عن المعاهدات التي وقعتها الدول الأوروبية مع كل دولة إفريقية على حده خاصة معاهدات بريطانيا العظمى مع ليبيريا باعتبارها دولة مستقلة منذ عام ١٨٤٣م ومع تركيا.

وهنا يجب أن أشير إلى حقيقة هامة وهي أن هذا المصدر كان أحد الأركان الهامة التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وممثل مصر في قضية طابا؛ حيث اعتمد على خرائط هذا المصدر، وأقصد الخرائط التركية في بيان أحقية مصر في طابا باعتبارها أرض مصرية يحاول الكيان الصهيوني انتزاعها. وهذا يوضح أهمية هذا المصدر والكتاب مصدر أساسي لا غنى عنه لدارس تاريخ إفريقيا بصفةٍ عامةٍ وتاريخ غرب إفريقيا بصفةٍ خاصةٍ.

ويضم هذا المؤلف الهام في المجلد الثاني أهم وثيقتين تتعلقان بتاريخ القارة، وتاريخ غرب إفريقيا على وجه الخصوص وهما مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م فضيلاً عن مؤتمر الرق الكبير الذي يعد العهد الأعظم للعبيد (Magna Carta) وسوف أتناولها بالنقد والتحليل.

وفي الجزء الثالث من الكتاب يتناول هذا السفر الكبر ابتداءً من صفحة ١٢٢٩ إلى صفحة ١٣٥٤ حصرًا هجائيًا لكل ما ورد في المجلدات الثلاثة من معاهدات تتضمن اسم الدولة ومكان المعاهدة وموضوعها وتاريخ عقد المعاهدة ورقمها والمواد التي تضمنها والصفحات.

وبالتالي فهذا الكتاب مصدر أساسي أصيل لجميع معاهدات تقسيم القارة في القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين.

وهذا الكتاب رغم أهميته لا توجد منه إلا نسخة واحدة في الجمعية الجغرافية ونسخة أخرى في كلية التربية جامعة عين شمس، ونسخة ثالثة اشتراها أ.د/ عبدالله عبد الرازق أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة على حسابه الخاص أثناء زيارته للعاصمة البريطانية لندن.

وقد اعتمد على هذا الكتاب كمصدر أساسي وفريد في أي معاهدة تتعلق بالتاريخ الإفريقي في القرن التاسع عشر وخاصة في منطقة غرب إفريقيا، وقد اخترت أبرز وثيقتين من المجلد الثاني كنموذج للدراسة والتحليل الوثائقي وهما:

أ- مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م.

ب- مؤتمر بروكسل: يوليو ١٨٩٠م.

فيما يتعلق بالوثيقة الصادرة عن مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م والتي أوردها (Hertslet) في كتابه الهام "Map of Africa by Treaty " فإن هذا المؤتمر عقد في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م حتى ٢٦ فبراير ١٨٨٥م تلك الفترة التي شهدت

أكبر مؤتمر أوروبي انعقد في مدينة برلين الألمانية قرب نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

وكان الهدف من المؤتمر تقسيم القارة الإفريقية، وفي هذا المؤتمر جلس المؤتمرون حول مائدة برلين لتقسيم القارة الإفريقية والحصول على أكبر قدر من الغنيمة الإفريقية تآمروا وتدبروا وقسموا دون إراقة دماء، ووزعوا القارة على أنفسهم كل حسب قدراته ومواهبه وإمكانياته، فعلوا كل هذا في برلين دون أن يشترك إفريقي واحد في تحديد مصيره ودون أدنى اعتبار لأي حاجز لوني أو عشائري.

خطط مؤتمر برلين الاستعماري في نهاية القرن التاسع عشر مناطق النفوذ ووزع الأوربيون القارة في شكل دول ومحميات، ووضع المحللون خرائط التقسيم الأوروبي لقارة إفريقيا على الأوراق، ثم اتجهوا للتنفيذ العملي على أرض القارة، فجاءت هذه الحدود وتلك التقسيمات التي حولت القارة إلى دويلات مبلقنة على غرار دول البلقان، وإلى جيوب صغيرة وضعيفة مثل الجابون وداهومي، وصارت هذه الحدود فيما بعد أساس لدول إفريقية مستقلة، ومن هنا ظهرت الصراعات التي نعاني منها اليوم وتعقدت المشاكل، ووجد أفارقة القارة أنفسهم بعد الاستقلال، أما صراعات مستمرة؛ لأن هذه الدول قامت على أسس غير سليمة وبشكل لا يحترم المواثيق وهي إحدى نتائج برلين.

ولقد شارك في مؤتمر برلين أربع عشرة دولة أوروبية هي: بريطانيا – فرنسا – النمسا والمجر – ألمانيا – بلجيكا – الدانمارك – إيطاليا – هولندا – البرتغال – روسيا – إسبانيا – الدولة العثمانية – السويد والنرويج – الولايات المتحدة. قد تحكم في مسار برلين خمسة دول هي بريطانيا – فرنسا – ألمانيا – البرتغال، بالإضافة إلى الهيئة الدولية للكونغو بزعامة الملك ليوبولد، أما بقية الدول فسارت في ركاب الدول المتحكمة في المؤتمر[1].

---

(1) Hertslet: Map of Africa by Treaty. Vol. 11, P.P. 468-486.

وصدرت قرارات المؤتمر في ٣٨ مادة وقعها ممثلو الدول المشاركين ماعدا الولايات المتحدة التي انضمت بعد عامٍ إل الدول الموقعة، ونحن نرى أن مؤتمر برلين أعطى نموذجًا للصراعات الدبلوماسية بين المؤتمرين، وقد ناقش المؤتمر في البداية موضوع حرية التجارة في حوض الكونغو، وقد استغرقت مناقشة هذا الموضوع أسبوعين، ثم انتقل لمناقشة قضية حرية الملاحة في نهري الكونغو والنيجر واستغرق نحو شهرًا كاملاً.

وبعد ذلك انتقل إلى مناقشة قضية الاحتلال الفعلي وهي أخطر قضايا المؤتمر، وقد استغرقت جلساته في هذا الصدد نحو ثلاثة أسابيع، وكانت أخرط جلسات المؤتمر هي الجلسة الثالثة والمادة رقم ١٣٤ التي نصت على:

"أن أي قوةٍ تستولي على جزءٍ من الأرض على سواحل القارة الإفريقية خارج ممتلكاتها الحالية أو التي تنوي الإعلان عن حمايتها لها، فقد نص المؤتمر على أن تخطر هذه الدولة كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من الدفاع عن ادعاءاتها".

ونحن نلاحظ من خلال الوثائق أن المؤتمر انتقل من قضية احتلال السواحل الإفريقية إلى تقسيم القارة كلها، وأن هذا المؤتمر الاستعماري الرهيب لم يناقش المسائل الإنسانية خاصة مسألة تجارة الرقيق في القارة، كما أن مؤتمر برلين لم يحاول أخذ رأي الأفارقة، وأهمل دورهم تمامًا في التقسيمات التي يدفع الأفارقة ثمنها الآن غاليًا.

كما نلاحظ أن مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م قد ترتبت عليه آثار هامة، يأتي على رأسها قيام دولة حرة كبرى في قلب إفريقيا هي دولة الكونغو الحرة، كما أن المؤتمر قلب الموازين في القارة الإفريقية وحوّل القارة إلى وحدات مستعمرة رسميًا تعاني التمزق والانقسام، كما خلّف دول لا تحمل مقومات الدولة.

كما جعل المؤتمر الدول الإفريقية تئن من التمزق، ولازالت هناك دول في غرب إفريقيا تعاني من قرارات هذا المؤتمر إلى الآن، فمثلاً غرب إفريقيا مساحتها ٤م.ك.م٢، ويسكنها نحو تسعين مليون نسمة، وإذا قورن هذا الإقليم بالهند مثلاً التي تبلغ مساحتها ٣,٥م.ك. م٢ وسكانها أكثر من ٤٥٠ مليون نسمة متعددة الجنسيات، فإننا نندهش لهذا التناقض الغريب وهذا التعداد في الوحدات السياسية في غرب إفريقيا والتي بلغت تسعة وحدات.

كما أن مؤتمر برلين ترك مشكلة من أكبر المشاكل التي تعاني منها القارة ألا وهي الحدود الإفريقية التي رسمها المستعمرون في أواخر القرن التاسع عشر، وظلت حتى يومنا هذا تمثل بارودًا ولغمًا قابلاً للانفجار في أية لحظة[1].

كما أن هذا المؤتمر وقراراته الاستعمارية قد أدى لانتشار عددًا كبيرًا من الوحدات السياسية الداخلية في القارة، وصارت هناك عدد من الدول الإفريقية الحبيسة مثل تشاد – وإفريقيا الوسطى – ومالي – وبوركينا فاسو (فولتا العليا)، وما ترتب على ذلك من مشكلات يصعب حلها، وقد بلغ مجموع الدول الحبيسة في القارة نحو ثلاث عشرة دولة.

كما أن آثار برلين على إفريقيا كانت خطيرة حيث تحولت من ١٠% دول مستعمرة قبل المؤتمر إلى ٩٠% مستعمرة بعد المؤتمر.

وأخيرًا في تعليقنا وتحليلنا لهذا المؤتمر نرى أن مؤتمر برلين ١٨٨٥/٨٤م قد جاء تتويجًا لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الإفريقية.

كما أن هذا المؤتمر يعتبر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي الأوروبي على القارة الإفريقية في القرن ١٩م، كما أن هذا المؤتمر يعتبر خاتمة المطاف في مراحل كشف القارة وأول خطوة نحو الاستغلال المنظم لخيرات إفريقيا.

---

(1) راجع نصوص وقرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤–١٨٨٥م في Hertslet: Op.cit. PP. 486-487

كما أورد السير أدوار هيرت سلت في كتابه الهام خريطة إفريقيا من خلال المعاهدات في صفحات ٤٧٤ إلى ٤٩٢ نصوص وقرارات مؤتمر بروكسل الخاص بتجارة الرقيق في القارة الإفريقية(١).

وقد أكدت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر بروكسل يوليو ١٨٩٠/١٨٩١م الخاص بمناقشة قضية الرقيق في القارة الإفريقية عددًا من الخصائص نبرزها فيما يلي:

١- أن حركة الكشوف الجغرافية كانت السبب الرئيسي وراء زيادة الطلب على الرقيق؛ لأنهم يمثلون الأيدي العاملة الرخيصة اللازمة للعمل داخل حقول ومزارع العالم الجديد.

٢- ومن خلال تحليلنا للوثيقة يتبين لنا أن الأفارقة أنفسهم لم يساهموا في هذه التجارة إلا بنسبةٍ ضئيلةٍ ... وقد اقتصر دور الأفارقة على ما يقوم به الجلابة أو صائدي العبيد، بالإضافة إلى عددٍ من الحكام الأفارقة الذين اتخذوا من هذه التجارة حرفة أساسية لهم تعود عليهم بالربح الوفير.

٣- كما أوضحت الوثيقة أن بريطانيا تأتي على رأس الدول الأوروبية الأكثر نصيبًا في حركة تجارة الرقيق، وأن بريطانيا أيضًا تزعمت حركة مكافحة الرقيق؛ لأنها لم تعد تتماشى مع مصالحهم الاقتصادية بسبب قيام الثورة الصناعية وبالتالي عدم الحاجة إلى العبيد الأفارقة.

٤- يتضح لنا من خلال القراءة أن إنجلترا وفرنسا والدانمرك والولايات المتحدة كانوا أصحاب فكرة إنشاء مستعمرة ليبيريا لتكون مكان لعتق العبيد المحررين، كما أن إنجلترا اتخذت من سيراليون مقرًا لمراقبة شواطئ إفريقيا الغربية للبحث عن تجار الرقيق.

(1) Hertslet: Op.cit. PP. 488-489.

٥- أيضًا كان للحكام الأفارقة جهودًا ملحوظة في مجال إلغاء تجارة الرقيق بدأت منذ عام ١٥٣٦م وذلك عندما أرسل حاكم دولة تساكونجو التابعة للكونغو خطاب احتجاج إلى ملك البرتغال يؤكد فيه أن تجارة الرقيق أدت إلى حدوث الكثير من الاضطرابات في بلاده.

٦- جاء مؤتمر بروكسل ١٨٩٠/١٨٩١م بعد سلسلة من الاتفاقيات والمحاولات بدأت من عام ١٧٨٣م عندما تشكلت أول جمعية لتحرير الرقيق في المستعمرات البريطانية؛ حيث كان من أهم إنجازاتها إنشاء مستعمرة سيراليون لإعادة توطين الرقيق المحرر.

٧- ويعتبر مؤتمر بروكسل أول مؤتمر دولي يعقد لدراسة موضوع إنساني بحت ألا وهو إلغاء تجارة الرقيق، بالإضافة إلى الحد من انتشار تجارة الأسلحة والذخيرة والخمور.

٨- وقد رحب الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا أن تكون عاصمة بلاده هي مقر انعقاد المؤتمر، ومنذ تلك الحين وحتى الآن تعتبر بروكسل العاصمة البلجيكية هي مقر الاتحاد الأوروبي وملتقى اجتماعات الدول الأوروبية. ومثلما كانت بريطانيا لها اليد العليا في تجارة الرقيق وصاحبة الصفحة الأولى في عمليات إلغاء الرق كانت أيضًا لها دورًا كبيرًا في فعاليات مؤتمر بروكسل.

٩- رغم المظهر الإنساني لمؤتمر بروكسل إلا أن كل الدول الأوروبية سعت إلى تحقيق أكبر قدر ممكن لمصالحها الشخصية، وأرادت هذه الدول أن يكون هذا المؤتمر هو الأساس الفعلي لاحتلال القارة الإفريقية. ولهذا جاءت قرارات بروكسل في مجملها في صالح الدول الأوروبية والدليل على ذلك أنه بعد سنوات قليلة من انتهاء المؤتمر وقعت أغلب الدول الإفريقية فريسة للاحتلال الأوروبي.

١٠- كانت الخطوة التالية لاحتلال القارة الإفريقية استغلالها اقتصاديًا وهو الهدف الأساسي الأوروبي والذي سعوا إليه منذ انعقاد مؤتمر بروكسل في نهاية القرن التاسع عشر.

١١- والجدول المرفق بالبحث يبين أهم الجهود المبذولة منذ القرن الثامن عشر الميلادي وحتى مطلع القرن العشرين لإلغاء تجارة الرقيق وتحريمها دوليًا. وإن كنت أرى أن قيام الثورة الصناعية واستنفاذ طاقة الرقيق هما المؤشران الوحيدان نحو سعي بريطانيا لإلغاء هذه التجارة وهي التي كانت تسعى نحوها، هذا وقد جاءت قرارات مؤتمر بروكسل في سبعة فصول تضمن مائة مادة.

في الفصل الأول: اختص بمحاربة الرق والإجراءات التي يجب اتخاذها في أماكن تواجد الرقيق (ويتناول هذا الفصل أربعة عشر مادة).

وتناول في الفصل الثاني: طرق القوافل وطرق نقل العبيد برًا (٥ مواد).

وتناول في الفصل الثالث: القضاء على تجارة الرقيق بحرًا (٤٢ مادة).

وفي الفصل الرابع: تحدث عن وضع الدول التي يُرسل إليها الرقيق (١١ مادة).

وفي الخامس: يختص بوضع المؤسسات التي تتولى تنفيذ مواد هذا المرسوم، وتضمن هذا الفصل ١٦ مادة (٧٤-٨٩).

أما الفصل السادس: فيعالج الإجراءات المحددة الخاصة بالعمل في نقل المشروبات الروحية (الكحولية)، ويتضمن هذا الفصل ست مواد (٩٠-٩٥)، أما الفصل الأخير فيتضمن خمس مواد (٩٦-١٠٠).

ويتضح لنا من قراءة نصوص ومواد وقرارات بروكسل أن هذا المؤتمر قد عالج بشكلٍ مفصلٍ قضايا الرق، وأسهب وأفاض المؤتمرون حول هذه التجارة البشعة التي هزت إفريقيا عامةً، وغرب إفريقيا خاصةً وجاءت قرارات هذا المؤتمر ومواده

المائة تتويجًا لجهود بريطانيا التي تزعمت حركة مقاومة الرقيق وتجارته حتى صار مؤتمر بروكسل هو خاتمة المطاف بالنسبة لهذه التجارة التي لفظتها الدول الأوروبية والإفريقية، وصارت بنود ومواد مؤتمر بروكسل الهيكل والإطار الذي عالج مسألة تحرير الرقيق وكبح جمح هذه التجارة.

وباختصارٍ، فإن إلغاء الرق كان المقدمة الطبيعية والمدخل الفعلي نحو مرحلة جديدة لاحتلال واستعمار القارة الإفريقية[1].

جدول بأهم التواريخ في تجارة الرق

وفيما يلي بيان بأبرز الاتفاقات حول تحريم الرق والاتجار به تبعًا لتسلسلها الزمني[2]:

- في عام ١٧٨٣م تشكلت أول جمعية لتحرير الرقيق ومكافحة الاتجار به في بريطانيا ومستعمراتها، وكان من أهم أعمالها إنشاء مستعمرة سيراليون للزنوج.
- في عام ١٧٨٩م أقرت الثورة الفرنسية البورجوازية الكبرى مساواة الناس في الحقوق والواجبات دون تمييزٍ أو تفرقةٍ[3].
- في عام ١٧٩١م صدرت قوانين فرنسية تحرم تجارة الرقيق في فرنسا ومستعمراتها.
- في عام ١٧٩٤م حرمت الولايات المتحدة الأمريكية الشمالية استيراد الرقيق إلى أراضيها.

---

(1) ولمزيد من الدراسة: يرجع إلى Hertslet: Op.cit. P. 490

(2) شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث، مرجع سابق.

(3) شوقي الجمل وآخرون: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- في عام ١٨٠٦م أصدر مجلس العموم البريطاني قرارًا بإنهاء تجارة الرقيق في الأراضي الإنجليزية ومنع نقل الرقيق على أية سفينةٍ تحمل العلم البريطاني[1].
- في عام ١٨٠٨م صدرت قرارات أمريكية تحرم تجارة الرقيق.
- في عام ١٨٦٥م انتصرت حرب التحرير في الولايات المتحدة وحرمت تجارة الرقيق فيها.
- في عام ١٨٧٣م منعت تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار[2].
- في عام ١٨٨٥م أقر مؤتمر برلين بضرورة تعاون الدول الأوروبية للقضاء على تجارة الرقيق.
- وفي عام ١٨٩٠م أعلنت الدول الأوروبية المجتمعة في العاصمة البلجيكية بروكسل ضرورة تطبيق قوانين صارمة ضد صائدي العبيد أو المتاجرة بهم[3].
- وفي عام ١٩٢٦م نصت اتفاقية جنيف الدولية بمنع تجارة العبيد وملاحقة جميع مظاهر الرق خاصة في الدول الموضوعة تحت الحماية أو الوصاية أو الانتداب[4].

رابعًا: بيانات عن دور المحفوظات والوثائق في غرب إفريقيا

أولاً: بيان ببعض أماكن المخطوطات والوثائق في غرب إفريقيا

١- في جامعة ايبدان:

---

(1) فشر هـ-ل: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، ١٩٥٨م.

(2) تشرش-ر ج. هاريسون: الاستعمار الحديث، ترجمة دولت صادق، القاهرة، ١٩٥١م.

(3) جمال حمدان (دكتور): إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨م.

(4) وكذلك راجع: Hertslet. Op.cit. P. 492

وتضم هذه الجامعة العديد من مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي منها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) نجم الإخوان، ويقع المخطوط في ثمانية وثلاثون صفحة بمقاس ٢١,٥×١٦سم، ومؤرخة في عام ١٢٢٧هـ تحت رقم ٥٧/٨٢.

(٢) الأمر بموالاة المؤمنين والنهي عن موالاة الكافرين، ويقع هذا المخطوط في ثمانية صفحات، مقاس الصفحة الواحدة ٢٠×١٦سم، ومؤرخة بتاريخ ١٢٢٧هـ تحت رقم ٥١/٨٢.

(٣) بيان وجوب الهجرة على العباد، ويقع المخطوط في ثمانية عشر صفحة مقسمة إلى ثلاثة وثلاثون فصلاً ركز فيها على الهجرة النبوية وأمامه الجهاد وسير موجزة عن حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، والمخطوط مؤرخ في ١٢٢١هـ تحت رقم ٥٣/٨٢.

(٤) إحياء السنة وإخماد البدعة، ويقع المخطوط في مائة وستة وثمانون صفحة بمقاس ٢٢×١٦,٥سم، وتوجد من المخطوط نسختان؛ الأولى في المكتبة الوطنية بباريس والثانية في لندن.

(٥) اتباع السنة وترك البدع، ويقع المخطوط في خمسة عشر صفحة بمقاس ٢٢,٥×١٧سم.

(٦) نور الألباب، ويقع المخطوط في سبع صفحات بمقاس الواحدة ٢٢,٥×١٦,٥سم تحت رقم ٥٨/٨٢.

(٧) حسن الأفهام في جيوش الأوهام، ويقع المخطوط في سبعة وستون صفحة مقاس ١٩,٥×١٢سم، كما توجد نسخة أخرى من المخطوط في المكتبة الوطنية بباريس.

(٨) **بيان البدع الشيطانية التي أحدثها الناس في أبواب الملة المحمدية**، ويقع المخطوط في واحد وعشرين صفحة وبمقاس الصفحة الواحدة ٢٠,٥×١٦سم، وتوجد منها نسخة في المكتبة الوطنية بباريس.

(٩) **عمدة العباد فيما يُدان الله به من جهة الصلاة والصوم وتلاوة القرآن**، ويقع المخطوط في ستة صفحات بمقاس ٢٢×١٦سم تحت رقم ٨٢/٩٣، وتوجد من المخطوط نسخة في المكتبة الوطنية بباريس ومكتبة كانو.

(١٠) **سوق الأمة إلى اتباع السنة**، ويقع المخطوط في اثنتا عشرة صفحة بمقاس ٢٣×١٧٣,٥سم تحت رقم ٨٢/٦٠، كما توجد من المخطوط نسخة أخرى مسجلة على ميكروفيلم مستعارة من أمير امبيرا في ستة عشر صفحة بمقاس ٢٢×١٦سم تحت رقم ٨٢/٦٠.

(١١) **سوق الصادقين إلى حضرة القدس عن فوائد الجوع ومساوئ الشره**، ويقع المخطوط في أربعة صفحات ومقاس الصفحة الواحدة ٢٠×١٦سم تحت رقم ٨٢/٥٩.

(١٢) **سراج الأهجران في أهم ما يحتاج إليه في هذا المكان**، ويقع المخطوط في تسعة وأربعون صفحة بمقاس ٢٣,٥×١٨سم، وتوجد من المخطوط نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس، وأخرى في لندن ومؤرخة بتاريخ ١٣٣٤هـ تحت رقم ٨٢/٦٢.

كما تضم هذه الجامعة أيضًا بعض مؤلفات **الشيخ عبد الله بن فودي** والتي أثرت المكتبة العربية الإفريقية وهي:

(١) **ضياء علامات المتبعين لسنة رسول الله**، ويقع المخطوط في صفحتين بمقاس ٢٢,٥×١٦,٥سم، ومسجلة على ميكروفيلم مهدي من أمير باوتش تحت رقم ٨٢/٢.

وضمت جامعة إيبدان أيضًا العديد من مؤلفات الشيخ محمد بلو منها:

(١) تنبيه الصاحب على أحكام المكاسب، وهو مخطوط تم استعارته من أمير باوتش بتاريخ ١٢٣٥هـ، ويقع المخطوط في صفحتين بمقاس ٢٢×١٦سم تحت رقم ٨٢/٤٤.

(٢) قصيدة محمد بلو يمدح فيها الغزاة من أشياخه، ويقع في واحد وعشرين صفحة بمقاس ٢١×١٥,٥سم، والمخطوط مستعار من أمير باوتش تحت رقم ٨٢/٣٨.

(٣) الإنصاف في ذكر مسائل الخلافة من وفاءٍ وخلاف، ويقع في اثنتي عشرة صفحة بمقاس ٢٢,٥×١٦,٥سم، والمخطوط مقتبس من رسائل أبي عبدالله محمد أبي بكر، وهو عبارة عن ميكروفيلم من المخطوط الأصلي بتاريخ ١٢٣٢هـ تحت رقم ٨٢/٣٤.

(٤) تنبيه المفهوم على وجوب اجتناب أهل الشعوذة والنجوم، ويقع المخطوط في ثلاث صفحات بمقاس ٢٣×١٧سم تحت رقم ٨٢/٤٣.

(٥) مرثية عمه محمد عبد الله بن فودي، ويحتوي المخطوط على تسعة وعشرين بيتًا من الشعر بالشرح الوافي لهذه الأبيات، ويقع في صفحة واحدة بمقاس ٢٣×١٧سم مسجلة على ميكروفيلم ٨٢/٣٧.

(٦) جلاء الصدور عما يحتاج فيها من صدر الغرور، ويقع المخطوط في واحد وثلاثين بمقاس ٢٤×١٨سم بتاريخ ١٢٢٩هـ، ومسجل على ميكروفيلم تحت رقم ٨٢/٣٥.

٢- مكتبة كانو بشمال نيجيريا:

توجد بها العديد من مؤلفات الشيخ عثمان منها:

أ- إحياء السنة وإخماد البدعة.

ب- عمدة علماء الفقه.

جـ- تحذير الإخوان عن ادعاء المهدية المدعو به آخر الزمان.

د- تحفة الألباب وتحفة العجاب في التصوف.

كما توجد أيضًا بها عدد من مؤلفات الشيخ عبد الله بن فودي منها:

أ- كتاب الحصن الرحين.

ب- الغيث الويل في مسيرة الإمام العدل.

جـ- روضة الأفكار، ويقع المخطوط في ثلاث وثمانين صفحة بمقاس ٢١,٥×١٦,٥سم.

د- كف الإخوان في اتباع خطوات الشيطان، ويقع في أربع وأربعين صفحة.

٣- دار الكتب الوطنية في باريس:

ضمت هذه المكتبة العديد من مؤلفات زعماء حركات الإصلاح في غرب إفريقيا نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي ومنها:

أ- إحياء السنة وإخماد البدعة.

ب- حصن الاتهام من جيوش الأوهام.

جـ- سراج الإخوان في أهم ما يحتاج إليه في هذا الزمان، ويحتوي المخطوط على عشرة فصول.

د- شمس الإخوان وهي رسالة كتبت بتاريخ ١٢٢٨هـ - ١٨١٣م.

هـ- بيان البدع الشيطانية التي أحدثها الناس في أبواب الملة المحمدية ويقع المخطوط في ثلاثين صفحة برقم ٥٦٠١.

وهناك أيضًا في المكتبة الوطنية في باريس بعض مؤلفات الشيخ عبد الله بن فودي منها:

أ- ضياء السياسة وفتاوى النوازل تحت رقم ٥٥٩٩.

ب- شكر الإحسان تحت رقم ٥٤٤١.

جـ- ضياء أولى الأمر والمجاهدين في سيرة النبي والخلفاء الراشدين تحت رقم ٥٦٣٤.

د- مقاصد الهجرة.

هـ- مرتبة ومثنى فيها بعض الشخصيات السودانية تحت رقم ٥٦٨٧.

و- ضياء الاحتساب إلى طريقة السنة والصواب ويتناول الحسبة تحت رقم ٥٤٠١.

ي- ضياء الحكام فيما لهم وما عليهم من الأحكام: كتبها أثناء تأدية فريضة الحج ١٢١٥هـ-١٨٠٤م.

وأيضًا تضم دار الكتب الوطنية في باريس عددًا من مؤلفات الشيخ محمد بلو منها:

أ- رسالة الشيخ المختار تحت رقم ٥٥٧٤.

ب- البدر اللامع في الورد الجامع ١٢٤٦هـ-١٨٣٠م.

جـ- نبذة عن كتاب الرقائق.

د- قدح الزنا وفي أمر هذا الجهاد: والمخطوط يشرح الأحوال السودانية المدنية منذ ظهور الشيخ عثمان.

هـ- الطيب المهين في أوجاع العين، تحت رقم ٥٦٦٦[1].

---

[1] يرجع إلى: عبد الرحمن زكي: المسلمون في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص١٧٥.

وأيضًا للحاج عمر الفوتي التكروري عدد من المؤلفات في دار الكتب الوطنية في باريس منها على سبيل المثال:

أ- عقيدة، تحت رقم ٥٧١٦.

ب- قصائد منوعة تحت رقم ٥٤٣٢-٥٦٨١-٥٦٨٤.

جـ- سفينة السعادة في أهل التعفف والتجارة.

د- رياح حزب الرحيم على نحور حزب الرجيم: في واجبات مريدي التيجانية بتاريخ ١٢٦١هـ- ١٨٤٥م.

هـ- أرجوزة في العقائد، تحت رقم ٥٧٢٢[1].

كما تضم هذه المكتبة أيضًا العديد من المخطوطات العربية.

خامسًا- المصادر العربية

المصادر العربية متعددة وأغلبها موجودة بملفات مكتبات غرب إفريقيا والمكتبات الأخرى.

وبعضها نُشر من أمثلتها:

١- رسائل رؤساء السودان الغربي إلى أمير المؤمنين الحسن الأول ١٨٨٢م.

٢- محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي ١٨٠٤م "فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور".

٣- محمد بن يحيى الولاتي (حوليات الولاتي) ١٥٥١/١٩١١م.

٤- الشيخ ماء العينين "الجأش الربيط في السنغال عن مغربية شنقيط".

---

[1] راجع أيضًا: فهرس المخطوطات العربية في شمال نيجيريا للبروفسير سيد عثمان البيلي، مرجع سابق.

٥- فهرس المخطوطات العربية في شمال نيجيريا للمؤلف/ عثمان سيد أحمد، الخرطوم ١٩٧٧م.

٦- التيجاني، محمد الحافظ: الحاج عمر الفوتي سلطان الدولة التيجانية بغرب إفريقيا ١٩٦٤م.

٧- الشيخ موسى كمرا "أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر".

١) بعض رسائل رؤساء السودان الغربي إلى أمير المؤمنين الحسن الأول سلطان المغرب يستنجدون به عندما هاجمتهم الجيوش الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر، والرسالة مؤرخة في ١٤ ذي القعدة عام ١٣٠٢هـ-١٨٨٢م.

ففي ١٤ شعبان ١٣١١هـ-١٨٨٢م أصدر السلطان الحسن الأول رحمه الله مكتوبًا لقضاة فاس الثلاثة السادة محمد بن محمد العلوي، وحميد بناني بن رشيد العراقي يخبرهم بأنه وجه لهم على يد مولاي عمر مكاتبات أربعة وردت من عند أكابر السودان الغربي وهي:

الأولى: لرئيسهم أحمد بن الحاج عمر.

الثانية: لرئيس تمبكتو وأعيانها.

الثالثة: للسيد الشير البلوزي وأعيان تمبكتو.

الرابعة: للسيد أحمد البكائي بن محمد المختار.

وتضمنت هذه الرسائل الأعلام بما وهمهم والاستغاثة في إنقاذهم والدفاع عن بلادهم وأولادهم.

وأهمية هذه الرسائل الخطية لتوضح لهما أبعاد الغزو الفرنسي للسودان الغربي، وأن المغرب وسلطانه يعربان عن تضامنه ووقوفه مع أهل السودان الغربي في الغزو الذي تم في نهاية القرن التاسع عشر ولا شك أن هذه الرسائل تعد إحدى المصادر الهامة لكشف تاريخ المنطقة.

٢) وهناك أيضًا مصدر (محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي المتوفى في عام ١٨٠٤م-١٢١٩هـ أي في بداية القرن التاسع عشر وكتابه فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور)، وأحداث الكتاب تبدأ من سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م، والمؤلف البرتلي من مدينة ولاته إحدى مدن السودان الغربي وهو من علماء ولاته المشهورين، والمؤلف يسجل الأحداث ويتعرض لسيرة بعض العلماء وأهميتهم في حياة السودان الغربي وهو من أهم مصادر القرن الثامن عشر الميلادي.

٣) وهناك أيضًا مصدر حوليات محمد يحيى الولاتي والتي تبدأ من عام ٩٥٨هـ-١٥٥١م، وتنتهي ١٣٢٩هـ-١٩١١م، أما المؤلف فقد توفى في ١٣٣٠هـ-١٩١٢م، والمؤلف أحد أعلام مدينة ولاته اشتهر بلقب الفقيه، وقد حج وزار حواضر مشرقية ومغربية متعددة، وترك مؤلفات في مختلف فنون المعرفة العربية والإسلامية في غرب إفريقيا، وقد سجل أحداث منطقة السودان الغربي بكل دقة، وتميز أسلوبه بالسلاسة والعرض المقنع.

٤) وهناك مصدر آخر وهو "الجأش الربيط في السنغال عن مغربية شنقيط - وعربية المغرب من مركب سيط"، والمؤلف مطبوع في المغرب ١٩٥٧م، وقد ألفه الشيخ ماء العينين وهو من أهل شنقيط (موريتانيا) في القرن الثاني عشر الهجري - الثامن عشر الميلادي.

والكتاب يدور حول تاريخ المغرب وعلاقته بمنطقة الصحراء الغربية منذ بداية عصر المرابطين، وقد تناول المصدر عدة فصول، وما يهمنا هو الكلام عن شنقيط (سنجيط) وتحديده وكونه قطرًا مغربيًا، ثم عرض تاريخي لصلات سنجيط ببنية المغرب منذ الفتح الإسلامي، وكتاب الشيخ ماء العينين "الموريتاني" إلى السلطان عبد العزيز وإرسال السلطان خليفة إلى شنقيط والكلام عن عرب معقل الشنجيطة والكلام عن عادات الشناجطة، وتعليم المرأة في شنجيط والصوفية في شنجيط.

والبحث يتحدث عن إحدى أقطار منطقة غرب إفريقيا الهامة وهي شنجيط (شنقيط – موريتانيا الحالية) من حيث العادات – التقاليد للمرأة، القضاء والطرق الصوفية ونظام الحكم، عرض فيه الشيخ ماء العينين بأمانة موضوعية طيبة العلاقات بين المغرب وموريتانيا في القرن الثامن عشر، ولا شك إنه إحدى المصادر الهامة لكشف تاريخ موريتانيا[1].

٥) ومن مصادر وتاريخ غرب إفريقيا يأتي مصدر **فهرست المخطوطات العربية في** تاريخ شمال نيجيريا، وقد قام مؤلف المصدر البروفسير/ عثمان سيد أحمد بتوضيح مسار الحوادث والتحولات التاريخية في منطقة غرب إفريقيا وارتباطها بشمال وشرق إفريقيا، وأكد المصدر أن التركيب الجغرافي والسياسي والسكاني والعمراني والاقتصادي يربط عالم نهر السنغال، والذي يرتبط بالساحل وعالم الشنقيط ببلاد المغاربة، وأكد كذلك على ارتباط نهر السنغال بدول نهر النيجر وأواسط إفريقية حتى بحيرة تشاد.

وأكد أن دراسة مخطوطات شمال نيجيريا لتوضح بصورة قاطعة صدق قول ابن خلدون (فالشريعة وما يتصل بها هي الغاية، واللغة هي الوسيلة). ولقد برع الكثيرون من علماء غربي إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي في العالمين، والدليل أن الشيخ عثمان بن فودي وأخاه عبد الله وابنه السلطان محمد بلو قد برعوا في هذا المجال، ومما يلفت النظر في هذا المصدر أنه أكد أن دول سودان المغرب المسلمة كانت دول علماء بداية من دولة المرابطين وحتى دولة الشيخ عثمان ابن فودي، وأكد المصدر أن للعلماء مكانة كبيرة في برنو وكانم وسنغاي ومالي مما جعلهم أهل محارم.

وأكد المصدر أن تأثير العربية وحروفها في كم الحضارة في غرب إفريقيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كان كبيرًا، فقد انتشرت اللغة العربية في العديد من الولايات النيجيرية، وتأثر كل شيء بالإسلام والعربية مما يؤكد عمق الصلة

---

[1] الشيخ ماء العينين: الجأش الربيط، المغرب ١٩٥٧، ص٢١٤.

بين حضارة العرب وشعوب السودان الغربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

وقد ذكر هذا المصدر أن للشيخ عثمان بن محمد بن فودي أكثر من مائة وواحد وثلاثين مصدرًا عن تاريخ غرب إفريقيا شملت الجوانب الفقهية وأمور الدين والصلاة، ومن أهم كتبه مسائل مهمة يحتاج إلى معرفتها أهل السودان، والسلاسل الذهبية للسادات الصوفية وإحياء السنة وترك البدعة[1]. والمرجع سجلٌ حافلٌ لتاريخ غرب إفريقيا وأهم المؤلفات والمخطوطات في المنطقة.

٦) ومن أهم المصادر الأصلية لتاريخ غرب إفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين يأتي مصدر التيجاني، محمد الحافظ: **الحاج عمر الفوتي سلطان الدولة التيجانية بغرب إفريقيا**، الصادر في ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

وتناول هذا المصدر شخصية الحاج عمر الفوتي التكروري وجهاده الديني بالتفصيل وجهاده من أجل نشر الطريقة التيجانية في غرب إفريقيا وحرية جهاده ضد الوثنيين، وقد أشار الكتاب الهام إلى نشأة الحاج عمر واليقظة الدينية للفولاني سواء في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وقد ركز التيجاني في كتابه الحاج عمر على الجهاد الديني للشيخ عمر الفوتي التكروري، وضرب أمثلة لحروبه المتواصلة لإعلاء كلمة اللهونشر الطريقة التيجانية التي من أجلها خاض العديد من الحروب.

ومع ذلك فإن كتاب التيجاني أغفل إلى حدٍّ كبيرٍ الدور السياسي للشيخ عمر الفوتي، ويعرض الكتاب للرسائل المتبادلة بين الحاج عمر التكروري وأمير إمارة ماسنا الإسلامية، ففي الرسالة التي أرسلها أمير ماسنا الأمير أحمد إلى الحاج عمر بن سعيد الفوتي سلطان المسلمين المجاهدين احتج فيها الأمير أحمد على دخول الحاج عمر مدنية سنسند من مدن مملكة البمبارا في سيجو بحجة أن ملك سيجو وأتباعه تحت

---

[1] عثمان سيد أحمد (دكتور): فهرست المخطوطات العربية في شمال نيجيريا، الخرطوم ١٩٧٧، ص٤٢-٥٣.

تبعيته فضلاً عن أنهم أسلموا وتركوا عبادة الأصنام[1]. وكان الأمير أحمد ابن الشيخ أحمد محمد لوبو، والشيخ أحمد بن محمد لوبو أهله من فوتا من أهل الحاج عمر لا من ماسينا، وكان من العلماء والصالحين ومن كبار الصوفية الداعين إلى الحق ويوسع له بالسطنة في ماسينا، وقد أورد التيجاني هذه المعلومات في كتابه الحاج عمر الفوتي سلطان الدولة التيجانية بغرب إفريقيا في ص٢٢. وأضاف أنه تطلع إلى زعامة العالم الإسلامي فيما وراء الصحراء الكبرى فوجه كتبه إلى المسلمين في إفريقيا، وقال إنه الإمام الثاني عشر وأنه المهدي الذي بُعث لإنقاذ الدين والجهاد في سبيل الله، وبدأ جهاده في ١٨١٣م ضد البمبارا الوثنيين، وتوفي في ١٨٤٤م، وخلفه ابنه أحمد وشيخو[2]. وقد أورد التيجاني في كتابه رد الحاج عمر على رسالته والتي أكد فيها أن ملك سيجو ورعيته تحت تبعيته، وأنهم أسلموا وتابوا عن كفرهم، ويطلب الحاج عمر التكروري تحكيمه القرآن والسنة في النزاع بينه وبين الأمير أحمد، ويؤكد الحاج عمر في رده على الأمير أحمد أمير ماسنا أن أهل سيجو إذا أرادوا أن يحقنوا دماءهم فليسلموا وليتركوا عبادة الأوثان، ويطلب منا الأمير أحمد أن يتعاون مع جيوش المسلمين على محاربة أولئك الكفار أو ليترك أمرهم لجيش الحاج عمر التكروري.

وقد أورد التيجاني عددًا من الرسائل المتبادلة بين الحاج عمر وأمير ماسنا الأمير أحمد، وبلغت هذه الرسائل أكثر من سبع رسائل تلقي الضوء على الصراع في منطقة غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر ولأهمية هذا المصدر نقول:

١- إن الجهاد الديني الذي قاده الحاج عمر في غرب إفريقيا في القرن ١٩م قد أدى لانتشار الإسلام هناك، وساعد على نشر الطريقة التيجانية بالذات دون غيرها من الطرق الصوفية (أقصد بلاد التكرور).

[1] حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، مرجع سابق، ص٢٩٦

[2] أحمد شلبي: التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ص٦، القاهرة ١٩٧٢م، ص.ص ٢٢٩-٢٣٠.

٢- أن الشيخ عمر واصل جهاده الديني في غرب إفريقيا حتى انتهى به الأمر إلى مقفله بسبب تآمر مملكة سيجو الوثنية وفولاتي ماسينا المسلمة ضده.

٣- ألقى المصدر الضوء على الصراعات القائمة في منطقة غرب إفريقيا في بلاد التكرور، ونؤكد أن هذه الصراعات مهدت الطريق للمستعمر لإعادة بناء إمبراطوريته الثانية والتي أطلق عليها إمبراطورية فرنسا الغربية.

٤- أكد المصدر أيضًا أن هناك صراعات بين المسلمين والوثنين كما أكد أيضًا أن الصراعات مستمرة بين اتباع الطريقة التيجانية أتباع الشيخ عمر، والطريقة القادرية أتباع الشيخ عثمان، وأن الصراعات مستمرة بينهم وبين الطرق الدينية الأخرى.

٥- وفي نقدنا لهذا المصدر الهام نؤكد أنه أهمل الدور السياسي للشيخ عمر التكروري؛ حيث إنه هدد الأطماع الاستعمارية الفرنسية للسيطرة على غرب إفريقيا، وساعد على وقف الزحف الفرنسي نحو موريتانيا والسنغال وتأجيل هذا الاحتلال إلى ما بعد رحيل الشيخ عمر؛ حيث استغلت رحيله والمشاحنات بين أفراد أسرته، وأطاحت بدولة الشيخ عمر وهو ما أهمله المصدر الذي ينصب على الدور الديني، ويهمل الدور السياسي للشيخ عمر التكروري.

٧) وهناك مصدرًا آخر من مصادر دراسة غرب إفريقيا، وهو يعد من أم المصادر العربية، وهو كتاب "**أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر**"، والذي قام بتأليفه وُلد موسى بن أحمد المعروف بالشيخ موسى كمرا، في قرية كريبك بمنطقة فوت تور في عام ١٨٦٤م. وهناك تلقى المؤلف تعاليمه، وقد تنقل المؤلف بين عددٍ من البلدان؛ حيث ذهب إلى شنقيط وفوت جلو (غينيا) ومالي وغيرها، وقد توفي الشيخ موسى كمرا في عام ١٩٤٥ في مدينة كفل.

ولئن كان اعتماده على الترحال كوسيلة لطلب العلم؛ فقد سمح لموسى كمرا بتكوين علميٍّ جيدٍ أهله في مرحلةٍ لاحقةٍ لخوض تجربة الكتابة بفهمٍ كبيرٍ؛ حيث تفتحت عيناه على أحوال البلاد والعباد، كما تمكن من نسخ شبكة من العلاقات والصداقات

الوطيدة في مختلف المقاطعة التي تنقل إليها في غرب أفريقيا في القرن ١٩م. وفي نفس الوقت فإن موسى كمرا ربطته صلات حميمة مع عددٍ من الفرنسيين مثل الباحث الاثنوغرافي (موريس) وحاكم السنغال الفرنسي هنري كاون الذي حمله على تأليف بعض كتبه التاريخية، وقد كان موسى كمرا غزير الإنتاج، وتوزعت كتاباته ما بين الفقه والتصوف والأدب والتاريخ[١].

وقد عاصر موسى كمرا الصراع بين أصحاب الطريقة القادرية وأصحاب الطريقة التيجانية[٢].

على أية حال يعد مؤلف "أشهى العلوم" أقدم سيرة للحاج عمر الفوتي التكروري كتبت باللغة العربية، ويتناول تجربة الرجل وما اكتنفها من تطورات سواء قبل أو بعد رحلته الحجية والعلمية، كما يعرض الكتاب لكفاح وجهاد الحاج عمر الفوتي من أجل إقامة دولة إسلامية تيجانية في السودان الغربي على أنقاض الإمارات الوثنية والمسلمة المعارضة له

وعند تفصيل كلامه عن أصل ونسب الحاج عمر اندفع موسى كمرا كعادته ليبرهن على معرفته الحبيبة بأصول وعادات وتقاليد المنتشرة فوق المجال السنغامبي ومحيطه، وأثناء تناوله في كتاب "أشهى العلوم" الصراع بين الحاج عمر مع الشيخ أحمد ابن أحمد أمير ناسا نجده يتخذ موقفًا محايدًا في مسألة التكفير المتبادل بينهما، واكتفى موسى كمرا باعتبار الشيخين مجتهدين، وأن ما وقع بينهما هو فتنة بين المسلمين.

---

(١) راجع منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، ٢٠٠١م، سلسلة نصوص ووثائق أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر، تقديم وتحقيق خديم محمد سعيد، وأحمد الشكري.

(٢) شكل السودان الغربي مجالاً لصراع محتدم فيما بين أصحاب الطريقة القادرية وأصحاب الطريقة التيجانية، والشيء الغريب أن بعض مريدي الطريقة القادرية هادنوا وسالموا وصادقوا السلطات الاستعمارية الفرنسية، عملاً بالمبدأ الفقهي المعروف: ارتكاب أخف الضررين، وترك أعظم المفسدتين في حين ناوئ وقاوم العديد من مريدي التيجانية الاستعمار الفرنسي.

وأهم ما يستوقفنا في عمل الشيخ موسى كمرا هو اندفاع مؤلفه بحس تاريخي مرهف الشيء الذي ألهم قلمه الصدق، وأنضج منهجه في التعامل مع المادة التاريخية وعمق وعيه بائتمانه وهويته تجاه الاستعمار الفرنسي.

وكان الرجل مغلوبًا على أمره بقوة الآلة العسكرية الفرنسية والمنبهر في نفس الوقت بمنجزات وحضارة فرنسا، أصبح يعي ولو بشكلٍ بعيدٍ أن عمقه الثقافي والروحي مختلف ومتمايز، ولا يمكنه بأي حالٍ أن ينهمر كليةً مع المجتمع الفرنسي.

والمؤلف يذكر في بداية مؤلفه أشهى العلوم أنه رأى الشيخ عمر في المنام وهو يتتلمذ على يديه، ويتعلم اللغة العربية وعلى أثر هذه الرؤيا اختار أن يخدم الشيخ عمر الفوتي بتخليد ذكراه ومآثره وكراماته.

وبالطبع نحن نرى أنه تبرير خجول، ولكنه في ذلك يعكس في تقديرنا انقلابًا جوهريًا في مواقف الرجل ونظرته تجاه أبناء جلدته خاصة حركة الحاج عمر الجهادية، وقد اعتمد الشيخ موسى كمرا في تأليفه على مصادر موثوقة، واستعان بمواد تاريخية ودينية وأدبية أخرى فضلاً عن الرواية الشفوية[1]. وكان حريصًا على إطلاع القارئ على مختلف الروايات المتاحة حتى ولو كانت متضاربة.

وهذه اللوازم العلمية التي أفصح عنها في أشهى العلوم جعلت مؤلفه يتمتع بمصداقية، ومن الجوانب المثيرة للانتباه في مؤلفه أنه أغفل الحديث عن مواقف الإدارة الفرنسية تجاه الحاج عمر الفوتي، ونجد ذلك من القضايا المرتبطة بالموضوع (الاستعمار الفرنسي) في السودان الغربي، ولم يتعرض لهذا الجانب، والواقع أنه لم يكن من الصعب على الرجل وهو الذي اجتهد في خدمتهم (الفرنسيين) أن يلتقط لنا هذا الجانب الهام من الصورة بعد انقلاب حالة لا سيما، وأن الحاج عمر كانت له جولات سياسية وعسكرية مع الاستعمار الفرنسي.

---

[1] لعل موسى كمرا يعد من المؤرخين السودانيين القلائل الذين انتبهوا إلى أهمية توثيق اسم صاحب الرواية الشفوية.

وكتاب أشهى العلوم يقع في ٢٣٨ صفحة، وقد قام بتحقيقه وتقديمه والتعليق عليه خديم محمد سعيد أمباكي، وأحمد الشكري وهم مغاربة وهو يتألف من تمهيد، ثم ترجمة للمؤلف، والتعريف بالكتاب ومضمونه، ويتضمن المصدر ستة أبواب ثم خاتمة وفهرس عام، ويشمل على محلق بمعاني الألقاب الفلانية، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والمؤلفات الواردة في المتن، وفهرس الأعلام البشرية، وفهرس الشعوب والقبائل والطوائف وفهرس البلدان والمدن والأماكن، ثم فهرس المصادر والمراجع المعتمدة.

وقد تناول موسى كمرا في الباب الأول جهاد الحاج عمر للكفار من السودان الغربي إلى أن قتلة أهل ماسنا بعد قتله لإمامهم أحمد بن أحمد، وفيه يتناول قصة الجهاد بين الشيخين وموقف رجال القادرية والتيجانية، وفي الباب الثاني يعتمد على الرواية الشفوية وكلام الحاج عمر فيما وقع بينه وبين أحمد بن أحمد أمير ماسنا، وفي الباب الثالث يتعرض لأسباب الفتنة بين الشيخ الحاج عمر وبين الشيخ أحمد البكاري الذي كان ينكر على الشيخ التيجاني كثيرًا، وكان يراود تلاميذه بترك طريقته التيجانية، وفي الباب الرابع باب الترجمة وتراجم مشايخه الثلاثة الشيخ عبد الكريم الفوتجلي وسيدي فولود فال، والشيخ محمد الغالي، كما في روض شمائل أهل الحقيقة في التعر بأكابر الطريقة. والباب الأخير في ذكر ولده المبارك الأمير أحمد وذكر موته وغير ذلك وفيه يتعرض لحياة وممات الأمير أحمد بن الشيخ عمر[1].

والواضح من أشهى العلوم لموسى كمرا إنه يتناول جهاد الشيخ عمر الفوتي التكروري زعيم التيجانية، وقد لمسنا من خلال القراءة أن موسى كمرا يتعرض للصراع الصوفي بين القادرية والتيجانية وهي نقطة هامة في غرب إفريقيا، أشار إليها المؤلف من خلال مريدي القادرية، ومريدي التيجانية، وهي نقطة انعكست على مجتمع غرب

[1] راجع منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، ٢٠٠١م، سلسلة نصوص ووثائق أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر، تقديم وتحقيق خديم محمد سعيد، وأحمد الشكري، مرجع سابق.

إفريقيا في القرن التاسع عشر حتى أن موسى كمرا لم ينحاز لطريقةٍ على أخرى ووصف الشيخين الحاج عمر والأمير أحمد أمير ماسنا بالمجاهدين.

والواقع أننا أمام مؤلف مليء بالمتناقضات من جانب صاحبه؛ فهو ينحاز وينبهر بالحضارة الفرنسية، ولهذا لم يشير إلى صراع الحاج عمر الفوتي مع السلطان الفرنسي، علمًا بأن العديد من الكتاب والمؤرخين ومنهم التيجاني يذكر أن جهاد الشيخ عمر الفوتي ضد الاستعمار الفرنسي منع تواجدهم على أرض بلاده، وأن التواجد الحقيقي وتكوين إمبراطورية فرنسا في إفريقيا الغربية جاء بعد رحيل الشيخ عمر، وهنا نسأل لماذا أغفل هذا الكتاب هذا الدور، والمؤلف في صفحاته المختلفة يتعرض لسلسلة من الحروب لم يعطِ المؤلف لها عنوان، كما أننا نعيب عليه عدم وضع عناوين صريحة للأبواب التي وصفها في مؤلفه حتى يجد المرء نفسه حائرًا في تفسير ذلك.

والمؤلف أيضًا يشير إلى حالة مجتمع غرب إفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وهي حالة من الصراع لاسيما في موريتانيا والسنغال عكس الحال في نيجيريا التي كانت أكثر استقرارًا.

سادسًا- مصادر وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات البريطانية "سابقًا" F.O – C.O:

تعد هذه المصادر هامة في بيان أهمية منطقة غرب إفريقيا وهي كثيرة ومتعددة، وإن كانت تأتي مع نهاية القرن التاسع عشر، وبالتحديد ١٨٩٤، ١٨٩٨م.

فعلى سبيل المثال قمت بتحليل بعض الوثائق الخاصة بالمجاهد الإفريقي رابح فضل الله الذي أشتهر برابح الزبير والذي أنزل هزائم عديدة بالمستعمر الفرنسي في وسط وغرب إفريقيا، وشهدت دولته في أواخر القرن التاسع عشر الكثير من المتغيرات، ومرت بأحداث عميقة الأثر في تاريخها، وخصوصًا بعد الغزو الفرنسي لهذه المنطقة بعد أن نظم مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م العلاقات بين الدول الاستعمارية المتكالبة على القارة الإفريقية.

وقد تمكن رابح الزبير من تجنيد كل القوى الوطنية، واستطاع عبر سنوات قليلة أن يُكّون دولة قوية متواصلة العطاء متعددة الجوانب، وكان لدولة رابح الزبيري وسط وغرب إفريقيا دورًا مهمًا في المنطقة غلب عليها الطابع الثقافي الإسلامي؛ حيث أرسى رابح قواعد بناء حكم مستقر، واستمرت هذه الدولة تحمل على عاتقها نشر الدين الإسلامي بين القبائل الوثنية، حيث اتبع النظام اللامركزي مع السكان التابعين للدولة على مدار عشر سنوات.

وهناك بعض التقارير التي حصلت عليها لبيان أهمية الأرشيف البريطاني في تجميع العديد من الأحداث عن منطقة غرب إفريقيا ومنه رسالة جوستين الفاريز المندوب البريطاني في برنو إلى سفارة بلاده في بني غازي في ٣٠ أغسطس ١٨٩٤م يدل على مدى تدخل بريطانيا في الأمور الداخلية في وسط وغرب إفريقيا، كما أن هناك تقرير من مدير المخابرات العسكرية البريطانية، ويليام ايفريت إلى وكيل وزارة المستعمرات في ١٩ ديسمبر ١٨٩٨م يتضمن التقرير بعض الملاحظات على موضوع رابح الزبير ويقع في عشر صفحات، ويتضمن سبعة فصول وهو تقرير هام وخطير يوجد في وزارة المستعمرات، ويحتوي على سبعة فصول هامة عن رابح الزبير وتنظيماته الداخلية وعلاقاته الخارجية.

أمثلة لتقارير وزارة الخارجية البريطانية

١- رسالة من جوستين الفاريز إلى سفارة بريطانيا في بني غازي مؤرخة في ٣٠ أغسطس ١٨٩٤م

وقد تحدثت هذه الرسالة عن مسألة وراثية العرض في برنو بعد موت السلطان إبراهيم سلطان برنو، وتنازع اثنان من أبناء أخ السلطان المتوفى على العرض وهما محمد زاهر والشيخ هاشم والاضطرابات التي كانت تجتاح البلاد[١].

والرسالة في ٤ صفحات.

(١) المصدر: F.O. 101/84.

٢- تقرير من مدير المخابرات العسكرية ويليام ايفريت إلى وكيل وزارة المستعمرات مؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٨٩٨م

يتضمن التقرير بعض الملاحظات عن موضوع رابح الزبير، ويقع التقرير في ١٠ صفحات، ويضم التقرير سبع نقاط تشتمل على الآتي:

- يتناول نبذة عن رابح الزبير.
- يتناول التنظيمات العسكرية لجيش رابح.
- يتناول الخصائص الشخصية عن رابح وعائلته.
- يتحدث عن النظم التجارية في دولة رابح.

أ- يتناول العلاقات بين رابح والمهدي وخليفته التعايشي.

ب- يتناول العلاقات بين رابح والخليفة السنوسي.

- ويشمل علاقات رابح مع القوى الأوروبية.
- خلاصة النتائج التي وردت بالتقرير.

التقرير يتناول معلومات دقيقة وتفصيلية عن كثير من الأحداث التي تتعلق برابح الزبير ودولته وعلاقاته الخارجية[1].

---

(1) المصدر: C.O. 537/11 (Secret) 19th Dec. 1898. P.P. 160-164.

خـاتمـــة

تتعد المصادر التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث في تاريخ منطقة غرب إفريقيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين بالكثير من المعلومات التاريخية خاصةً لو استخدم منهج الدراسات المقارنة بالإضافة إلى التحليل النقدي لما ورد في هذه المصادر.

يمكننا تقسيم المصادر التي وردت في البحث على النحو التالي:

أولاً: مصادر كُتبت بأيدٍ أفارقةٍ، فمن شاركوا في الأحداث أو صنعوها وكانوا علامة بارزة على تاريخ تلك المنطقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر منهم الشيخ عثمان بن فودي وأخيه عبد الله بن فودي ومحمد بلو والحاج عمر الفوتي التكروري.

ثانيًا: اعتمدت على مجموعة من كتب الرحالة؛ لأنها غنية بالمعرفة التاريخية عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعادات وتقاليد تلك المنطقة، خاصة وأن بعض هؤلاء الرحالة أمثال: ديبوا الفرنسي (Dubios)، والكابتن كلابرتون (Clappertone) كتبوا بأمانةٍ علميةٍ شديدةٍ عما رأوه وشهدوه فقاموا بوصفه في كتاباتهم.

ثالثًا: المؤتمرات الأوربية

وقد عالجت في بحثي مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م ومؤتمر بروكسل ١٨٩٨م من خلال مصدرٍ هامٍ وهو "Map of Africa by Treaty" بعنوان "خريطة إفريقيا من خلال المعاهدات"، ويعد هذا المصدر من أهم مصادر بحثي فهو يمثل المدخل الأوروبي لاحتلال غرب إفريقيا، وقد كتبته بدقةٍ (Hertslet) سيرهيربت سلت.

رابعًا: أوردت بيانًا عن دور المحفوظات والوثائق في غرب إفريقيا، وأشرت إلى أهم المحفوظات والوثائق والمصادر وأماكن تواجدها.

خامسًا: المصادر العربية: وقد لاحظنا الأرشيفات العربية تكاد لا تقترب كثيرًا من تلك المنطقة باستثناءات قليلة في بعض الكتابات التي وردت.

سادسًا: مصادر وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات البريطانية سابقًا: تضمن الأرشيف الأوروبي معلومات هامة خاصة بمنطقة غرب إفريقيا، ونقصد بالأرشيف الأوروبي أهم الدول الأوروبية التي كان لها باع طويل في غرب إفريقيا وهي بريطانيا وفرنسا، وقد أوردت بعض الوثائق المتعلقة بتاريخ المنطقة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

وإن كانت هذه المنطقة في تطورها التاريخي قد حازت اهتمامًا مشتركًا بين الدولتين إلا أن الواقع التاريخي يؤكد أن هذا الاهتمام لم يأخذ موقعه إلا في القرن التاسع عشر، أما القرن الثامن عشر الميلادي، فقد انشغلت الدولتان الأوروبيتان بصراعهما التقليدي في منطقة الشرق الأوسط والأدنى بوجهٍ خاصٍ ... ولدينا مثال بالحملة الفرنسية على مصر في أواخر القرن الثامن عشر (١٧٩٨م)، وكانت المستعمرات الأمريكية تشغل بال إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت أيضًا، كما أن الصراع على أسواق آسيا وبالذات منطقة الشرق الأقصى أخذت كل اهتماماتهما.

ومن ثم فإنني أقر هنا حقيقة أن الأرشيف البريطاني والأرشيف الفرنسي لم يبدأ في الحيازة لبعض الوثائق والمصادر بالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا في القرن الثامن عشر إلا في بعض كتابات الشركات أو الساسة أو مذكرات بعض الرحالة والمكتشفين أو القادة الحربيين.

وأن ذلك لم يعدم أنني بحثت في الأرشيف البريطاني والفرنسي، وعثرت على بعض الوثائق وأوردتها في ثنايا هذا البحث.

أما بخصوص اهتمامات أوربا بإفريقيا عامةً ومنطقة غرب إفريقيا بشكلٍ خاصٍ، فلقد بدأت في صورة توافق تاريخي من خلال الاتفاق على تقسيم المستعمرات الأفريقية ... ومن ثم عقدت مجموعة من المؤتمرات بدأتها في نهاية القرن ١٩م لعل أخطرها مؤتمر برلين ثم مؤتمر بروكسل، وقد قمت بالحصول على بعض وثائقها باعتباره من المصادر الأصلية، وإن كانت قرب نهاية الفترة المحددة لهذا البحث.

والله ولي التوفيق.

مصـــادر البحـــث

أولاً- مصادر أصلية:

١- أبو إسحق إبراهيم بن مالك الاصطخري: ملك الممالك القاهرة ١٩٦١.

٢- محمد أبو بكر الصديق البرتل فتح الشكور في تاريخ بلاد التكرور د.ت

٣- محمد يحيى الولاتي: حوليات الولاتي د.ت

٤- الشيخ ماء العينين: الجأش الربيط المغرب ١٩٥٧.

ثانياً- مراجع عربية ومعربة:

١- أحمد سويلم العمري: الإفريقيون والعرب القاهرة ١٩٦٧.

٢- آدم عبد الله الألوري: الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية. نيجيريا ١٩٧١.

٣- آدم عبد الله الألوري: الإسلام في نيجيريا بيروت ١٩٧١.

٤- أحمد شلبي: التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية. القاهرة ١٩٧٢.

٥- تشرش -وج. هاريسون: الاستعمار الحديث، ترجمة دولت صادق القاهرة ١٩٥١.

٦- جمال حمدان (دكتور): إستراتيجية الاستعمار والتحرير القاهرة ١٩٦٨.

٧- حسن أحمد محمود (دكتور): قيام دولة المرابطين القاهرة ١٩٥٧.

٨- حسن أحمد محمود (دكتور): الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا القاهرة ١٩٦٣.

٩- حسن عيسى عبد الظاهر: الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفولاني الرياض ١٩٨١.

١٠- سنبسر ترمنجهام: الإسلام في غرب إفريقيا، ترجمة وتعليق محمد عثمان القاهرة ١٩٨٤.

١١- شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر القاهرة ٢٠٠١.

١٢- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها القاهرة ١٩٨٣.

١٣- شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق: الوثائق التاريخية القاهرة ٢٠٠١.

١٤- شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا القاهرة ٢٠٠١.

١٥- عبد الرحمن زكي (دكتور): الإسلام والمسلمون في غرب إفريقيا. القاهرة ١٩٦١.

١٦- عبد الرحمن زكي: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بإفريقيا الغربية القاهرة ١٩٦١.

١٧- عبد الله عبد الرازق (دكتور): تاريخ غرب إفريقيا الحديث القاهرة ١٩٩٨.

١٨- عبد الله عبد الرازق: الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا القاهرة ١٩٨٤.
١٩- عبد الله بن فودي: إيداع النسوخ القاهرة.
٢٠- عبد الله فودي: ضياء الأمة في أدلة الأئمة القاهرة ١٩٦٠.
٢١- عبد الله فودي: ضياء الحكام مكة ١٢١٩هـ.
٢٢- عبد الله فودي: براعة الاستهلال ابيدان ١٩٦٢.
٢٣- عثمان بن فودي: كتاب إحياء السنة وإخماد البدعة الأزهر ١٩٦٢.
٢٤- عثمان بن فودي: سراج الإخوان القاهرة ١٩٦٢.
٢٥- عثمان بن فودي: الفرق بين ولاية أهل الإسلام وأهل الفكر القاهرة ١٩٦٠.
٢٦- عثمان بن فودي: مرآة العرائض القاهرة ١٩٦٢.
٢٧- عثمان بن فودي: البدع الشيطانية القاهرة ١٩٦٠.
٢٨- عثمان سيد أحمد (دكتور): فهرست المخطوطات العربية في شمال نيجيريا الخرطوم١٩٧٧.
٢٩- علي أبو بكر: الثقافة العربية في نيجيريا القاهرة ١٩٦٤.
٣٠- فشر هربرت: تاريخ أوروبا في العصر الحديث- ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع القاهرة، ١٩٥٨.
٣١- محمد بلو: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور القاهرة ١٩٦٤.
٣٢- محمد بلو: ذكر مدار الحكام ايبدان ١٩٦٢.
٣٣- محمد بلو: شفاء الأسقام في ذكر مدار الحكام ايبدان ١٩٦٢.

ثالثًا- مصادر أجنبية:

- (C.O. 537/11 Secret) 19th Dec. 1898.
- F.O. 101/84.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

1- Barth: Travels and Discoveries in North and Central Africa(London1981).
2- Coppertone. Denham and Audney Nossatme of Travels and Discoveries in Northern and Central Africa (London 1982).
3- Dubois: Tombucto Mysterious (Paris 1982).
4- Hertslet: Map of Africa by Treaty (London 1967).

خامسًا- دوريات عربية:

١- صلاح العقاد (دكتور): دعوة حركة الإصلاح السلفي (المجلة القاهرة ١٩٥٨.

التاريخية المصرية) – المجلد السابع

٢– شوقي الجمل: الحضارة الإسلامية العربية في غرب إفريقيا (مجلة المناهل المغربية) الرباط– نوفمبر ١٩٧٦.

٣– عبد الله عبد الرازق: التراث الحضاري لزعماء نيجيريا ق١٩ (مجلة عالم الفكر) الكويت ١٩٩٣.

٤– عمر أحمد سيد: تزيين الورقات بين التاريخ والأدب للشيخ عبد الله بن فودي (مجلة دراسات إفريقية) – العدد الأول الخرطوم١٩٨٧.

٥– محمد الفحام: المسلمون في نيجيريا مقال في (مجلة منبر الإسلام) أكتوبر–نوفمبر، القاهرة١٩٦١.

٦– مصطفى مسعد (دكتور): الإسلام وحركة الفولاني الإصلاحية في غرب إفريقيا (مجلة جامعة دورمان) العدد الأول، الخرطوم١٩٩٦.

مصادر دراسة التفرقة العنصرية

في جنوب إفريقية

تمهيد: مصادر دراسة التفرقة العنصرية

أولاً: الجذور التاريخية للتفرق العنصرية ومظاهرها.

ثانيًا: مصادر خاصة بموقف الهيئات الدولية والمحلية الأخرى من هذه التفرقة.

١. مصادر الأمم المتحدة وتحليلها.

٢. مصادر مكتب العمل الدولي بجنيف وتحليلها.

٣. مصادر جامعة الدول العربية وتحليلها.

٤. مصادر وزارة الخارجية المصرية (ملف جنوب إفريقيا) وتحليلها.

٥. مصادر منظمة الوحدة الأفريقية وتحليلها.

٦. مصادر الأحزاب السياسية في جنوب إفريقية وتحليلها.

٧. وثائق وزارة المستعمرات البريطانية وتحليلها C-O

٨. وثائق وزارة الحرب البريطانية وتحليلها W-O

٩. وثائق وزارة الخارجية البريطانية وتحليلها F-O

هذه الوثائق غير منشورة:-

١٠. وثائق جاءت ضمن كتب منشورة.

١١. وثائق دستورية مختارة لتاريخ جنوب إفريقيا.

١٢. بيان التشريعات والقوانين العنصرية اليومية والأسبوعية والسنوية والتعليق عليها.

١٣. وثائق البرلمان البريطاني ١٩١٠-١٩٦٥.

<u>تمهـــيـــد:</u>

تنوعت مصادر دراسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا ومعظم هذه المصادر تناولت مشكلة التفرقة العنصرية بكل أبعادها حتى إلغائها في عام ١٩٩٤م.

وبعد تعريف التفرقة العنصرية ومظاهرها كما أوضحتها القوانين والتشريعات التي أصدرتها حكومة جنوب إفريقية العنصرية أجد أن هناك مصادر خاصة بموقف الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة والتي جاءت في قرارات الجمعية

العامة ومجلس الأمن ومركز مناهضة التفرقة العنصرية؛ حيث عبرت قرارات المنظمة الدولية العديدة عن أبعاد مشكلة التفرقة العنصرية والتضامن مع شعب جنوب إفريقية، ومتابعة الأمم المتحدة أبعاد المشكلة منذ عام ١٩٤٦م وحتى عام ١٩٩٤م.

وهناك أيضًا مصادر مكتب العمل الجماعي بجنيف خلال الفترة من ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩١م وقد أصدر العديد من القرارات المناهضة للتمييز العنصري.

وأيضًا مصادر جامعة الدول العربية – والقرارات الهامة التي صدرت عن اللجنة السياسية للجامعة منذ عام ١٩٦٠م وحتى ١٩٩٤م ومطابقة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا بالعنصرية الإسرائيلية في فلسطين.

أضف إلى ذلك مصادر وزارة الخارجية المصرية – الإدارة الإفريقية – فهناك ملف كمل عن جنوب إفريقيا وسياسة التمييز العنصري.

وهناك أيضًا من مصادرنا الأصلية منظمة الوحدة الإفريقية وقراراتها منذ عام ١٩٦٣ تاريخ إنشاء المنظمة وحتى عام ١٩٩٤؛ حيث عثرت على أعداد كبيرة من وثائق المنظمة التي تدين وشجب الفصل العنصري.

ومن المصادر التي تعرضت لها أيضًا الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا وعلاقاتها بالتفرقة كذلك هناك العديد من الوثائق الغير منشورة من وزارة المستعمرات البريطانية (C–O) ووزارة الأشغال البريطانية، ووزارة الحرب البريطانية (W–O)، ووثائق وزارة الخارجي البريطانية (F–O).

وهي مصادر أصلية يعتمد عليها الباحث في دراسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقية.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الكتب التي تناولت التشريعات والقوانين العنصرية في جنوب إفريقية، وقد تناولها بالشرح والتعليق والتحليل.

ولا أزعم أن هذه حتى كل مصادر دارسة الأبارتيد في جنوب إفريقية، وأن كنت قد حاولت الحصول على أكبر قدر ممكن من الوثائق والمراجع في الفترة الزمنية المحددة.

وقد قمت بإعداد ملف كامل عن هذه المصادر والوثائق غير المنشورة والمنشورة وتحليلها والتعليق عليها.

أولاً: الجذور التاريخية للتفرقة العنصرية ومظاهرها في جنوب إفريقيا:

لم يكن الاستعمار في جنوب إفريقية استعمارًا عاديًا مناظرًا لمثيله في أنحاء القارة الإفريقية بل كان استعمارًا استيطانيًا شبيهًا بالصهيونية التي أقامت دولة إسرائيل في فلسطين.

على إن الاستعمار الاستيطاني لم يحمل عصاه ويرحل عن إفريقيا مثلما فعل الاستعمار في بقية القارة بل إنه قد لأفارقة الجنوب أن يعانوا من داء خطير هو داء العنصرية المرتبط بلون البشرة والذي يرتب الناس حسب درجة لونهم وانتهى الأمر في النهاية بإقرار سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقية(١).

ويرجع الأفريكانرز مولد دولتهم إلى عام ١٦٥٢. عندما أرسلت شركة الهند الهولندية جان فان ريبك Jan Van Reibeck ومجموعة من العاملين بالشركة لتأسيس نقطة أمامية في منطقة رأس الرجاء الصالح وكان الغرض تأسيس محطة لتموين السفن، وصدر أول قرار بالسماح للعاملين بالشركة بتكوين مستوطنة بعد خمس سنوات من وصول جان فان ريبك وكانت لهذه المستوطنة منذ نشأتها سمتان هامتان.

الأولى: العداء بين الهولنديين والسكان الأصليين.

الثانية: الصراع بين المستوطنين والشركة.

وكانت العلاقة بين الطرفين هي علاقة عداء فتاريخ جنوب إفريقيا هو تاريخ احتكاك الأجناس والألوان واستمر هذا الصراع قائمًا على أساس اللون حتى تمكن الجنس الأبيض من أن يفرض نفسه وسلطته بالقوة(٢).

ودعت الظروف التي وجد فيها المجتمع في جنوب إفريقيا إلى علاقة العداء بين الطرفين البيض والأفارقة، فبعد أن أنشئت المستوطنة الأولى لتكون محطة صغيرة لتزويد السفن الهولندية التي تمر على منطقة الكيب (Cape) في أواسط القرن السابع عشر بما تحتاجه أخذت تتسع تدريجيًا نحو الداخل حتى أصبحت

---

(1) السيد فليفل (دكتور): نظم الحكم العنصرية في جنوب إفريقيا ١٨٠٩/١٩١٠م، القاهرة ١٩٩٠، ص١٠.

(2) عبد الملك عودة (دكتور): السياسة والحكم في إفريقيا، القاهرة ١٩٥٩، ص٦٣.

تشترك مع حدود الأرض التي تسكنها القبائل الأفريقية التي كانت تتحرك في اتجاه الجنوب الغربي، فظهر البيض كمجتمع مسيحي محدود يدافع عن قدسية الإنجيل ضد الأفارقة المتوحشين في نظر البيض[١].

وأصبح العداء هو اللغة السائدة بين البيض والأفارقة ومارس البيض تجارة الرقيق والعبودية للعمال الأفارقة وتأصل بذلك ما عُرف باسم (الحاجز اللوني)؛ إذ أصبحت المسيحية والثروة والسيادة تميز الجانب الأبيض في حين أن الوثنية والفقر والعبودية تميز الإفريقي الأسود.

واعتدى الهولنديون على حقوق الأفارقة، ونظر الأفارقة إلى الهولنديين نظرة العداء والخوف والتربص فدار القتال ونشبت الحروب.

وكان جلب الرقيق من الشرق ومن غرب إفريقيا بداية لداء العنصرية المرتبط باللون، فبدأ المستوطنون البيض يتمرسون على معاملة الأفارقة معاملة الرق والعبودية، وأصبح المجتمع يتدرج عنصريًا حسب اللون فالبيض هم السادة والأفارقة العبيد.

وتدريجيًا تحول الإفريقي لخدمة الأبيض في المزارع وتحولت العلاقة إلى علاقة إقطاعية قائمة على التبعية للرجل الأبيض[٢].

وهكذا نشأ في جنوب إفريقيا مجتمع أرستقراطي تمتع فيه البوير (Boer)وهو الاسم الذي أُطلق على المستوطنين الهولنديين بمرتبة السادة، وظل الأفريقيون في قاع المجتمع.

وتضاعف تعداد المستوطنين بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة وطور المستوطنون أسلوب معيشتهم[٣]، وبسبب الحرب النابليونية نجح الإنجليز في ضم الكيب في ١٨٠٦م إلى مستعمراتهم الإفريقية.

ومنذ ذلك الحين أصبح الصراع بين الإنجليز والشعوب الإفريقية لاسيما بعد أن خضع الهولنديون للحكم البريطاني. وقام الإنجليز بتعيين كاليدون (Caledon) حاكمًا على مستعمرة الكيب، وهاجر الهولنديون فيما عرف باسم الهجرة الكبرى منذ عام ١٨٣٦ أو الزحف العظيم إلى ناتال (Natal) في الشرق والترتسفال (Transsvassl) والاورانج (Orange) في الشمال، ومن أسباب هجرة البوير الهولنديين الرغبة في امتلاك العبيد والقدرة على استغلالهم(١).

وتمكن الأفريكانرز من استعادة أساليب معيشتهم القديمة في عدد من الجمهوريات الجديدة في الاورانج والترنسغال.

وعلى أية حالٍ يمكن القول بأن التفرقة العنصرية وجدت أرضًا خصبة في جنوب إفريقيا، لاسيما بعد أن قامت حرب البوير(٢). وزحفت بريطانيا إلى أراضي الاورانج والترسفال وانتهى الأمر بزوال السيادة الهولندية وقيام اتحاد جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٠٢م تحت السيادة البريطانية وبدأ الإنجليز في تعميق سياسة الفصل العنصري، وهنا يبقى لنا السؤال عن مظاهر التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.

بعض مظاهر التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا (كما أوضحتها القوانين التي أصدرتها حكومة جنوب إفريقيا)

اتخذت التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا مظاهر متعددة؛ حيث عملت فئات البيض المختلفة على التمسك بعناصر تميزهم وتفوقهم على الأفارقة، ومالوا إلى التآلف والتماسك مهما اختلفت فئاتهم في مواجهة الأغلبية الإفريقية، ففي أحيان كثيرة اتحد البيض بعنصريهم الرئيسيين البوير-والبريطانيين وبدولتهم الأربع ترنسفال وأورانج وناتال والرأس، وكثيرًا ما تناسوا خلافاتهم الاقتصادية والسياسية ليحققوا الاتحاد ضد الأفارقة(٣).

---

(1) شوقي الجمل (دكتور): مرجع سابق، ص٢٦٦.

(2) إبراهيم نصر الدين (دكتور). حركة التحرر الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية، القاهرة ١٩٨٠، ص١١٦.

(3) آمال خليفة: الحزب الوطني امتطهر ودوره في مقاومة العنصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية، عام ١٩٩٢، ص١٧.

وعملت السياسة الاستعمارية على أساس إيجاد حاجز بين المستوطنين البيض والأغلبية الإفريقية(1).

وسنت حكومة جنوب إفريقيا عددًا من القوانين يأتي على رأسها حرمان الأفارقة من جنسيتهم الأصلية وبالإضافة إلى القوانين العنصرية الخاصة بالأشخاص فهناك القوانين العنصرية الخاصة بالأراضي – فقد استطاع البيض في جنوب أفريقيا امتلاك القوة وسيطروا على مساحات واسعة من الأرض وحولوا الأفارقة إلى عمالة فيها، الأمر الذي أدى إلى حرمان المواطنين من أراضيهم(2).

وصدرت القوانين الخاصة بالأراضي ففي عام ١٩١٣ صدر في جنوب أفريقيا قانون الأراضي والذي لا يعطي السكان الأصليين ١٣% من مجموع أراضي البلاد بينما امتلك البيض وعددهم بالطبع قليل بالنسبة للسكان الأصليين باقي الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة(3).

وبناءً على هذه القوانين تم طرد الأفارقة من أراضيهم أو سخروا للعمل فيها لصالح الرجل الأبيض، وأخضع الأفارقة منذ اللحظة الأولى لسلطة المستوطنين – وتمت إبادة قرى أفريقية كانت قائمة من قبل بأكملها(4).

ومن خلال النظم التي وضعت للحكم في جنوب إفريقيا لم يكن للسكان الأصليين أي نصيب في تسيير دفة الحكم – وقضت القوانين العنصرية بعدم السماح لغير البيض بالترشيح كأعضاء وفي البرلمان، وقد صدر القانون القاضي بذلك في عام ١٩٠٩م، وأجبرت الحكومات العنصرية في جنوب إفريقيا الفلاحين على ترك مزارعهم لمدة معينة ليعملوا في المصانع والمناجم وتمهيد الطرق وبناء السكك الحديدية، فكان هذا هو الرق بعينه، وكان جزاء الهارب من السخرة الجلد والسجن – ولم يكن هناك فارق في المعاملة بين البوير والإنجليز من حيث معاملة الأفارقة بمنتهى القسوة سواء في مزارع البوير أو في مناجم الإنجليز وعاني السكان الأصليون من ويلات العمل الإجباري(5).

كما أصدر (أيرك كاليدون) أول حكام المستعمرة عام ١٩٠٨م قانون التشرد (Vagrancy) الذي يقضي بمنع تجوال الهوتنتوت في المستعمرات.

وأصبح لزامًا على المواطنين الحصول على تصاريح المرور من منطقة لأخرى وتم إبعاد الأفارقة عن الأعمال التي تتطلب مهارة، وتم إحلال البيض بدلاً منهم وذلك في عام ١٩٢٤م، في عهد حكومة هيرتسوج – وتوسع قانون المناجم والأعمال الذي صدر في عام ١٩٢٦م، فحرم إصدار تراخيص للأفارقة تسمح لهم بالقيام بأي عمل فني بالمناجم أو أي عمل يتطلب مهارة خاصة[1].

كما صدرت القوانين العنصرية الخاصة بالمناطق السكنية الخاصة بالبيض والنوادي الخاصة بهم والتي تحظر على الأفارقة دخولهم فلهم أبواب خاصة ومقاعد خاصة في المواصلات العامة، وكذلك في الحدائق، وظلت التفرقة تظهر في التشريعات العمالية وقوانين المرور والممارسات الاجتماعية ونظام السجون الذي وُصف بأنه نظام بربري، وأن معظم من تم معاقبتهم كانوا أبرياء، وتم تحديد شواطئ خاصة للبيض لا يرتادها السود وكذلك تم تجميع السود في منازل خاصة[2].

وأصبح الرجل الأبيض فوق القانون – وأُصبحت هناك قيود تُفرض أيضًا على العمل الثقافي، وأصبحت النقابات العمالية الأفريقية غير مسجلة وغير معترف بها[3].

لقد كانت مظاهر العنصرية كثيرة ومتنوعة انعكست آثارها على المواطن الإفريقي الجنوبي صاحب الأرض، وأصبح غريبًا في داره وأصبحت كلمة الأبارتيد أي التفرقة بين السكان حسب اللون هي سمة الحياة والنشاط في جنوب إفريقيا.

والباحث في مظاهر التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا يجدها في التعليم والصحة والمرافق العامة والإسكان وكل مرافق الحياة هناك.

---

(1) محمد عبد الحليم الزرقا: اتحاد جنوب إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية، القاهرة ١٩٩٢، ص١٥٦.

(2) D.035[illegible]9/958/111. Determination of Fight the Appointment of the Cape Colored Permanent Commission.

(3) D.O35/3136: The Political Situation.

لقد مارست حكومة جنوب إفريقيا سياستها العنصرية في جميع مجالات الحياة مخالفة بذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة؛ حيث تمارس هذه الحكومة العنصرية سياسة مبناها التفرقة في المعاملة بين البيض والوطنيين سكان البلاد الأصليين أبسط الحقوق وفي كافة المجالات فضلاً عن حرمانهم من الحقوق السياسية الرئيسية واضطهادهم للمعارضة وعدم المساواة بينهم في القانون - وحرمانهم من الاشتراك في الجمعيات السلمية والتعليم وذلك بتحديد مستوى معين لتعليم الوطنيين يختلف تمامًا عن المستوى المتاح للبيض، كما يحرم على الملونين تلقي أن نوع من التعليم المهني[١].

وحرمت الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا المدرسين الملونين والزنوج من التعليق على قرارات مجالس إدارات المدارس ولجانها، كما أنها أصدرت قانون التفريق العنصري في الكنائس، وسن دستور لكل من البيض والسود، ومضت الحكومة العنصرية بعزمٍ وإصرارٍ في تطبيق جميع مبادئ التفرقة العنصرية وكل مظاهرها في البلاد[٢].

إن مشكلة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا مشكلة كبيرة حقًا؛ لأنه أصبح كما أدعت الحكومة العنصرية من الواجب على البيض وهم جماعة صغيرة نزحت إلى جنوب القارة السوداء، واستقرت في أراضيها أن يكافحوا في سبيل المحافظة على تقاليدهم وثقافتهم وعلى الدماء الأوروبية التي تجري في عروق أبنائهم ... وما السبيل إلى صون مقومات جنسهم إذا لم يتبعوا سياسة تحول دون الطوفان الذي يهدد حياتهم وكيانهم.

نماذج من بعض الوثائق وتحليلها

١) وثيقة غير منشورة عن اضطهاد مسلمي الملايو والمسلمين عامة في جنوب أفريقيا وزارة المستعمرات البريطانية.

---

[1] مفيد شهاب: الابارتهيد والعنصرية في جنوب إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٢ أبريل ١٩٧٣، ص١٤٩.

[2] يحيى عاكف: "الملونين" الكتاب التاسع والخمسون من مجموعة كتب سياسية، القاهرة ١٩٥٨، ص٥٥.

C.O. 48/444, P. 187 – 188. Malays at the Cape Colony.

وهذه الوثيقة غير المنشورة عبارة عن كتاب أو نص كامل لكتاب أو تقرير يقع في اثنتين وأربعين صفحة مع الشرح والتعقيبات ونصوص الوثائق البريطانية بهامشه في هذا الملف.

٢) وثيقة غير منشورة: C.O./444:ch

Maxmilien Kallioch: The Muslem Population at the Cape of Good Hape, Constantirople, Levan Herald Office, 1867.

يوضح هذا التقرير أو الكتاب في الوثيقة غير المنشوزة أبشع أنواع العنصرية التي تصف المسلمين بأنهم يشكلون في عبادتهم واحتفالاتهم الدينية خاصة مطلع عيد الأضحى وهتافهم الله أكبر نوعًا من الوثنية والبربرية وإذا سلمنا بداية بأن التكبير غير مفهوم لهم إلى أن ذلك يدل على مدى ما عناه المسلمون في ظل الاستعمار الأوروبي بالكيب، أما في وصف الدين الإسلامي بالبربرية أو المسلمين بالبرابرة فتلك هي العنصرية المطلقة، على الرغم من أن أكثر من مسئول سياسي وعسكري وصف المسلمين بالأمانة والهدوء وعدم ترويع الآمنينٌ رغم مظالم البيض وجورهم عليهم ومعاملتهم بقهر وظلم واضحين.

٣) وثيقة غير منشورة:

C.O. 48/444, P. 183, Aali Pasha to Mr. De Rouleiax. May 9, 1866:

الوثيقة توضح المحاولات العنيفة التي قام بها البيض لمنع بناء الهنود المسلمين للمسجد الجامع في بورث اليزابيث بجنوب إفريقيا، وكانت مشاعر البيض في هذا الصدد تتميز بالعنف والعنصرية، ورغم ذلك جرى تذليل كثير من تلك العقبات بالصبر من المسلمين حتى انتهى العمل في بناء المسجد عام ١٨٦٦ وكانت لسياسة البيض العنصرية المظهرة لكل ما هو ملون أو غير أبيض سواء كان أفريقي أم من جنسيات أو لون آخر مما دفع بعض شباب المسلمين لمواجهة ذلك بنوره إلا أن الأمور تم تداركها من ذي دي روبين.

4) C.O. 551/53: List of Railway Men's Requests, Pretoria, May, 1913:

وتوضح هذه الوثيقة ثورة عمال السكك الحديدية على سوء الأوضاع وكيف أنهم أشعلوا النيران في محطة جوهانسبرج للسكك الحديدية، وكادت تحدث كوارث أخرى عديدة من وراء سياسة العنصرية والمعاملة غير الإنسانية للعمال في مختلف القطاعات لو لا مفاوضات الحاكم العام بوثا وسمتس واستجابتهم لمطالب العمال مرغمين مع التحقيق في أسباب تذمرهم، ولكن حدثت اضرابات أخرى لاحقة.

5) C.O. 551/53: From Department of Native Labor Territorial Analysis of Mortality from Diseases Among Natives Employed by Contractor's Mines and Warless in Proclaimed Districts of Tomsvool an Nov., 1913, Johannesburg Jun 8th, 1914:

وهو تقرير بإحصائيات للوفيات بين العمال الأفارقة بأمراض مختلفة من جراء العمل بالمناجم والحياة غير الآدمية التي يحيونها في العمل الشاق بمناجم الماس والذهب وكثرة الوفيات بسبب الحالة المتردية من جراء الإهمال المتعمد وعدم الاهتمام بالعمال والوطنيين حتى قاربت نسبة الوفيات لحوالي ٣٠ في الألف بل أن بعض حالات السل الرئوي والالتهاب الرئوي وصلت في عام ١٩١٢ حوالي ٢٠٣٥ حالة وفاة لعمال لم يمضِ على عملهم أكثر من ستة أشهر.

6) C.O. 551/53: A Memorandum of the Natal Prison Compounds, 14 Nov. 1914:

توصيات بشأن مجمع سجن توضيح أحوال الوطنيين السود به؛ حيث إن مجموع النزلاء به يربو على ٢٠٠٠ في حين أن طاقته الاستيعابية لا تتعدى ١٤٦ نزيلاً فقط لذلك انتشرت حوله الخيام واستخدمت مجمعات المناجم كسجون مما جعل الأفارقة يشكون إلى حكومة ومستشار جلالة الملك لشئون المستعمرات من جراء ذلك ... ولكن بدون فائدة، وتعددت الشكاوى في نفس الموضوع كما تدل على ذلك عدة وثائق مراسلات في شهور مايو، يونيه، يوليو عام ١٩١٤ حول نفس الموضوع وهما موجهة إلى وزارة المستعمرات البريطانية ٥٥١/٦٧.

C.O.551/67:

7) C.O.551/53: Natives Land Act of South Africa, 1913, P. 3-8.

توضح هذه الوثيقة مدى العنصرية التي أصابت السود في جنوب إفريقيا بالشلل، ومنعت البيض من التعامل معهم أو تشغيلهم أو تأجير الأرض لهم أو مشاركتهم (قانون الأرض الوطنية).

وقوانين الأرض. التي أشتكها من الأفارقة جميعًا، وكانت ضد المواطنين ومخالفة لكل القواميس الإنسانية والطبيعية للمواطن الإفريقي، ومناقضة لحريته في إيجار وملكية الأرض، وكان هدف القوانين هو الفصل بين أراضي عنصري الاتحاد الأفريقي، وأدت هذه القوانين إلى هجرة السود الوطنيين وتركهم لأراضيهم.

8) C.O. 551/1: The Star, General Botha Speech, 3rd June, 1950:

في هذه الوثيقة غير المنشورة بوزارة المستعمرات البريطانية يدعو بوتا في خطابه إلى حكومته إلى عدم قبول عمل السود في المناصب الرئيسية والعمل بالمناجم وتشجيع هجرة البيض على حساب السود وعدم منح الأفارقة فرص العمل، بل تقليص دورهم، وأن العنصرية يجب أن تكون خارج أي خلاف حزبي ... أي أن الخلاف بين الأحزاب في حكومته مقبول في أي شيء إلا العنصرية ضد الأهالي السود في جنوب أفريقيا.

9) C.O. 551/67: From Reuter's, Special Service "Teachers Dismissal":

هذه الوثيقة نموذج لاضطهاد الموظفين الأفارقة وفصلهم من العمل وخاصة المدرسين وذلك في ٩ ديسمبر ١٩١٤ بمنطقة بريتوريا بجنوب إفريقيا وذلك لإتاحة الفرص للبيض ليحلوا محلهم.

وكان من جزاء ذلك الاضطهاد العنصري أن اشترك المعلمون الأفارقة في حركة تمرد، وهم حوالي ٨٦ مدرسًا، الذين تم طردهم من الخدمة وفقدوا امتيازاتهم نتيجة الاضطهاد الذي أدى إلى تمردهم وبالتالي فصلهم.

كما توجد إشارات إلى مقتل العديد من المواطنين من جراء سياسة الاضطهاد العنصرية لسوء الأحوال والمعاملة السيئة والتمييز.

10) C.O. 551/53/3277

وثيقة تثبت أن المهاتما غاندي كان ضد السياسة العنصرية وهو هنا يرسل برقية يطلب فيها مقابلة ومناظرة بذلك الخصوص مع وزير شئون الداخلية ومثبت ذلك في تلك الوثيقة.

Ghandhi's Telegram Suggest that his request for an Interview with Minister of the Interior, from Governor General's Office, Pretoria, 8th Jan., 1914.

11) C.O.511/53,Johannesburg Native Labor 8/1/1914,PP.91-94.

هي نموذج لعددٍ من الوثائق توضح كيفية استغلال المستعمر الأبيض للموظفين السود في المنطقة للعمل في المناجم والمحاجر والمزارع بمناطق الترنسفال وغيرها من مناطق جنوب إفريقيا وكيف أنهم كانوا يعاملون من رؤساء العمل بقسوةٍ بالغةٍ وتحت ظروف معيشية غير آدمية من جلدٍ وضربٍ وبلا رعايةٍ صحيةٍ أو مأوى مناسب، فانتشرت بين الكثيرين منهم أمراض مثل الالتهاب الرئوي وسل المناجم وكثير من الأمراض الصدرية والقلب والأوعية الدموية، وكانت حالات الوفيات بينهم عالية ويتم استعواض المتوفين بتسخير البعض الآخر للعمل.

12) C.O. 879.45. Correspondence relating the State of Affairs in the South African Republic, 7892, No. 386, Sir W.H. Hutchinson to Mr. Cholerloim, March 25, 1896:

هذه الوثيقة تتعلق بدستور الترنسفال ٢٥ مارس ١٨٦٩. وفي دستور هذه البلاد يتضح أن العدالة لدى البوير تختلف عنها لدى بقية الشعوب والأمم في ضوء محددات فكرهم العنصري، فبينما كانت تسيطر عليهم سياسات العنف والقوة وتصبغهم طبيعة عنصرية وعسكرية واضحة نجدهم ينزلون بكلّ أفريقيٍّ يعثر معه.

13) C.O. 879.46, Entlofure in No. 156, Resident Commissioner, Bashtuland, To the High Commission, Cape Town, (39/99) Dec., 1899.

توضح هذه الوثيقة أن عادة البوير جرت على أن يخصصوا لكل ابن من أبنائهم يبلغ الحلم أعدادًا من رؤوس الماشية والجياد، يبدأ بها حياته، في منطقة جديدة يتوسع فيها البيض على حساب الأفارقة، ولما كانت أسرة كبيرة وممتدة، تضم الأجداد والأبناء والأحفاد، ولما كانت الرغبة لدى أفرادها جارفة في

الاستحواذ على مزرعة كبيرة، فقد سيطر البيض منذ فترة مبكرة من تاريخ المنطقة على مساحات كبيرة من الأرض رغم قلة أعدادهم، بينما صار الأفارقة أصحاب الأرض الأصليون مضطرين إلى التقوقع في معازل صغيرة حشرهم فيها البيض، وساءت فيها أحوالهم، بل وانخفض متوسط أعمارهم وقبلوا في النهاية العمل في أرضهم التي استحوذ عليها البيض لقاء أجر زهيد.

14) C.O. 879. 46. No.: 152, 153, Motitzurg Church Council to the Governor of Natah.. Jan. 5, 1900, Signed by John Bruce President:

هذه الوثيقة توضح كيف أنه لمواجهة الأغلبية السوداء الأفريقية تمتد العناصر البيضاء من بوير وبريطانيا (رغم تناحرهم) ودولهم في الترنسفال الأورانج، ناتال الرأس رغم اختلافهم سياسيًا واقتصاديًا إلا أنهم عقدوا معًا اتفاقًا متحدًا ضد الأفارقة خوفًا من سيادتهم في المنطقة التي هم أي الأفارقة أصحابها.

15) C.O. 879. 46. No. 188. 1890, Resident, Magistrate, Ndovadwe, to the Civil Commissioners 26, Dec., 1899

وثيقة غير منشورة هامة توضح أن بعض البوير البيض كانوا يقتلون الأفارقة السود أصحاب الأرض لمجرد اللهو وأن السلطات لا تتخذ أي موقف إزاء ذلك (نماذج مختلفة لحوادث قتل الأفارقة) بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٩٩. وكذلك وثيقة تالية لها :-

16) C.O 879.6 Entlofure No 507. Dutch Reformed church and Boer. PRESS. 535-539 :

هذه الوثيقة التي تثبت كيف أن الكنيسة الهولندية المستصلحة في جنوب أفريقيا كانت ترفض دخول الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية إليها لأنهم أدنى مرتبة ولا يصلح أن يختلطوا ويتساووا مع البيض المسيحيين كما تشير الوثيقة إلى الانتقادات التي وجهة إلى البوير لمحاربتهم جهود تنصير الأفارقة حتى يظل التمايز بين الأوروبي الأبيض المسيحي المتقدم وبين الأفريقي الأسود الوثني

المتخلف وبذلك نشأت الدول أو المجتمعات البويرية في أعقاب الهجرة إلى ناتا– والترنسفال والاورانج على هذه القيم العنصرية صراحة.

D.O. 35H 119/ 4581/11/XC 105325/NO.105 :

About the coloured community, office of the commissioner for the United Kingolan, P. 42 :

وثيقة خاصة باضطهاد الجماعات الوطنية الأصلية في منطقة جنوب أفريقيا من البوشمن وكذلك الهونتوت خاصة في مناطق الساحل في الداخل حتى الاورانج في الشمال وميناء اليزابيث في الشرق، وهم قبائل بدائية التنظيم، وكان المتسوطنون البيض يقومون بالقبض عليهم رجالا ونساء واطفالا ويطلقون عليهم النيران لأخذ أطفالهم حتى يمكن تدريبهم على الخدمة والعمل الشاق منذ الصغر حتى انقرضت هذه الجماعات إلى مد كبير.

وهذه الوثيقة هامة حيث أنها توضح بدايات الاضطهاد للجماعات الوطنية الأصلية في المنطقة وكيف أن الرجل الأبيض عمل بالقوة على إبادتهم لإخلاء المنطقة وأخذ أبنائهم للعمل لديهم وبالتالي تم تدريب الأطفال ليكونوا جيلا يخدم مصالح البيض بعيدا عن حياتهم القبلية وهم بالتالي بعيدين عن الارتباط بحياتهم القبلية والوطنية الأفريقية.

18) D.O. /35/ 1135/ M. 882/ 349 : Announces big immigration policy, Angest, 15, 1946. PRESS. 61-pp.

هذه الوثيقة هامة لأنها تعديل لقانون ١٩١١ أو قانون الحاجز اللوني.

The colour Bar Act.

الصادر في عام ١٩٢٥ فلم يكن يجوز للبيض وغير البيض أن ينتسبوا إلى منظمات أو نقابات عمالية واحدة، خشية أن تتحول الحركة النقابية إلى وسيلة يستغلها الأفارقة للمطالبة بحقوق سياسية وهذا تهديد للحكومة، فتشكيل النقابات أو الانضمام إليها ربما يساعد غير البيض على تنظيم أنفسهم ومناقشة مطالبهم ومظالمهم وهذا ضد رغبة الحكومة كما أن النقابات العمالية في حالة انضمام السود لها ستكون بمثابة مجال لتدريب السياسيين الأفارقة المعارضين لسياسة

الحكومة الرسمية القائمة على التفرقة بين السود والبيض في العمل والأجر والإسكان.

19) DO 35/ 105325, P. 48, July-Aug 1949.

وثيقة تتعلق بحق الانتخاب للأفارقة على أن يكون في قوائم منفصلة عن البيض وهو تأكيد على عنصرية حقوق الانتخاب والتمييز فيما بين البيض والسود ليعطي بذلك للبيض سيطرة على قوائم الانتخاب وتعميق العنصرية واختلاف القوانين بما يحقق سيطرة سياسية للبيض على الوطنيين.

20) W. O.37/167549 : What is apartheid ? Gesbatth No.57 Pritoria, PRESS. 14- 19 :.

هذه الوثيقة هامة لما تحتويه عن أوضاع الملونين وكيف يتم اضطهادهم وخاصة المدرسين الذين كانوا يقومون بدور التوعية داخل مجتمعاتهم الملونة، وكانت التفرقة العنصرية في التعامل معهم من جراء القوانين التي صدرت مثل قانون مناطق المجموعات، قانون التصفية الصناعية، قانون تسجيل السكان بالمناطق التي عانت من الاضطهاد وتلك القوانين لها آثارها السيئة على السكان.

وثائق جاءت ضمن كتب منشورة

1) Theal, Geornge Me call : Recorods of the cape colony, vol xxviii (28), p.p. 36-38 and vol xxxv (35), pp. 138- 140 :

- ترجع أهمية الكتاب الوثائقي في جميع أجزائه أنه ضمن الأحداث وثائق هامة للغاية نشره بنفسه وقد ساعده على ذلك أنه كان أول مدير لمكتبة كيب تاون ومشرفا على مكتبة جامعة كيب تاون اعتبارا من ١٨٧٢ وفي السنوات الأولى من القرن العشرين.
- وأوضحت أجزاء عديدة من هذا العمل الوثائقي الضخم مدى ما تعرض له المسلمون من اضطهاد وخاصة من جماعات المنصرين المسيحيين الذين قاموا بالتضييق على مسلمي الكيب بسبب انتشار الإسلام بين السود الوثنيين وهو السبب الذي يؤكده يتل في أحد أجزاء وثيقة بمرجعه الضخم.

2) Amleroge Reeues : Shooting at SHAREVILLE, the Agony of south Africa.

* وينفرد هذا المرجع الوثائقي بمجموعة وثائق وصور وتحقيقات خاصة قبل وبعد المذبحة وقد كتبه أحد القساوسة وهو رئيس كنيسة جوهانزبورج وأرفق به كذلك بعض التحقيقات التي أجراها البوليس وصور للمذبحة وما بعدها في ملاحق هامة.

* وقد قدم لهذا الكتاب الزعيم لوتولي Lathuli مصدر هذا الكتاب في عام ١٩٦٠ وبه ثلاثة ملاحق هامة خاصة نداء الزعيم ليتولى للافارقة بالاعتصام في منازلهم يوم ٢٨ مارس (الأثنين) ١٩٦٠ بسبب هذه المذبحة وما ارتكبته قوات البوليس.

* Betty, S.H : English Historical Documents (1906- 1939) London, 1967.

* Karia, homos and Carter Gwenddel M : From potent to challenge of, A documentary.

* من المقدرة إلى التحدي – تاريخ تسجيلي للسياسة الأفريقية في جنوب أفريقيا– ١٨٨٢/ ١٩٦٤– الجزء الأول– وأمل– ١٨٣٤– ١٩٣٤ الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٨.

Hintory of African politics in S, Africa,
1882– 1964. vol I. Pratest and Hops,
1882– 1934 U.S.A 1978.

1) Beel, K.N. and Morell, W.D : Selected Documents on British colonial policy (1830 – 1860). Oxford, 1928.

2) Eybers, G.W. : Select constitutional Documents of South African History (1795– 1910). London, 1918

٢– جـــ.و.أيبرس : وثائق دستورية مختارة لتاريخ جنوب أفريقيا (١٧٩٥– ١٩١٠)–لندن– عام ١٩١٨ :

3– Brookes, E.H. : Apartheid, A Documentary study of modern south Africa., London, 1968.

٣– إ.هـــ.بركس : التفرقة العنصرية– دراسة وثائقية عن جنوب أفريقيا الحديث– لندن– عام ١٩٦٨.

وثائق منشورة :

باتريك دونكان : حكم جنوب أفريقيا باستخدام العنف– لندن– عام ١٩٦٤.

Patrick Duncam :South Africa's Rule of violence London. 1964.

هذا المرجع الوثائقي هام حيث تعرض لكل الوثائق والمراسلات والمكتبات والأوامر والأحكام الخاصة بالعنصرية والي تم نشرها في الجرائد الرسمية والحكومية المختلفة في مختلف أنحاء بجلوب أفريقيا وذلك بعد أن تعرض الفصل الأول من هذا الكتاب لتجديد "ما تعنيه كلمة العنصرية" بدقة وقد تمكن الباحث من تصحيح أحد التواريخ الهامة والخاص بتحديد الحقوق السياسية للبيض وأنها طبقا لقانون أو تشريع صدر عام ١٩٠٩ والصحيح أنه عام ١٩١٠ طبقا لما ورد من أصل التشريع المنشور في وثائق البرلمان البريطاني وهذه

الجرائد الرسمية في جنوب أفريقيا مثل حوالي ١٤٠ وثيقة منشورة جزئيا أو مواد وفقرات كاملة كما هو موضح بالجدول :

* قائمة التشريعات أو القوانين الصادرة بشأن العنصرية مرتبة أبجديا والتي تطبق يوميا في مختلف قطاعات الدولة وهي (تشريع+ قوانين+ مواد+ فقرات) في كل مجالات التعاملات والحياة اليومية التي توضح العنصرية في أسوأ صدورها.

- The cape Argue, cap Town, Daily.

- مجالات الكاب – كوب تاون– يومية.

- Die Burger, cape Town. Daily.

- المواطن – كاب تاون – يومية.

- Contact, cape Town, Fortnightly.

- اتصالات– كيب تاون– يومية.

- Cape times, cape town, Daily.

- كيب تايمز– كيب تاون– يومية.

-Daglerek, Jahamesbening, weekly.

- ديكليرك– جوهانسبورج– إسبوعية.

- Daily dispatch, East London, Daily.

- الرسالة اليومية – شرق لندن– يومية.

- Tne friend Bloenfomteim daily.

- الصديق بلومفومتيم– يومية.

- Fighting Talk, Johannesburg, Monthly.

- محادثات جدالية جوهانسبوج – شهرية.

- The Guardian, Manchester, Daily.

- الجارديان – مانشيستر – يومية.

- New statesman, London, weekly.

- رجل الدولة الجديد– لندن– أسبوعية.

- New age, cape Town, weekly.

- العصر الحديث – كيب تاون- أسبوعية.

- The observer, London, Weekly.

- الأوبزرفر- لندن إسبوعية :

- Golden city past, Johannesburg, weekly.

- المدينة الذهبية في الماض- جوهرنسبورج- إسبوعية.

- Pretoria News. Pretoria, daily.

- أخيار بريتوريا- بريتوريا- يومية.

- Road daily Mail, Johannesburg, Daily.

- رود ديلي ميل- جوهانسبورج- يومية.

- The star, Johannesburg, Daily.

- ذا ستار – جوهانسبورج- يومية.

- Sunday express, Johannesburg, weekly.

- سانداي إكسبريس- جوهانسبرج- أسبوعية.

- Sunday times, Johannesburg, weekly.

- سانداي تايمز- جوهانسبرج- أسبوعية.

- The worlds, Jonannesburg, weekly.

- العالم- جوهانسبورج- أسبوعية.

- Weekly star.

- ويكلي ستار.

- The Africa x- Ray report, Johannesburg.

- تقرير أشعة إكس الأفريقي – جوهانسبرج.

التقرير الأخير هذا محظور نشره.

وثائق البرلمان البريطاني وهي مجلدات عديدة تشمل على B.P.P

كم هائل من المراسلات البريطانية الرسمية لمجلس العموم البريطاني والبرلمان والنواب والمستعمرات المختلفة للإمبراطورية البريطانية عبر السنين

ويمكن الاطلاع على ذلك بالمكتبة المركزية بكلية الآداب جامعة القاهرة- مخزن المصادر والمراجع الأجنبية وهي باللغة الإنجليزية وتصور العنصرية ومناقشات أبعاجها ومشاكلها في المستعمرات عبر السنوات منذ ١٩١٠ وحتى عام ١٩٦٥.

مصادر الأمم المتحدة :

ظلت مشكلة التفرقة العنصرية (الآبارتهيد) بشكلها المتقدم، معروضة على الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ بشكل أو بآخر، وخلال الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ واصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة توجيه نداءاتها إلى حكومة جنوب أفريقيا لترجع عن سياستها وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن حكومة جنوب أفريقيا أعلنت بإصرار أن هذه المشكلة من صميم سيادتها الداخلية، وبالتالي فإنه طبقاً للميثاق ليس من سلطة الأمم المتحدة النظر فيها.

وفي عام ١٩٦٠ قرر مجلس الأمن أن الموقف في جنوب أفريقيا لو استمر على ما هو عليه فإنه يمثل تهديدا للسلام العالمي، ولهذا دعا حكومة جنوب أفريقيا إلى التخلي عن سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها[١].

وقام الأمين العام للأمم المتحدة (أوثانت) بناء على طلب من المجلس بزيارة جنوب أفريقيا، وأجرى مباحثات مع رئيس وزرائها، ولكن لم يتم التوصل إلى الاتفاق على ترتيبات مقبولة من الطرفين[٢].

وفي عام ١٩٦٢ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً استنكرت فيه عدم إذعان حكومة جنوب أفريقيا لنداءات وطلبات الجمعية العامة ومجلس الأمن- المتكررة- وطلبت إلى الدول الأعضاء أن تتخذ أعمالاً معينة تجبر حكومة أفريقيا على الخضوع لقرارات الأمم المتحدة مثل قطع العلاقات مع

---

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥/١٤ في الدورة الخامسة عشر (١٤ديسمبر ١٩٦٠).

(2) تنص المادة الثانية فقرة رقم ٧ من ميثاق المتحدة على ما يأتي :

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما".

حكومة جنوب أفريقيا ومقاطعة بضائعها والامتناع عن تصدير أية مواد إليها بما في ذلك صادرات الأسلحة[1].

وفي عام ١٩٦٣، دعا مجلس الأمن جميع الدول إلى وقف بين الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا، وطلب المجلس حكومة جنوب أفريقيا أن تطلق دون قيد أو شرط سراح جميع الأشخاص الذين أودعوا السجون نتيجة معارضتهم لسياسات الأبارتيد (الفصل العنصري) كما طلبت الجمعية العامة من السكرتير العام أن يقوم بتدبير مساعدات دولية لأسر الذين اضطهدوا لمناهضتهم لسياسات الأبارتيد.

وفي عام١٩٦٤ أعلن فريق من الخبراء عينهم السكرتير العام بتفويض من مجلس الأمن أن تسوية المشكلة تسوية سلمية بناءه تطلب استفتاء أهالي جنوب أفريقيا على المستوى القومي، كي يتسنى لهم أن يقرروا مصير بلدهم على أساس ديمقراطي حر، ومن أجل بلوغ هذه الغاية، أوصى فريق الخبراء المشار إليه بعقد مؤتمر قومي يمثل السكان تمثيلا كاملا، واقترح كذلك، أن يدرس مجلس الأمن توقيع الجزاءات الاقتصادية على حكومة جنوب أفريقيا باعتبارها الوسيلة الوحيدة، التي من شأنها الإسهام في حل القضية.

وفي عام ١٩٦٥ دعت الجمعية العامة البلاد التي تتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا إلى وقف تعاونها الاقتصادي المتزايد معها، وجددت نداءاتها بحظر تصدير الأسلحة إليها حظرا تاما.

وفي نفس العام أصدرت الجمعية العامة الميثاق العالمي لتصفية كافة أشكال التفرقة العنصرية[2]. وقد تضمن هذا الميثاق تحديد أبعاد سياسات الفصل العنصري. ونصت المادة الأولى من الميثاق العالمي على تصفية كافة أشكال التمييز العنصري، على أن المقصود بالتفرقة العنصرية وفقا لهذا الميثاق، كل تحديد أو استبعاد أو تفضيل على أساس الجنس أو اللون أو المنحدر أو الأصل

---

(1) صدر الميثاق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٠٦ في دورتها العشرين بتاريخ ٢١ديسمبر عام ١٩٦٥ ودخل حيز التنفيذ بتوقيع الدول أعضاء الأمم المتحدة عليه في ٤ يناير ١٩٦٩.

(2) السيد فليفل (دكتور): نظم الحكم العنصرية في جنوب إفريقيا ١٨٠٩/١٩١٠م، القاهرة ١٩٩٠، ص١٠.

القومي والعرقي، ويكون الغرض من ورائها إلغاء أو إهدار أو إنكار الاعتراف بحقوق الإنسان، والتمتع بالحريات الأساسية (الحرية السياسية- والحرية الاقتصادية والحرية الاجتماعية، والثقافية) وغيرها من الحريات.

وانشأت الجمعية العامة لتنفيذ أغراض هذا الميثاق لجنة فنية تشكل من خبراء يتم اختيارهم من بين الدول الأعضاء على أساس التوزيع الجغرافي ويكون مقرها في مقر الأمم المتحدة وترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة من خلال السكرتارية العامة.

وفي عام ١٩٦٥ طلبت الجمعية العامة، إلى الوكالات المتخصصة اتخاذ التدابير التي من شأنها إرغام جنوب أفريقيا على التخلي عن سياستها العنصرية- كما انشأت الجمعية العامة أيضا صندوق الأمم المتحدة للوصاية من التبرعات الاختيارية "لتقديم العون للاجئين من جنوب أفريقيا(١).

وفي عام ١٩٦٦ أدانت الجمعية العامة سياسات الأبارتهيد التي تنتجها جمهورية جنوب أفريقيا باعتبارها جريمة ضد الإنسانية واستنكرت شركاء جنوب أفريقيا الرئيسين في التجارة ومنهم ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم الولايات المتحدة الأمريكية- المملكة المتحدة- وفرنسا وذكرت الجمعية العامة أن تعاونهم المتزايد مع حكومة جنوب أفريقيا أدى إلى تشجيع الأخيرة على الاستمرار في سياستها العنصرية.

وفي عام ١٩٦٧ دعت الجمعية العامة إلى شن حملة إعلامية كبيرة ضد ممارسة الأبارتيد وناشدت كافة الدول أن تقدم المساعدات المادية والمعنوية والسياسية إلى شعب جنوب أفريقيا في نضاله الشرعي من أجل نيل الحقوق التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة(٢).

وفي سبتمبر عام ١٩٦٨ دعت الجمعية العامة مجلس الأمن للنظر في فرض عقوبات شاملة ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا- وطالبت الجمعية

---

(1) Basic Facts about united Notions, UN : office of publie information, New York 1977p.37.

(2) عبد الملك عودة (دكتور) الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا القاهرة ١٩٦٧ ص ١٠٦.

من الحكومات خفض تدفق المهاجرين على جنوب أفريقيا وقطع جميع العلاقات معها[1].

وفي عام ١٩٦٩ وجه رئيس اللجنة الخاصة بسياسة الفصل العنصري إلى الأمين العام رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٦٩ تحمل رقم ٥/٩٠١٩ يندد فيها بافتتاح خط طيران بين جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما أرسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري رسالة بتاريخ ١٨ مارس برقم ٥/٩٠٩٦ أشار فيها إلى القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة بشأن محاكمة أثنى عشر شخصا من الأفريقيين في (بيتر ماريتزنح) وعبرت اللجنة عن سخطها للمحاكمة الجائرة[3].

وقد أرسل الأمين العام رسالة إلى مجلس الأمن في ٩ مايو برقم ٥/٩٢٠٣ لفت فيها نظر مجلس الأمن إلى الفقرات ٨، ٩، ١٠ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٤٢ في الدورة ٢٣ للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان وطالب بأن يستأنف مجلس الأمن نظر مسألة الفصل العنصري وأن يتخذ طبقا للمادة ٤١ من الميثاق الإجراءات المناسبة ضد حكومة جنوب أفريقيا بما في ذلك الإجراءات الاقتصادية.

وفي يوليو ١٩٧٠ قرر مجلس الأمن إدانة كل انتهاك لحظر إرسالة الأسلحة إلى حكومة جنوب أفريقيا ودعا مجلس الأمن جميع الدول إلى تدعيم هذا الحظر وتنفيذه بلا قيد أو شرط بل وتعزيزه وطالب مجلس الأمن بوقف جميع صور التعاون العسكري مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية.

وفي نوفمبر ١٩٧١ أعلنت الجمعية العامة أن حظر إرسالة الأسلحة إلى جنوب أفريقيا لا يفرق بين الأسلحة الدفاعية ضد عدو خارجي أو أسلحة القهر الداخلي. كما نددت الجمعية العامة مرة أخرى بقيام بجمهورية أفريقيا بإنشاء مستوطنات البانتو ونقل الأفارقة إليها كذلك نددت الجمعية العامة بزيادة تعاون بعض الدول مع الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا وناشدت كل منظمات

---

[1] انظر القرار رقم ٢٣٩٦ الدورة في ٢ ديسمبر ١٩٦٨ الفقرة الرابعة.

[2] نص الرسالة ٥/٩٠١٩ بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٦٩.

[3] نص الرسالة ٥/٩٠٩٦ بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٩.

اتحادات العمال القومية والدولية بتكثيف جهودها ضد التفرقة العنصرية (الأبارتيد).

وفي عام ١٩٧٢ أصدر مجلس الأمن في الاجتماع الذي عقده في أديس بابا قرارا يندد فيه بالتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا واعترف لأول مرة بشرعية النضال ضد (الابارتهيد) ودعا إلى إطلاق سراح المسجونين أو المقيدة حريتهم بسبب سياسة الابارتهيد، وناشد كل دول العالم الالتزام بدقة بقرار حظر إرسال السلاح إلى جنوب أفريقيا[1].

كما بلغ الأمين العام مجلس الأمن في مذكرة مؤرخة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ "برقم ٥/١٠٧٧٧ بأن رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري قد وجه إليه رسالة مؤرخة في ٢٣ أغسطس أحال فيها تقريراً أقرته بالإجماع اللجنة الخاصة في هذا التاريخ يندد فيه بالتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ورفع التقرير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا لإحكام قرار الجمعية العامة ومجلس الأمين وفقا لقرار قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٧٥ (د- ٦٢) المؤرخ في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ وأشار الأمين العام بأن تقرير اللجنة الخاصة قد صدر بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة السابعة والعشرون الملحق رقم a/٨٧٢٢٢٢[2].

كما بلغ الأمين العام مجلس الأمن في مذكرتين بتاريخ ١٦ أكتوبر وأول ديسمبر ١٩٧٢ بأن رئيس اللجنة الخاضعة قد بعث إليه تقرير اللجنة الخاضة المعنية بالفصل العنصري وأنها صدرت في الوثيقة A/8722/Add.1 وبأن الإضافة الثانية في التقرير قد تم إصدارها بتاريخ ٣٠ نوفمبر وظهرت في الوثيقة A/8722/ADD.2.

وأحال الأمين العام إلى مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ (٥/١٠٨٤) القرار ٢٩٣٣ هـ (د-٢٧) والذي اتخذته الجمعية العامة بتاريخ ١٥ نوفمبر ولفت الانتباه الخاص إلى الفقرتين ٧، ٨ اللتن أكدتا فيما الجمعية العامة من جديد اقتناعها بأن الجزاءات الاقتصادية وغير الاقتصادية المفروضة بموجب الفصل السابع من الميثاق هي إحدى الوسائل الأساسية للوصول إلى حل سلمي للحالة الخطرة في جنوب أفريقيا وفي عام ١٩٧٣ أقرت

---

[1] الوثائق الرسمية للجمعية العامة – الدورة التاسعة والعشرون الملحق رقم (٣) a/٩٠٠٢ ص ٣١٧.

[2] أنظر القرار رقم ٢٩٢٣ (د-٢٧) في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ وثائق الأمم المتحدة الدورة الثانية والعشرين ص ٣١٧.

الجمعية العامة للأمم المتحدة المعاهدة الدولية لمناهضة ومعاقبة جريمة الابارتهيد وناشدت جميع الدول توقيعها والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن[1].

كما طلبت اللجنة الخاضعة للأربعة والعشرين في جلستها رقم ٩٣٣ في الثامن عشر من فبراير عام ١٩٧٥ إلى الهيئات المعنية أن تأخذ بعين الاعتبار القرار رقم ٣٢٢٣ بشأن إعلان مكافحة العنصرية- والقرار رقم ٣٢٣٢ بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا.

وتمشياً مع أحكام القرار الصادر من الجمعية العامة رقم ٣٢٨٩ في الدورة التاسعة والعشرين قامت اللجنة بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية بدعوة ممثلي حركات التحرير القومي ودعوة أشخاص من العناصر الوطنية في جنوب أفريقيا للمثول أمامها لتزويدها بمعلومات عن الحالة السائدة في الإقليم[2] وشاركت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ في اجتماعات المؤتمر الدولي للعمل ضد الفصل العنصري (الأبارتهيد) الذي عقد في لاجوس في الفترة من الثاني والعشرين حتى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٧٧م.

وفي اجتماعات رقم ١١١٦، ١١٢٤ في الفترة ما بين ١٤، ٢٨ أغسطس عام ١٩٧٨ نظرت اللجنة الخاصة للأربعة والعشرين الموضوع الخاص بأنشطة الفصل العنصري وأكدت اللجنة القرارات الاقتصادية السابقة الخاصة بالمقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا.

كما أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٧٨/١٢ في يونيو ١٩٧٨ المتضمن فرض مجموعة من العقوبات البترولية على جنوب أفريقيا[3].

وفي الفترة من الثاني عشر حتى السابع عشر من ديسمبر ١٩٧٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثمانية عشر قراراً بشأن سياسات الأبارتهيد التي

---

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة- للدور الثامنة والعشرون الملحق رقم ٣ a/2009 صـ ٣١٧.

(2) الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة- الدورة التاسعة والعشرون الملحق رقم ٢ القرار رقم ٣٢٨٩.

(3) الأمم المتحدة : مركز مناهضة التفرقة العنصرية- إدارة الشئون السياسية وشئون مجلس الأمن- وثيقة رقم ٧٨/١٢ في يونيو ١٩٧٨. الخاصة بالعقوبات البترولية ضد جنوب أفريقيا.

تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا وتركزت هذه القرارات حول بعض المسائل ذات الأهمية ومن بينها عقد مؤتمر دولي لفرض العقوبات على جنوب أفريقيا.

ومن أبرز القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة القرار رقم ٩٣/٣٤ حول الموقف في جنوب أفريقيا والسياسة العنصرية هناك وأكدت الجمعية العامة شرعية النضال لشعب جنوب أفريقيا في محاربة التفرقة العنصرية، وحق الشعب في حكم نفسه وإزالة التفرقة العنصرية، وقد صدر هذا القرار (٣/٣٤) بأغلبية ١٠٩ صوتا ضد ١٢ صوتا هي أصوات/ الولايات المتحدة- بريطانيا- استراليا- كندا- بلجيكا- الدانمارك- فرنسا- ألمانيا- إيطاليا- أيرلندة- ولكسمبرج- فنلندا لدعم صندوق مجاهدي جنوب أفريقيا والذي بلغت المساهمات حكومية فيه ١٨٩٥٠٨٧ دولاراً[1].

واستمرت الأمم المتحدة في سياستها الرامية إلى محاربة التفرقة العنصرية في كل جلساتها ودوراتها على مستوى الجمعية العامة ومجلس الأمن فهناك القرار رقم ١٤/٣٤ في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٣ لمكافحة العنصرية.

ففي عام ١٩٨٥ مع زيادة الممارسات اللا إنسانية اعتمد مجلس الأمن عددا من القرارات تتعلق بسياسة الفصل العنصري فاعتمد في ١٢ مارس ١٩٨٥ القرار رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٥ الذي أد أن قتل الشعب الأعزل من السلاح وعمليات الاعتقال التعسفي كما طالب بإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين.

واعتمد مجلس الأمن في ٢٦ يوليو ١٩٨٥ القرار رقم ٥٦٩ الذي أدان بقوة حالة فرض الطوارئ وعمليات الاعتقال والسجن والقتل الجماعي/ وحث القرار على وقف جميع الاستثمارات[2] الجديدة في جنوب أفريقيا.

---

(1) راجع الوثيقة رقم ٧٨٠ (A/40/780) من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة رقم ٤٠.

(2) مكتب العمل الدولي بجنيف : تقرير خاص عن الفصل العنصري صادر عن وثائق الأمم المتحدة/ القرار رقم ٥٦٠، ٥٦٩ لسنة ١٩٨٥ صـ ٢٨٣.

وأدانت الوثيقة رقم (A/Res/40/52) للأمم المتحدة المؤرخة في٢٩ يناير ١٩٨٦ الدعم الذي تتلقاه حكومة جنوب أفريقيا العنصرية من بعض البلدان الأوروبية(١).

واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين العديد من القرارات في شكل قرار صدر في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٦ يتعلق بسياسات الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا ودعا القرار إلى تقديم مزيد من المساعدات لشعب جنوب أفريقيا- كما دعا إلى فرض حظر على توريد النفط إلى جنوب إفريقيا- وإلغاء القوانين العنصرية.

كما قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تقريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرا عن نشاطها خلال عام ١٩٨٦ أوضحت فيه الحالة السيئة في جنوب أفريقيا(٢). ودعا التقرير حكومة جنوب أفريقيا إلى رفع حالة الطوارئ المفروضة على الأفارقة هناك- وطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لتطبيق عقوبات إلزامية على الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا- وحث الدول والمنظمات والهيئات على اتخاذ إجراءات مماثلة، وامتناع ٢١ دولة عن التصويت، وقد ندرت الجمعية العامة في هذا القرار ٩٣/٣٤م. من جديد بسياسة المعازل باعتبارها قاعدة لتدعيم السياسة اللاإنسانية (الأبارتهيد).

وفي نفس الوقت اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الأربعين عددا من القرارات تتعلق بالفصل العنصري في جنوب أفريقيا وصدر قرار جامع في ٢٧ يناير ١٩٨٦ يتعلق بسياسات الفصل العنصري ويضم تسعة قرارات منفصلة(٣) وقد جاءت هذه القرارات مكملة لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن السابقة في وحربها ضد سياسة الأبارتهيد- وطالب القرار الثامن من القرارات التسعة إلى تقديم مساهمات سخية إضافية في صندوق الأمم المتحدة الخاص بجنوب أفريقيا.

---

(1) راجع الوثيقة رقم A/Res/40/52 يناير ١٩٨٦ الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة- وثائق الأمم المتحدة.

(2) راجع تقرير اللجنة العامة لمناهضة الفصل العنصري- الصادر عن مؤتمر العمل الدولي بجنيف ٧٧، ١٩٩٠ صـــــ٢٢١.

(3) وثائق الأمم المتحدة : الدورة الأربعين وثيقة A/Res/40*64 المؤرخة في ٢٧ يناير لسنة ١٩٨٦.

وفي عام ١٩٨٨م بحث مجلس الأمن التطورات التي حدثت في جنوب أفريقيا وخاصة قرار الحكومة العنصرية الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٨ واعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٦١٠ لسنة ١٩٨٨ الذي أوضح فيه قلق المجلس الشديد إزاء ما يمارسه نظام جنوب أفريقيا العنصري من حكم الإعدام على معارضة السياسيين وتنفيذه لهذه الأحكام.

كذلك اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن المحكوم عليهم الستة في شاربوفيل وناشد المجلس حكومة جنوب أفريقيا تخفيض أحكام الإعدام الصادرة[١].

كما اعتمدت الجمعية العامة في دورة انعقادها الثالثة والأربعين عدة قرارات لمساندة شعب جنوب أفريقيا وأدانت الحكومة العنصرية هناك، وأعرب القرار رقم ٣١/٤٣ الخاص بالانتخابات البلدية العنصرية في بريتوريا عن القلق من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى ازدياد خطورة الأوضاع السائدة في جنوب أفريقيا واعتبرت هذه الانتخابات البلدية العنصرية في بريتوريا عن القلق من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى ازدياد خطورة الأوضاع السائدة في جنوب أفريقيا واعتبرت هذه الانتخابات البلدية انتهاكا صريحا لميثاق ومبادئ الأمم المتحدة وبالتالي أعلنت الجمعية العامة رفضها لهذه الإنتخابات كما قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عقد دورة استثنائية عام ١٩٨٩ بشأن التفرقة العنصرية وطالبت الجمعية العامة بإلغاء حالة الطوارئ وإلغاء الحظر على المنظمات المناهضة للتفرقة العنصرية[٢].

وأعرب القرار ٤١/١٩٨٨ عن قيام الحكومة العنصرية بانتهاك الحقوق النقابية واعترف بالدور الحاسم الذي تقوم به الحركة النقابية المستقلة في النضال ضد الفصل العنصري وأدان القرار تزايد قمع النقابات المستقلة السوداء واضطهاد قادتها وطالب القرار بالإفراج عن جميع النقابين المسجونين.

---

(1) راجع القرار رقم ٦١٠، ٦١٥ الصادر عن مجلس الأمن العام ١٩٨٨ وثائق الأمم المتحدة قرارات مجلس الأمن.

(2) راجع القرار رقم ٣١/٤٣ لسنة ١٩٨٨ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وثائق الجمعية العامة لسنة ١٩٨٨.

وأدان القرار ٥٦/١٩٨٨ الشركات غير الوطنية التي تواصل علاقاتها مع حكومة جنوب أفريقيا[1].

وفي ١٦ يناير عام ١٩٨٩ عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة بالفصل العنصري وآثاره المدمرة على جنوب أفريقيا كما قدم وكيل الأمين العام للشئون السياسية تقريرا إلى الأمين العام يتضمن زيارته لجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٩-١٩ يونيو ١٩٩٠ ورفع الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة عن الوضع في جنوب أفريقيا[2].

واعتمدت الجمعية العامة قراراً رقم (٢٤٤/٤٤) وقراراً آخر في دورة انعقادها الخامسة والأربعين بالإضافة إلى عدد من القرارات في (١٧٦/٤٥) لسنة ١٩٩٠ خاصة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا[3].

وبالإضافة إلى القرارات سالفة الذكر – اعتمدت الجمعية العامة في ١٩ ديسمبر ١٩٩٠ قرارا بشأن الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري– وطالب القرار من سلطات جنوب أفريقيا مواصلة جهودها لإيجاد التعزيز المناخ المؤدي إلى المفاوضات والنشاط السياسي الحر، ولاحظ أن عملية التغير في جنوب أفريقيا لازالت في مرحلة مبكرة.

كما اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في أولى دوراته العادية (١-٢٥ مايو ١٩٩٠) عدة قرارات تختص بالفصل العنصري منها القرار ١٣/١٩٩٠

وأعرب القرار ٤١/١٩٨٨ عن قيام الحكومة العنصرية بانتهاك الحقوق النقابية واعترف بالدور الحاسم الذي تقوم به الحركة النقابية المستقلة في النضال

---

(1) مكتب العمل الدولي بجنيف : أنظر إلى القرار ٦/١٩٨٨، ١٩٨٨/ ٢٣، ٤١/١٩٨٨ الخاص بمحاربة التفرقة العنصرية صـــ ٢٥٢، ٢٥٤.

(2) راجع تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامية الأمم المتحدة في يوليو ١٩٩٠ مكتب العمل الدولي بجنيف– (٨٧-١٩٩١) صـــ ١٧٤.

(3) راجع هذه القرارات من وثائق الجمعية العامة الدورة رقم ٤٥ لسنة ١٩٩١.

ضد الفصل العنصري وأدان القرار تزايد قمع النقابات المستقلة السوداء واضطهاد قادتها وطالب القرار بالإفراج عن جميع النقابين المسجونين.

وأدان القرار ٥٦/١٩٨٨ الشركات غير الوطنية التي تواصل علاقاتها مع حكومة جنوب أفريقيا.[١]

وفي ١٦ يناير عام ١٩٨٩ عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة بالفصل العنصري وأثاره المدمرة على جنوب إفريقيا كما قدم وكيل الأمين العام للشئون السياسية تقريراً إلى الأمين العام يتضمن زيارته لجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٩-١٩ يونيو ١٩٩٠ ورفع الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة عن الوضع في جنوب أفريقيا. [٢]

واعتمدت الجمعية العامة قراراً رقم (٢٤٤/٤٤) وقراراً آخر في دورة انعقادها الخامسة والأربعين بالإضافة إلى عدد من القرارات في (١٧٦/٤٥) لسنة ١٩٩٠ خاصة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا. [٣]

وبالإضافة إلى القرارات سالفة الذكر- اعتمدت الجمعية العامة في ١٩ ديسمبر ١٩٩٠ قراراً بشأن الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري- وطالب القرار من سلطات جنوب أفريقيا مواصلة جهودها لإيجاد التعزيز المناخ المؤدي إلى المفاوضات والنشاط السياسي الحر، ولاحظ أن عملية التغير في جنوب أفريقيا لازالت في مرحلة مبكرة.

كما اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في أولى دوراته العادية (١-٢٥ مايو ١٩٩٠) عدة قرارات تختص بالفصل العنصري منها القرار ١٣/١٩٩٠ بشأن النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري وناشد جميع البلدان بأن تؤيد برامج التعليم والصحة للنساء والأطفال الخاضعين للفصل العنصري وزيادة المساعدات الإنسانية لهم.

([1]) مكتب العمل الدولي بجنيف: أنظر إلى القرار ٦/١٩٨٨، ٢٣/١٩٨٨، ٤١/١٩٨٨ الخاص بمحاربة التفرقة العنصرية صـ٢٥٢، ٢٥٤.

([2]) راجع تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو ١٩٩٠، مكتب العمل الدولي بجنيف- (٨٧-١٩٩١) صـ١٧٤.

([3]) راجع هذه القرارات من وثائق الجمعية العامة الدورة رقم ٤٥ لسنة ١٩٩١.

ورحب القرار ١٩٩٠/٣٤ بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٠/٢٢ المدعم للحقوق السياسية للأفارقة، وطالب القرار ١٩٩٠/٤٤ بمواصلة دراسة الوضع والتشاور مع منظمة العمل الدولية واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. (١)

واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته العادية الثانية، (١٤-٢٧ يوليو ١٩٩٠) القرار رقم ١٩٩٠/٧٠ بشأن أنشطة الشركات غير الوطنية في جنوب أفريقيا وحث المجلس حكومة جنوب أفريقيا على أن تعمل بشكل عاجل على خلق الظروف الضرورية لإقامة ديمقراطية حقيقية في جنوب أفريقيا. (٢)

٢) مصادر مكتب العمل الدولي بجنيف:-

تعد تقارير مكتب العمل الدولي بجنيف إحدى أهم المصادر المتعلقة بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وقد بدأ دور مكتب العمل الدولي منذ عام ١٩٦٤ وأصدر العديد من القرارات والتوصيات الخاصة بقضية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا- وقد اعتمد مكتب العمل الدولي في صياغته لهذه التقارير على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر التي استخدمها في دراسته لأثر الفصل العنصري على الشئون العمالية والاجتماعية في جنوب أفريقيا وهذه المصادر متاحة في مكتب العمل الدولي. (٣)

فقد تناول مكتب العمل طريق مكافحة الفصل العنصري التدابير التي اتخذتها منظمة العمل الدولية وتقرير اللجنة المعنية بالفصل العنصري في دورة مؤتمر العمل الدولي الحادية والسبعين لسنة ١٩٨٥. (٤)

---

(١) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عم ١٩٩٠، مؤتمر العمل الدولي الخاص بمناهضة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، صـ١٧٧.

(٢) وأنظر أيضاً التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري نفس المرجع صـ١٧٨-١٧٩.

(٣) قرارات وتوصيات مؤتمر العمل الدولي الخاص بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الدورة ٧٢، ١٩٨٦ التقرير الثاني والعشرين.

(٤) الدورة ٢٣٣ مايو ١٩٨٦ للفقرة (ب).

وترجع أهمية منظمة العمل الدولية كمصدر من مصادر دراسة التفرقة العنصرية أنها جمعت معلوماتها عن الفصل العنصري من مصادر عديدة مثل الأمم المتحدة وحركات التحرير الوطنية.وبحركات مناهضة الفصل العنصري في بريطانيا ومؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين واليونسكو وغيرها.

وهناك التقرير الخامس والعشرين الذي تناول التطورات التي طرأت مؤخراً على الشئون العمالية والاجتماعية في جنوب أفريقيا وقد تضمن بعض المعلومات عن الحالة في جنوب أفريقيا. (١)

٣) مصادر جامعة الدول العربية:-

تعد مصادر جامعة الدول العربية إحدى المصادر الهامة التي اهتمت بقضية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وجامعة الدول العربية اهتمت في الستينات من القرن العشرين بهذه القضية وعالجت العديد من وثائق الجامعة العربية هذه المشكلة واهتمت بالإعلان بأن حكومة جنوب أفريقيا لا تمثل الغالبية العظمى لسكان جنوب أفريقيا وفي نفس الوقت تمارس هذه الحكومة سياسة التميز العنصري ولقد تطور موقف الجامعة العربية في الستينات بتطور القضية نفسها أثر مذبحة شار بفيل عام ١٩٦٠ إذ قرر مجلس الجامعة العربية شجب سياسة التمييز العنصري وأشار إلى جميع الوسائل لمكافحتها ومناشدة الضمير العالمي على وقف أعمال العنف والدعوى إلى التعاون مع المجموعة الأفريقية والأسيوية وسائر الدول لقضية جنوب أفريقيا لاتخاذ خطوات مشتركة في الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية الأخرى. (٢)

وفي نفس الوقت أرجأ مجلس الجامعة العربية الاعتراف بجمهورية جنوب أفريقيا تنفيذاً لتوصية لجنة الشئون السياسية المنبثقة عن مجلس الجامعة معللاً ذلك

---

(١) تقرير رقم ٢٥ للدورة ٧٦-١٩٨٩ مكتب العمل الدولي بجنيف.
- تقرير رقم ٢٦ للدورة ٧٧-١٩٩٠.
- تقرير رقم ٢٧ للدورة ٧٨-١٩٩١.

(٢) وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم ١٧٨٧/ج٢- في ١٩٦١/٩/١٩.

بأن حكومة جنوب أفريقيا لا تمثل الغالبية العظمى لسكان البلاد وتنتهج سياسة التمييز العنصري.

وقد كان لمصر دور واضح في إصدار هذا القرار. (١)

وقد جاء قرار لجنة الشئون السياسية بالجامعة العربية في التاسع من إبريل عام ١٩٦٠ الخاص بالتميز العنصري على النحو التالي "أن اللجنة تدارست ببالغ الأسى والقلق سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا واضطهاد" الأغلبية هناك من الوطنيين وأشار قرار الجامعة العربية إلى قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ وإلى الآن وقرارات باندونج وسائر المؤتمرات الأسيوية والأفريقية بشأن مناهضة التفرقة العنصرية وإصرار حكومة جنوب أفريقيا على هذه السياسة وأكد قرار الجامعة العربية على.

١- شجب سياسة التمييز العنصري التي تسير عليها حكومة جنوب أفريقيا واتخاذ كافة الوسائل لمكافحتها ومناشدة الضمير العالمي للعمل على وقف أعمال العنف الجارية هناك.

٢- التعاون مع المجموعة الأسيوية الأفريقية وسائر الدول المؤيدة لها لعمل خطة مشتركة في الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية لنبذ العنصرية.

٣- مضاعفة الجهود بشتى وسائل الإعلام لتبصير الرأي العام العربي والعالمي بعواقب سياسة التمييز العنصري. (٢)

وقد أعاد مجلس الجامعة العربية بناء على توجيه لجنة الشئون السياسية النظر في المذكرة المقدمة من الأمانة العامة والجمهورية العربية السورية بشأن الموقف العربي من حكومة جنوب أفريقيا وقد أصدر مجلس الجامعة عدداً من التوصيات جاء فيها..

١- مناشدة الدول التي تتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا أن تنفذ بدقة قرار الأمم المتحدة رقم ١٧١٦ (١٧) بتاريخ ٦ نوفمبر عام ١٩٦٢ بشأن التفرقة العنصرية.

---

(1) قرارات لجنة الشئون السياسية بالجامعة العربية الخاص بالتمييز العنصري في ١٩٦٠/٤/٩م أنظر وثائق الجامعة العربية.

(2) وثائق الجامعة الدول العربية القرار رقم ١٦٥٩/د٣٣م ج٢ في ١٩٦٠/٤/٩م مرجع سابق.

٢- مناشدة جميع الدول التي مازالت لها علاقات دبلوماسية وقنصلية واقتصادية مع حكومة جنوب أفريقيا قطع هذه العلاقات.
٣- إدانة استمرار التفرقة العنصرية في مناطق مجاورة لجنوبي أفريقية.
٤- إدانة التمييز العنصري في جميع صوره في القارة الإفريقية.
٥- التعبير عن القلق العميق لاستمرار سياسة التفرقة العنصرية للجاليات تعيش خارج أفريقيا وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.
٦- المطالبة بإطلاق سراح نلسون مانديلا، وولتر سيسولو، وماتجاليسو سوبوكير وسائر القومين المعتقلين بموجب القوانين التعسفية في سجون جنوب أفريقيا.
٧- مناشدة جميع دول العالم المنتجة للبترول وقف تمويل جنوب أفريقيا بزيت البترول.
٨- دعوة جميع الدول الأفريقية إلى تطبيق قرار القمة الإفريقية في أديس أبابا ١٩٦٣ بشأن مقاطعة بضائع جنوب أفريقيا.
٩- التعاون مع جميع بلدان العالم لمقاطعة تجارة جنوب أفريقيا. (١)

ولا شك أن قرارات جامعة الدول العربية جاءت مكملة لقرارات الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وإن كانت جامعة الدول العربية أسبق في التنديد بنظام التفرقة العنصرية من منظمة الوحدة الإفريقية، وهذه القرارات الصادرة من جامعة الدول العربية إنما تعبر عن الاستياء الشديد للمنظمة الإقليمية إزاء سياسة التفرقة العنصرية- وجاءت توصيات وقرارات لجنة الشئون السياسية بالجامعة العربية لتعبر عن مدى القلق الذي تشعر به البلاد العربية إزاء الممارسات العنصرية في جنوب أفريقيا- قد لعبت مصر دوراً كبيراً في إصدار هذه القرارات والتوصيات.

كما أصدر مجلس الجامعة العربية في نفس جلسته بتاريخ ١٩٦٤/٩/٣ القرار رقم (ق ٢٠٤٠/د ٤٢/ج٢) والذي نظر في موضوع دعم حركات التحرير

(١) وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم ٢٠٣٩/د٤٢/ ج٢- في ١٩٦٤/٩/٣٠.

في جنوب أفريقيا وقد أوصت لجنة الشئون السياسية بتأليف لجنة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية وعضوية مندوبين من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية التونسية، للعمل على توحيد جهود المناضلين الوطنين في الجنوب المحتل والوقوف أمام سياسة الفصل العنصري. (١)

ويؤكد هذا القرار استمرار الجامعة العربية في دعم نضال كفاح شعب جنوب أفريقيا ضد سياسة التفرقة العنصرية كما يؤكد أيضاً زيادة التلاحم العربي الإفريقي في مواجهة المصير المشترك.

واستمرت الجامعة العربية في دعمها لقضية الجنوب الإفريقي فأعلن في ١٩٧٥/٤/٢٦ أعلنت الجامعة عن تضامنها مع الجنوب الإفريقي ضد التفرقة العنصرية. (٢)

وأعلن مجلس الجامعة العربية أن قضايا التحرير في القارة الإفريقية قضايا عربية إفريقية- وإن الدول العربية إيماناً منها بوحدة المصير والنضال لن تألوا جهداً في تدعيم ومساندة حركات التحرير الإفريقية معلنة التحامها مع منظمة الوحدة الإفريقية لتدعيم الكفاح السياسي والتحرري والقضاء القائم على سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.

وقد درس المجلس إعلان دار السلام بشأن جنوب أفريقيا الصادر عن القمة الإفريقية والذي يعبر بصدق عن موقف الدول العربية ويعتبر وثيقة تاريخية على درب النضال ضد التفرقة العنصرية، ولهذا وافق مجلس الجامعة العربية على صيغة الإعلان واعتبره وثيقة من وثائق الجامعة العربية. (٣)

واستمراراً لجهود الجامعة العربية أعلن مجلس الجامعة الموافقة على توصيات لجنة الشئون السياسية في ١٩٧٦/٣/٢١ والتي جاء بها استعراض

---

(1) وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق ٢٠٤٠/د ٤٢/ ج٢) في ١٩٦٤/٩/٣٠.

(2) وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق ٣٢٣٩/د ٦٣/ ج٤) في ١٩٧٥/٤/٢٦.

(3) وثائق جامعة الدول العربية: من (٣٢٣٩/د ٦٣/ج٤) في ١٩٧٥/٤/٢٦ مرجع سابق.

الأحداث الأخيرة في جنوب أفريقيا ومناورات الأنظمة الاستثمارية وقد أوصى مجلس الجامعة العربية بالآتي:-

١- إدانة الأنظمة العنصرية في جنوب أفريقيا وفلسطين.

٢- تأييد كفاح شعب جنوب أفريقيا وناميبيا وزيمبابوي ضد سياسة الفصل العنصري.

٣- أكد مجلس الجامعة من جديد مقاطعة الأنظمة العنصرية ومساعدة حركات التحرير الأفريقية في جنوب القارة.

٤- الإشادة بدور الدول المجاورة مثل لزيمبابوي وناميبيا في الكفاح ضد التفرقة العنصرية في جنوب القارة الأفريقية.

٥- إدانة اعتداء أنظمة الأقليات العنصرية على الدول الأفريقية المستقلة بجنوب القارة ومناشدة جميع الشعوب المحبة للسلام تأيد كفاح شعب جنوب أفريقيا.

٦- إدانة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لعدوانه على جمهورية أنجولا الشعبية واحتلاله جزءً من أراضيها الوطنية وطالبت الجامعة بالانسحاب غير المشروط لقوات العدوان العنصري. [1]

وهكذا نلاحظ استمرار الدور العربي لتأيد القضايا الأفريقية من خلال الجامعة العربية وإن كان هذا التأكيد غير قاصر على قضية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا إنما امتد ليشمل أنجولا وموزمبيق وناميبيا فإدانة الجامعة العربية جاءت مكملة لقرارات القمة الأفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة وما نستطيع قوله هو أن الجامعة العربية بقراراتها وتوصيتها قد أحكمت الطوق حول عزلة حكومة جنوب أفريقيا العنصرية وإن كانت قرارات الجامعة لا تستند إلى القوة المساعدة على تنفيذ هذه القرارات وأقصد بها القوة العسكرية بسبب الموقف المتشدد للأنظمة الرجعية والاستعمارية المسيطرة على مجلس الأمن والتي تملك حق الفيتو (الاعتراض) أمثال الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقد تكون هذا

([1]) جامعة الدول العربية القرار رقم ٣٣٨٨/د ٦٥/ج٣ في ٧٣/٣/٣١ مرجع سابق.

هو النقد الوحيد الذي يوجه إلى قرارات المنظمات الدولية والمحلية بما فيها قرارات جامعة الدول العربية.

ولقد تطورات الأحداث بسرعة في جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤ حين أتخذ تحالف البيض مع حزب إنكاتا موقفاً بمقاطعة الانتخابات الديمقراطية الأولى في تاريخ البلاد والمقرر إجراؤها في الفترة من ١٦-٢٨ إبريل ١٩٩٤.

وطالب تحالف الحرية بتعديل الدستور المؤقت كشرط أساسي للمشاركة في الانتخابات.

ولم تكن الجامعة العربية بعيدة عن تطورات الأحداث الجديدة في جنوب أفريقيا فلقد أعرب مجلس الجامعة في قراره رقم ٥٣٧٥ الصادر عن الدورة ١٠١ في ١٩٩٤/٣/٢٧م عن الارتياح الشديد للإجراءات الرامية إلى عقد أول انتخابات عامة ديمقراطية في جنوب أفريقيا وتأييد قرارات الأمم المتحدة بشأن المشاركة في مراقبة الانتخابات والتأكيد على أهمية بناء علاقات وطيدة مع جنوب أفريقيا ورفع المقاطعة السياسية والاقتصادية عنها. (١)

ولقد نجحت الجهود الدولية والإقليمية والفردية في التوصل إلى اتفاق بمشاركة الأطراف جميعاً في الانتخابات وأصدر مجلس الأمن بياناً أشاد فيه بجهود كل الأطراف في التوصل إلى الاتفاق وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى وفاق دائم.

وكانت جامعة الدول العربية على مستوى الحدث الكبير نحو التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا وصدر عنها القرار رقم/ ٥٣٧٥/د.ع. (١٠١) ج٣ في ١٩٩٤/٣/٢٧م.

أعرب فيه مجلس الجامعة عما يلي:-

١- عن الارتياح الشديد للإجراءات الرامية لعقد أول انتخابات عامة ديمقراطية في جنوب أفريقيا في إبريل ١٩٩٤م واقتراب تحقيق شعب جنوب أفريقيا لثمرة كفاحه الطويل من أجل الحرية والكرامة والمساواة وتصفية الفصل العنصري.

٢- التعبير عن تأييده لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمشاركة الدولية في الانتخابات العامة.

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية: رقم ٥٣٧٥/د.ع/ الصادر عن الدورة ١٠١ ج٣ في ١٩٩٤/٣/٢٧م.

٣- التأكيد على أهمية قيام علاقات وطيدة بين الدول العربية وبين دولة جنوب أفريقيا الجديدة ودعم التعاون المشترك وفق أسس التعاون والتضامن العربي الأفريقي بما في ذلك رفع المقاطعة.

٤- التأكيد على أهمية رفع إجراءات المقاطعة السياسية والاقتصادية المفروضة على دولة جنوب أفريقيا، وقد صدر هذا القرار في ١٩٩٤/٣/٢٧. [1]

<u>تعليق وتحليل على موقف الجامعة العربية كمصدر لدراسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا:-</u>

هكذا نرى أن الجامعة العربية واكبت الأحداث والتطورات الجديدة في جنوب أفريقيا نحو التحول الديمقراطي وأعلنت تأيدها لجهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وعن استعدادها لفتح صفحة جديدة مع دولة جنوب أفريقيا على أساس الحرية والعدل والمساواة واستمرت الجامعة العربية في جهودها النشطة فأعلنت استعدادها لإنهاء المقاطعة التي استمرت منذ بداية الستينات وحتى عام ١٩٩٤م.

ولقد أعلنت الجامعة العربية عن مدى ارتياحها وسعادتها بعد تصريح الرئيس "دي كليرك" رئيس جنوب أفريقيا في ١٩٩٤/٦/٢٧ عن إلغاء العمل بالقوانين العنصرية في جنوب أفريقيا وأكد أمين عام الجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد لرتياحه وارتياح مجلس الجامعة لهذا القرار الذي من شأنه أن يفتح آفاق التعاون من جديد بين حكومة جنوب أفريقيا والبلاد العربية وعودة جنوب أفريقيا إلى الساحة الإفريقية والدولية وهو ما رحب أمين عام الجامعة العربية به كما رحب بهذا القرار وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت السيد/ عمرو موسى حيث كانت مصر ترأس القمة التاسعة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ورحب بالإصلاحات الدستورية التي اتخذتها حكومة بريتوريا، وبقيام النظام الديمقراطي الجديد في جنوب أفريقيا.

٤) مصادر وزارة الخارجية المصرية "ملف جنوب أفريقيا وموقف مصر من قضية التفرقة العنصرية:-

يبرز اهتمام الخارجية المصرية بقضية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٤٦ مع بداية ظهور هيئة الأمم المتحدة. وهذا يدفعنا إلى القول أن تحرك الخارجية المصرية اتجه إلى عدة محاور:-

---

([1]) وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم ٥٣٧٥/د . ع/ (١٠١ ج٣ في ١٩٩٤/٣/٢٧م).

المحور الأول: هيئة الأمم المتحدة.

المحور الثاني: منظمة الوحدة الأفريقية.

المحور الثالث: جامعة الدول العربية.

أي أن الخارجية المصرية سلكت الطرق الدولية والمحلية في مقاومة سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وبلغ اهتمام وزارة الخارجية المصرية بقضية التفرقة العنصرية بفتح ملف خاص بجنوب أفريقيا ويعين مسئول عنه لمتابعة تطورات الأحداث في جنوب أفريقيا.

فلقد بدأ اهتمام الخارجية المصرية بمشكلة التفرقة العنصرية في ١٤ نوفمبر عام ١٩٤٧ أثناء مناقشة اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع الهنود في جنوب أفريقيا حيث ألقى الدكتور/ محمد حسنين هيكل باشا رئيس وفد مصر في الأمم المتحدة خطاباً حول رأي مصر في مسألة التفرقة العنصرية عبر فيه عن عطف مصر على قضية الهنود في جنوب أفريقيا مستنداً في ذلك إلى ميثاق الأمم المتحدة رافضاً رأي حكومة جنوب أفريقيا، إن هذه المسألة من اختصاص الشئون الداخلية لحكومة الاتحاد. [1]

واستمر الدور المصري عن طريق الخارجية المصرية من خلال الأمم المتحدة حيث تقدمت مصر في ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٢ بمشروع قرار بإنشاء لجنة خاصة لدراسة الوضع العنصري في جنوب أفريقيا. وبفضل الجهود المصرية تشكلت اللجنة من ممثلي شيلي وفرنسا وهايتي وقاطعت جنوب أفريقيا اللجنة. [2]

كما تقدمت الخارجية المصرية مع ثماني وعشرين دولة أفريقية وأسيوية بطلب إحالة إلى مجلس الأمن لمناقشة قضية الأبارتيد للمرة الأولى واتخذ في أول أبريل عام ١٩٦٠ القرار رقم ١٣٤ اعترف فيه مجلس الأمن بأن الموقف في جنوب أفريقيا قد أدى إلى خلاف دولي.

---

(1) انظر الدولة المصرية- مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧- تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة- نيويورك في ١٦ سبتمبر- ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧- القاهرة ١٩٤٨، صـ ١٨٦-١٨٨.

(2) عبد الملك عودة. دكتور: الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، مرجع سابق، صـ٩٨.

ووافقت مصر في ٩ يونيو ١٩٦٤ على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠ بإدانة حكومة جنوب أفريقيا بشأن محاكمة زعماء حركة التحرير.

وفي ٢٤ يونيو عام ١٩٦٥ وافقت الخارجية المصرية مع ١٠٥ دولة أخرى على رفع توصية لمجلس الأمن باتخاذ إجراءات مختلفة تهدف إلى منع حكومة جنوب أفريقيا من إتباع سياسة الأبارتيد وتتراوح هذه الإجراءات ما بين قطع العلاقات السياسية وإغلاق المطارات والموانئ.

كما تقدمت مصر مع ٤٤ دولة في عام ١٩٦٥ مشروع قرار بشأن سياسة الأبارتيد في جنوب أفريقيا أكدت فيه أن الجزاءات الاقتصادية الحالية هي السبيل لحل مشكلة الأبارتيد.

واشتركت مصر مع ٣٣ دولة في صياغة اتفاقية دولية للقضاء على كافة أشكال الفصل العنصري وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٦٥. وقامت مصر بالتوقيع على الاتفاقية في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦.

وفي الدورة رقم ٢١ للجمعية العامة أوضح مندوب مصر أن فشل مجهودات المنظمة الدولية في مقاومة التفرقة العنصرية ترجع إلى موقف الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب أفريقيا- كما شاركت مصر في الدورتين رقمي ٢١، ٢٢ وشاركت في صياغة القرار رقم ٢٢٠٢ في الدورة ٢١ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، والقرار ٢٣٠٧ الدورة ٢٢ في ١٣ ديسمبر ١٩٦٧، وأكدت مصر خلال المناقشات المختلفة أن أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي أكثر الوسائل فاعلية لإجبار حكومة جنوب أفريقيا للتخلي عن سياساتها العنصرية.

واستمرت وزارة الخارجية المصرية تساند قضية شعب جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة وتندد بالسياسة العنصرية وتقود مصر المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة لوضع نهاية للتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا(١).

وقد أشار المحللون السياسيون والمراقبون الدوليون بالدور الذي قامت به وزراء خارجية مصر إزاء مشكلة التفرقة العنصرية نذكر منهم على سبيل المثال

---

(١) وزارة الخارجية المصرية. ملف الجنوب الأفريقية لعامي ١٩٦٦- ١٩٦٧، راجع نماذج من وثائق الجامعة العربية في ملحق البحث.

وفي ١٣ أبريل عام ١٩٦١ تقدمت مصر مع عدد من الدول الأفريقية والأسيوية بطلب اتخاذ إجراءات زادعة ضد حكومة جنوب أفريقيا، فصدر قرار الجمعية العامة رقم ١٥٩٨ (١٥) هدفه الضغط على حكومة جنوب أفريقيا للتخلي عن سياسة الأبارتيد.

وفي ٣ أكتوبر عام ١٩٦٢ أكد الدكتور محمد فوزي وزير خارجية مصر موقف الحكومة المصرية من قضية الأبارتيد في جنوب أفريقيا وقال أن حكومة هذه الدولة مازالت تلتزم بسياسة الفصل العنصري.ووافقت الخارجية المصرية على القرار رقم ١٥١٤ (١٥) الذي أصدرته الجمعية العامة بشأن تصفية الاستعمار. (١)

وفي ٣ أكتوبر ١٩٦٣ أفادت الخارجية المصرية في خطاب مؤرخ إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنها قطعت كل علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جنوب أفريقيا منذ مايو ١٩٦١ وقطعت كذلك علاقاتها الاقتصادية معها من سبتمبر ١٩٦٣ فضلاً عن ذلك أعلن مندوب مصر في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن مصر تقوم بتعليم عشرين من أبناء جنوب أفريقيا بالقاهرة.

وفي الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة كلفت الخارجية المصرية في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ باسم الحكومة المصرية من الجمعية العامة اتخاذ إجراء عادل ضد المحاكمات التي تجري في جنوب أفريقيا ويحاكم فيها إحدى عشر شخصاً، وطالب وزير الخارجية المصرية من الأمم المتحدة العمل على الإفراج عن المسجونين السياسيين الذين تستخدم حكومة جنوب أفريقيا في اعتقالهم وسائل غاية في الوحشية. (٢)

وفي ٢٧ أبريل عم ١٩٦٤ طلبت مصر مع سبعة وخمسين دولة أفريقية وأسيوية عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن للنظر في الموقف المتفجر في جنوب أفريقيا على ضوء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

([1]) عبد الله حسن الأشعل: دكتور: الجزاءات غير العسكرية في الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مارس ١٩٧٦، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

([2]) راجع تقارير وزارة الخارجية المصرية ملف جنوب أفريقيا في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣.

لا الحصر الدكتور / محمد حسن الزيات، السيد / إسماعيل فهمي، السيد/محمد إبراهيم كامل، الدكتور/ بطرس غالي، والسيد / كمال حسن علي، والدكتور/ عصمت عبد المجيد مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة في أواخر السبعينات وحين أصبح وزيرا للخارجية وأخيراً أمينا عاما الجامعة العربية، وكذلك السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية الأسبق وأمين عام الجامعة العربية الآن.

فقد لعبوا جميعاً دوراً حيوياً في إدانة النظام العنصري في جنوب أفريقيا وأولوا قضية الجنوب الأفريقي عناية فائقة.

وكان المحور الثاني الذي برز فيه الدور المصري من خلال الخارجية المصرية هي منظمة الوحدة الأفريقية، فمصر لها ثقلها الأفريقي وقد شاركت في جميع المؤتمرات التحضيرية التي سبقت إعلان قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، وشاركت في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وفيه أعلنت موقفها من إدانة التفرقة العنصرية وأعلن الرئيس عبد الناصر في مؤتمر باندونج في أبريل عام ١٩٥٥ رفض مصر للعنصرية وأعلن الرئيس عبد الناصر في مؤتمر باندونج في أبريلب عام ١٩٥٥ رفض مصر للعنصرية وفي المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا عام ١٩٦٠ أعلن السيد / حسين ذو الفقار صبري نائب وزير الخارجية ورئيس وفد مصر في خطابه استعداد مصر للانضمام إلى مقاطعة تامة لجنوب أفريقيا. حتى تعدل عن سياسية الفصل العنصري- وقد شاركت مصر في صياغة قرار صادر عن المؤتمر بعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع حكمة جنوب أفريقيا العنصرية.

وحين انعقد مؤتمر القمة الأفريقي الأول في أديس أبابا مايو ١٩٦٣ كانت مصر تقاطع جنوب أفريقيا دبلوماسياً منذ مايو ١٩٦١- وفي خطابه أمام المؤتمر أشار الرئيس عبد الناصر إلى قضية جنوب أفريقيا والممارسات العنصرية هناك وقال أن هذه الممارسات إهانة للإنسانية كلها[1].

وأعقب المؤتمر إعلان مصر المقاطعة الاقتصادية لحكومة جنوب أفريقيا في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٣ وصدر بذلك قرار جمهوري رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ في مارس ١٩٦٤.

وفي مؤتمر القمة الأفريقي الثاني بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤ أشار الرئيس عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لقضية أفريقيا ووصفها بأنها جزء من مؤامرة

---

(1) راجع تقارير وزارة الخارجية المصرية ملف جنوب أفريقيا في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣.

نهب أراضي الشعوب بواسطة ما يسممونه بالاستيطان وطالب الرئيس عبد الناصر باستكمال الحصار حول بقع التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا[1].

واستمرت وزارة الخارجية المصرية في دعم نضال شعب جنوب أفريقيا ضد سياسة الآبارتيد ففي مؤتمر القمة الأفريقي الثالث بأكرا (٢١-٢٥ أكتوبر) ١٩٦٥ أشار الرئيس عبد الناصر إلي خطورة الموقف في جنوب أفريقيا وجاء في بيان المؤتمر الذي شاركت مصر في صياغته "اعتبار التفرقة في جنوب أفريقيا تهديدا للاستقرار والسلام في العالم ومناشدة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات فعالة ضد الحكومة العنصرية في جنوب أفريقا ، ودعوة حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا إلى الامتناع عن الأستمرار في تدعيم اقتصاد جنوب أفريقيا[2].

وفي مؤتمر القمة الأفريقية الرابع (٥-٩ نوفمبر) بأديس أبابا وافق المؤتمر على اعتبار يوم ٢١ مارس وهو ذكرى مذبحة شاربتيل يوما دوليا للقضاء على التفرقة العنصرية.

وقد صدر بيان عن وزارة الخارجية المصرية في ٣٠ مايو ١٩٦١ أعلنت فيه مصر قطع العلاقات مع حكومة بريتوريا وأكدت أن قطع العلاقات مع الحكومة العنصرية إنما يستند إلى النقاط التالية :

١- إن سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا تجاوزت حدها في إهدار كرامة وحقوق الأفريقيين.

٢- استهتار حكومة بريتوريا بالضمير العالمي.

٣- قصر الانتخابات على البيض إهدار لسيادة القانون في جنوب أفريقيا.

٤- ولهذا قررت مصر قطع العلاقات مع النظام العنصري في بريتوريا[3].

---

(١) مجموعة خطب عبد الناصر الجزء الثالث.

(٢) شوقي الجمل: دكتور : الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها ، القاهرة ١٩٧٦ ،صـ ١٥٥.

(٣) الخارجية المصرية : بيان قطع العلاقات مع حكومة جنوب أفريقيا في ٣٠ مايو ١٩٦١، ملف جنوب أفريقيا.

وحين نشرت صحيفة الجارديان البريطانية في ٧ فبراير ١٩٦٢ خبرا عن تخلي مصر عن مقاطعة التجارة مع جنوب أفريقيا وأحدث هذا الخبر صدى سيئا في الدوائر الأفريقية وبادرت وزارة الخارجية المصرية بإرسال تكذيب إلى جميع البعثات المصرية في الدول الأفريقية. وأكدت المذكرة المصرية بتطبيق قرار الجمعية العامة الصادر في أول نوفمبر ١٩٦٢[١].

وفي ١٩ مارس ١٩٦٤ صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن مقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا بحرياً وجوياً، وإغلاق موانئ مصر البحرية والجوية أمام السفن والطائرات التي ترفع علم جنوب أفريقيا[٢].

وكان رد فعل الحكومة العنصرية إزاء هذه المقاطعة مساندة العدوان الصهيوني على مصر في يونيو ١٩٦٧م.

وظلت مصر من خلال المؤتمرات والاجتماعات الأفريقية تندد بسياسة العدوان على شعب جنوب أفريقيا وتندد بسياسة الأبارتيد وقامت الخارجية المصرية بدور كبير لمساندة شعب جنوب أفريقيا.

أما فيما يتعلق بدور الخارجية المصرية من خلال الجامعة العربية إزاء قضايا الجنوب الأفريقي والسياسة العنصرية[٣]. فهناك بحث منشور في هذا الصدد.

<u>تحليل لموقف مصر من التفرقة العنصرية :</u>

لعبت الخارجية المصرية إدارتها العامة دوراً على الصعيد الدولي من خلال الأمم المتحدة ومجالسه/ الجمعية العامة، ومجلس الأمن، وكذلك من خلال منظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية كبيراً في مقاومة سياسة الأبارتيد وملفات الخارجية المصرية في بهذا الصدد واعتبر إحدى المصادر الهامة لدراسة تاريخ التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.

---

[١] برقية وزارة الخارجية الدورية رقم ٧٦٩ بتاريخ ٨ فبراير ١٩٦٢، إدارة الشئون الأفريقية.

[٢] من مذكرة الإدارة العامة بوزارة الخارجية المصرية في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٦٣ القرار رقم (١/٣٧٩/٨٤).

[٣] ماهر شعبان : دكتور: دور مصر من خلال الجامعة العربية إزاء قضية الجنوب الأفريقي : بحث منشور في كلية الآداب – جامعة الإسكندرية عام ١٩٩٦/٩٥، صـ صـ ٣١٨- ٣٥٦.

مصادر منظمة الوحدة الأفريقية وتحليلها :

يمكن القول أن سياسية التفرقة العنصرية ظلت محل دراسة واستنكار أمام كل جلسات منظمة الوحدة الأفريقية، ففي الجلسات التحضيرية التي سبقت قيام المنظمة وأولها مؤتمر الحكومات الأفريقية في عام ١٩٥٨م الذي عقد في أكرا طالب المجتمعون نبذ أساليب التفرقة العنصرية في جميع أنحاء العالم وخاصة في اتحاد جنوب أفريقيا[١].

وكانت مشكلة التفرقة العنصرية والتميز العنصري من بين الموضوعات الرئيسية التي بحثها مؤتمر القمة الأفريقي التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية بالعاصمة الأثيوبية آديس أبابا عام ١٩٦٣م، وقام المؤتمر ببحثها من كافة جوانبها وذلك في البند الثاني من جدول أعماله تحت عنوان "التفرقة والتميز العنصري".

وطالب المؤتمر بوضع نهاية لسياسة التفرقة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا، والقضاء على التمييز العنصري في جميع صوره وقد وافق المؤتمر بالإجماع على تنظيم وتنسيق الجهود والأعمال في هذا الميدان وقرر اتخاذه عدة إجراءات منها [٢] :

١- تقديم منح دراسية وتسهيلات وإتاحة فرص التوظف في الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا.
٢- تأييد التوصيات المقدمة لمجلس الأمن والجمعية العامة مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن سياسة التفرقة العنصرية.
٣- إرسال وفد من وزراء خارجية كل من تونس- ليبيريا- مدغشقر وسيراليون ليبلغ مجلس الأمن بالموقف المتفجر القائم في جنوب أفريقيا.
٤- تنسيق إجراءات فرض عقوبات على حكومة جنوب أفريقيا.
٥- ناشدتنا منظمة الوحدة الأفريقية جميع الدول وبخاصة تلك التي تربطها علاقات تقليدية وتتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا أن تنفذ بدقة قرار الأمم

---

[١] ارجع إلى قرارات مؤتمر أكرا بغانا ١٩٥٨م، البند الخاص بنبذ التفرقة العنصرية.

[٢] شوقي الجمل : الوحدة الأفريقية، ومراحل تطورها، مرجع سابق، صـ ١٣٤.

المتحدة رقم ١٧٦١- الصادر في الدور السابعة عشر للجمعية العامة بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٦٢ بشأن التفرقة العنصرية.

٦- ناشدتا جميع الدول التي لها علاقات دبولماسية وقنصلية واقتصادية مع حكومة جنوب أفريقيا أن تقطع هذه العلاقات.

٧- أدان مجلس منظمة الوحدة الأفريقية التمييز العنصري في جميع صوره في أفريقيا والعالم.

٨- طالبت منظمة الوحدة الأفريقية قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وحكومة جنوب أفريقيا العنصرية.

٩- طالبت مقاطعة فعالة للتجارة الخارجية لجنوب أفريقيا[(١)].

ومن الواضح أن منظمة الوحدة الأفريقية بدأت بداية قوية وهي تنتظر لمشكلة التفرقة العنصرية وما قرارات أديس أبابا إلا بداية أعقبتها قرارات وتوصيات أخرى استمرت حتى عام ١٩٩٤م.

وقد تمت مناقشة مشكلة التفرقة العنصرية في كل دورات وجلسات مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ولم تخل دورة من دورات كل منها إلا وقد صدر قرار بشأن التفرقة العنصرية وإن كان تعليقنا على هذه القرارات أنها افتقدت إلى القوة الملزمة لتنفيذها.

وقد اتخذت تلك القرارات بعض الأشكال والصور التالية :

عبرت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها الثاني الذي تم في نيويورك في ديسمبر ١٩٦٣ عن :

أ- القلق الذي يساور جميع الشعوب والحكومات الأفريقية، بسبب إجراءات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الجماعات التي تنحدر من أصل أفريقي.

ب- المطالبة بوضع حد لسياسة التفرقة العنصرية.

---

(١) أنظر قرارات مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا عام ١٩٦٣م. وأنظر أيضاً مناقشات لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها الثاني في نيويورك ١٩٦٣، والقرار رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٧، والقرار رقم ٥٤٧١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٤، والخاص بوقف محاكمة الوطنيين الأفريقيين بتاريخ ١٩٦٣/٣/٤، والخاص بوقف محاكمة الوطنيين الأفريقيين لمعارضتهم لسياسة التفرقة العنصرية أنظر في ملحق البحث بعد قرارات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية (نماذج).

جـ- مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات المناسبة والعاجلة لتنفيذ قراراته السابقة الخاصة بالتفرقة العنصرية.

د- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع أي سفينة أو طائرة قادمة أو مسافرة إلى جنوب أفريقيا من الطيران فوق أراضي الدول الأعضاء أو استعمال موانيها أو الحصول على أية تسهيلات أخرى، كما تقرر إنشاء مكتب ملحق بالسكرتارية العامة للمنظمة لتنسيق أعمال المقاطعة الاقتصادية ضد حكومة جنوب أفريقيا وتكثيل الجهود لمساعدة ضحايا التفرقة العنصرية[1].

وفي اجتماع رؤساء الدول الأفريقية بالقاهرة خلال الفترة من ١٧- ٢١ يوليو ١٩٦٤ صدر القرار AHC/RES/ 6 (1) الخاص بالفصل العنصري في جنوب أفريقيا وجاء فيه :

١- إن الموقف في جنوب أفريقيا يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

٢- يدين حكومة جنوب أفريقيا على سياستها التي لا تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة.

٣- يشجع نشاط ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية في سبيل إلغاء الفصل العنصري.

٤- يكرر نداءه إلى كافة الدول كي تطبق بحزم قرارات المقاطعة.

٥- وقف التعامل والتجارة مع الحكومة العنصرية .

٦- المقاطعة الجوية والبحرية لحكومة جنوب أفريقيا[2].

<u>كما طالب مؤتمر القمة الأفريقي بالقاهرة في القرار AHC/RES/7(1) :</u>

١- بالدعوة إلى الإفراج عن نلسون مانديلا- والتر مينسولو- ومانجاليسو سوبركوى وجميع الوطنيين الآخرين المسجونين أو المعتقلين في ظل سياسة الفصل العنصري.

---

[1] راجع القرار رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٧، مرجع سابق.
والقرار رقم ٥٤٧١ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٩، مرجع سابق.

[2] راجع قرار (I) AHC/RES/6 : الصادر عن اجتماع رؤساء وحكومات الدول الأفريقية خلال مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد بالقاهرة خلال الفترة من ١٧- ٢١ يوليو ١٩٦٤م. قرارات وتوصيات منظمة الوحدة ٦٣-٨٣، صـ ٣٣.

٢- استمرار ممثلي تونس ومدغشقر وليبريا وسيراليون في تمثيل جميع دول منظمة الوحدة الأفريقية في مجلس الأمن لعرض القضية.

٣- مناشدة الدول البترولية وقف صادرتها لجنوب أفريقيا.

٤- دعوة جميع الدول الأعضاء لتطبيق قرار منظمة الوحدة الأفريقية بالمقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، ووقف توريد الخامات.

٥- مقاطعة بضائع جنوب أفريقيا.

٦- إنشاء جهاز مهمته تنسيق العقوبات، تنفيذ المقاطعة ضد حكومة جنوب أفريقيا[1].

وفي الدورة العادية السادسة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في أديس أبابا ٢٨ فبراير- ٦ مارس ١٩٦٦م صدر القرار رقم ٧٦ الخاص بالفصل والتمييز العنصري وأكد القرار على القرارات السابقة الصادرة عن المنظمة كما أكد تلاحمه مع قرار الجمعية العامة رقم ١٧٦١ (VX(1)) الصادر في ٦ نوفمبر عام ١٩٦٢ وقراري مجلس الأمن رقم S/541/S/5417 الصادرين في ١٧ أغسطس عام ١٩٦٣، و٤ ديسمبر ١٩٦٣ وأكد قرار مجلس رؤساء الدول الأفريقية على قرارات الشجب والمقاطعة وإنهاء التمييز العنصري ووجه الشكر إلى وزراء خارجية تونس ومدغشقر وليبريا وسيراليون على جهودهم في مجلس الأمن[2].

وهنا نلاحظ أن قرارات القمة الأفريقية لا تملك سلطة تنفيذ قراراتها فقصر دورها على الإدانة والشجب.

هذا وقد صدر عن مجلس الوزراء منظمة الوحدة الأفريقية خلال الدورة العاية السابعة في أديس أبابا خلال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر عام ١٩٦٦ القرار رقم (VII) CM/RES/87. الذي أكد على قراراته السابقة مع

---

(١) راجع القرار AHC/RES/7(1) الصادر عن القمة الأفريقية الثانية بالقاهرة، قرارات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية ٦٣/١٩٨٣م، القاهرة، صـ ٤٥.

(٢) راجع القرار الصادر عن القمة الأفريقية، الدورة العادية السادسة ٢٨ فبراير- ٦ مارس ١٩٦٦م RES/76CM/ ، صـ ٨٩.

توجيه التحية إلى المناضلين في جنوب أفريقيا والمطالبة بشن حملة دولية ضد الفصل العنصري، وتأييد قرار الجمعية العامة الخاص باعتبار يوم ٢١ مارس ذكرى مذبحة شاربفيل يوماً عالمياً للقضاء على التميز العنصري[١].

وفي الدورة التاسعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في كينشاسا (٤-١٠ سبتمبر ١٩٦٧) صدر القرار CM/RES/103 (IX) الذي احتوى على أربعة عشر بنداً كان أهمها إدانة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان على تشجيعها للسياسة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا، كما أدان الدول التي تبيع السلاح للحكومة العنصرية، وأكد على جميع القرارات السابقة التي اتخذها مجلس وزراء المنظمة كما أيد قرارات الأمم المتحدة وطالب بتصفيد الكفاح المسلح[٢].

وخلال دورته العادية العاشرة بأديس أبابا خلال الفترة من ٢٠- ٢٤ فبراير ١٩٦٨ أكد المجلس على كل القرارات السابقة لرؤساء الدول كما أكد كل قرارات الأمم المتحدة وصدر القرار رقم (X) CM/RES/143 الذي اشتمل على اثنى عشر بندا أكد في هذه البنود أسفه لعدم استطاعة مجلس الأمن وضع حد لسياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وطالب بتنظيم حملة إعلامية ضد سياسة الفصل العنصري، وطالب باشترك منظمة الوحدة الأفريقية في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران ١٩٦٨ وأدان المجلس بقوة المساعدات التي تقدمها أفريقيا الجنوبية الغربية لنظام إيان سميث العنصري في جنوب أفريقيا كما أدان الولايات المتحدة والدول الغربية[٣].

وفي الدورة العامة الثانية عشر لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من ١٧- ٢٢ فبراير ١٩٦٩ صدر بشأن الفصل العنصري القرار رقم CM/RES/175 (XII) وقد اشتمل على اثنى عشر بند أكد على أن الكفاح

---

(١) القرار : CM/RES/87 (VII)، الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٦، المصدر : قرارات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية، صـ ٩٤- ٩٥.

(٢) القرار : CM/RES/103 (IX) الصادرة عن قمة كينشاسا (٤-١٠ سبتمبر ١٩٦٧)، صـ ١٠٦.

(٣) القرار رقم : CM/RES/143 (X)، في (٤- ١٠سبتمبر) ١٩٦٧.

المسلح هو الحل الوحيد للقضاء على الفصل العنصري، كما ندد المجلس بالتعاون العسكري بين نظام بريتوريا ولشبونة وسولزبوري، واستنكر اتفاق بين حكومة بريتوريا العنصرية والولايات المتحدة[1].

كما صدر عن الدورة العادية الخامسة عشر لمجلس الوزراء منظمة الوحدة الأفريقية (١٤- ٣١ أغسطس) ١٩٧٠ القرار رقم ٢٣٥ الخاص بالتميز والفصل العنصري طالب فيه الشعوب والحكومات باتخاذ تدابير أكثر فاعلية ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا وأشاد بالحركات والمنظمات المناهضة للتفرقة العنصرية وأدان الحكومات والهيئات والمصالح التي تتعاون مع حكومة بريتوريا العنصرية[2].

وفي الدورة العادية السابعة عشر (١٥- ١٩- ١٩٧١) بأديس أبابا صدر القرار رقم ٢٤٢ الخاص بالفصل والتميز العنصري وقد اشتمل هذا القرار على عشرة توصيات لم تخرج عن التوصيات والبنود السابقة وإن زاد عليها مطالبة المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة زيادة فاعليتها ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا وإقامة حملة دولية لمقاطعة الأنظمة العنصرية في جنوب القارة ووقف كافة أنواع التعاون العسكري مع حكومة بريتوريا[3].

كما صدر عن اجتماعات مجلس منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط خلال الفترة من (٥- ١٢ يونيو ١٩٧٢) القرار رقم ٢٧٠ الخاص بالفصل العنصري CM/RES/270 (XIX) وقد اشتمل القرار ثلاثة عشر بندا أكد فيه القرارات والتوصيات السابقة ولم تخرج هذه القرارات والتوصيات عن الشجب والتنديد والإدانة وشن الحملات الدولية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا[4].

---

(١) القرار CM/RES/175 (XII) : الصادر عن اجتماعات أديس أبابا خلال القمة الأفريقية ١٧- ٢٢ فبراير ١٩٦٩. المصدر : قرارات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية، وزارة الخارجية، صـ ١٤٩.

(٢) القرار رقم ٢٣٥/ CM/RES/175 (XII) : الصادر عن اجتماعات أديس أبابا (١٤- ٣١ أغسطس ١٩٧٠).، صـ ١٨٦.

(٣) القرار ٢٤٢ في ١٩٧١م، اجتماعات أديس أبابا CM/RES/242.h (XII)، صـ ١٩٩٠.

(٤) راجع القرار ٢٧٠ CM/RES/270 (XIX) : الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط (٥- ١٢ يونيو ١٩٧٢).

وفي الدورة العادية رقم ٢٧ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في بورت لويس (٢٤ يونيو- ٣ يوليو) ١٩٧٦ صدر القرار رقم ٢٩٠ بشأن جنوب أفريقيا وقد اشتمل على نحو ٢٨ توصية وبندا ولعل هذه الدورة وتلك القرارات كانت أهم قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، فبالإضافة إلى تأكيد وتدعيم قرارات وتوصيات المنظمة السابقة فإنه وجه نداء لدول أمريكا اللاتينية لرفض التعاون مع الحكومة العنصرية في بريتوريا، وطالب بإطلاق سراح المعتقلين دون قيد أو شرط، وأكد أن أي عمل عدوانيا يرتكبه النظام العنصري في جنوب أفريقيا ضد أي دولة أفريقية، يعتبر عدوانا على القارة الأفريقية بأجمعها، وأكد تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة ولجنة الأربعة والعشرين لمناهضة الاستعمار(١).

وفي الدورة العادية رقم ٣٥ لمجلس الوزراء منظمة الوحدة الأفريقية في سيراليون (١٨- ٢٢يونيو ١٩٨٠) صدر القرار رقم ٨١٧ بشأن العقوبات المفروضة على جنوب أفريقيا لاستمرار سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة بريتوريا وقد اشتمل هذا القرار على أحد عشر بنداً وأكدت توصيات هذه البنود العقوبات المفروضة على حكومة بريتوريا الاقتصادية وطالبت بتدعيمها والمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن المقررة في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ بشأن العقوبات البترولية والأشكال الأخرى للعقوبات ضد جنوب أفريقيا، وتشكيل وفد المنظمة من وزراء خارجية سيراليون والجزائر ونيجيريا وأنجولا لمتابعة المشكلة.

وفي الدورة رقم ٣٦ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا خلال الفترة من ٢٣ فبراير- أول مارس ١٩٨١، صدر القرار رقم ٨٢٧ (CM/RES.827 (XXXVI) وقد اشتمل هذا القرار على عشرة توصيات طالبت بفرض عقوبات ملزمة وشاملة على حكومة بريتوريا العنصرية كما وجه المؤتمر الشكر والتحية إلى الدول المتعاونة مع المنظمة والتي شجبت النظام العنصري في بريتوريا وذكر المؤتمر إلى أن النظام العنصري ما هو إلا إرهاب

---

(١) راجع القرار رقم ٢٩٠ (CM/RES-290 (XXVII، الخاص بجنوب أفريقيا، المصدر: قرارات وتوصيات القمة الأفريقية وزارة الخارجية، ص ص ٣٨٣- ٣٨٤.

دولي منظم وأكد وشجبه للعنصرية وشجبه للتعاون بين النظام العنصري وإسرائيل والدول الغربية[1].

وفي الدورة العادية التاسعة عشر لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا (٦-١٢ يونيو ١٩٨٣) صدر القرار رقم ١١١ بشأن سياسة زعزعة الاستقرار التي ينتهجها نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا أدان فيها الغارات التي يشنها الحكم العنصري على مملكة ليسوتو والمذابح التي تعرض لها اللاجئون من جنوب أفريقيا، كما ندد بالحصار الذي فرضه النظام العنصري على مملكة ليسوتو، وأدان تسليح النظام العنصري للعصابات المسلحة الموالية له، وأدان احتلال قوات جنوب أفريقيا العنصرية لجزء من أراضي أنجولا وطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العنصرية من أراضي أنجولا، وكذلك أدان الغارات التي يشنها النظام العنصري على موزبيق ولا سيما على ضاحية ماتولا[2].

كما صدر عن نفس الدورة القرار رقم ١١٢ بشأن جنوب أفريقيا استعرض التطورات في جنوب أفريقيا والممارسات العنصرية لحكومة بريتوريا وأكد أن السياسات الهمجية للحكومة العنصرية في بريتوريا سوف تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في القارة الأفريقية، وأكد تدعيمه ومؤازرته للمؤتمر الوطني الأفريقي باعتباره، جبة النضال في جنوب أفريقيا وأدان إسرائيل والشركات غير الوطنية والدول الغربية على تعاونها مع النظام العنصري، وأكد الرؤساء الأفارقة سخطهم على إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان لاستمرار دعمها للنظام العنصري في جنوب أفريقيا. وأكد الرؤساء الأفارقة أن العقبة الوحيدة في طريق السلام والأمن والاستقرار في الجنوب الأفريقي هي نظام الفصل العنصري وما يمارسه من سياسة القمع الداخلي والإرهاب والاغتيالات السياسية، وطالب الرؤساء الأفارقة

---

(١) القرار رقم ٨٢٧ (XXXVI) CM/RES.827 الصادر عن اجتماعات أديس أبابا (٢٣ فبراير – أول مارس ١٩٨١). قرارات المنظمة، صـ ٢٤٢.

(٢) القرار رقم ١١١ AHC/RES.111(XIX) الصادر عن اجتماعات أديس أبابا (٦-١٢ يونيو ١٩٨٣) قرارات المنظمة، صـ ٧٣٥.

بإقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب أفريقيا لا يضع اعتباراً للعنصر او اللـون أو العقيدة[1].

وفي الدورة العادية رقم ٣٣ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقيـة فـي ليبريا (٦-٧ يوليو ١٩٨٤) صدر القرار رقم ٧٣٤ (CM/RES-734 (XXXIII وهو يعتبر تأيدا للقرارات السابقة التي صدرت من اجتماعات اللجـان الوزاريـة واجتماعات الرؤساء الأفارقة حيث طالب بالتطبيق الحاسم لقرارات الأمم المتحـدة بشأن الفصل العنصري[2].

واستمرت منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى الرؤساء واللجان الوزارية وتندد وتشجب سياسة الفصل العنصري حتى عام ١٩٩٤ حين أصدر دي كليـرك رئيس جنوب أفريقيا قرار في ٢٧ يونيو بإلغاء الفصل العنصري.

<u>جهود منظمة الوحدة الأفريقية أمام الأمم المتحدة :</u>

لم تكتف منظمة الوحدة الأفريقية ببحث مشكلة التفرقة العنـصرية داخـل أجهزتها المختلفة فقط بل سعت جاهدة إلى تدعيم جهودها خارجها وعلى الأخـص مع الأمم المتحدة باعتبارها من أقدم المشكلات التي عرضت عليها وأصدرت فيها العديد من القرارات وأخذت الفروع المختلفة للأمم المتحدة الاهتمام بهـا وعلـى الأخص الجمعية العامة ومجلس الأمن الذي بفرض حظر تصدير الأسـلحة إلـى جنوب أفريقيا بسبب ممارستها لسياسة التفرقة العنصرية كسياسة حكومية. وقد تم عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعـشرين ونظرت الجمعية، مشروع قرار اشتركت فيه كل من نيجيريا وغينيا يصف التفرقة العنصرية على أنها جريمة في العرف الدولي[3].

---

[1] القرار رقم ١١٢. (AHC/RES112(XIX الصادر عن اجتماعات رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية فـي أديس أبابا في (٦-١٢ يونيو ١٩٨٣)، قرار بشأن جنوب أفريقيا، قرارات المنظمة من ٦٣ إلى ١٩٨٣، صـ صـ ٧٣٥- ٧٣٦.

[2] القرار ٧٣٤. (CM/RES 734 (XXXIII اجتماعات ليبريا (٦- ١٧ يوليو)، مرجع سابق، صـ ٥٥٥.

[3] انظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة الرمز A/8280 الفقرة ٤٢، الدورة الـسابعة والعـشرين مـن دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واتخذت الجمعية العامة قرارها في ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ وهو يقضي بإحالة العرض المعدل المقدم إلى الدول الأفريقية إلى اللجنة المعنية التي اسند إليها بحث المشكلة إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لإبداء الرأي فيه.

كما قررت الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين سلسلة من القرارات من ذلك مثلا قرار يؤيد الحظر في الميدان الاقتصادي وغيره من الميادين ضد الدول التي تمارس التفرقة العنصرية. وأكد القرار مشروعية النضال ضد الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا[١].

ثم أصدرت الجمعية العامة قرارا في ١٣ ديسمبر عام ١٩٧٢ طلبت فيه إلى اللجنة الفنية بحث مشكلة التفرقة العنصرية وأن تتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية حول كيفية زيادة فعالية العون المعنوى والمادي للأفارقة، كما وافقت الجمعية على قرار تألف يدعو إلى مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال مناوئة التفرقة العنصرية[٢].

وقد استنكرت الجمعية العامة في قرار رابع سياسات الدول الأفريقية المؤيدة للتفرقة العنصرية، وأصدرت خمسة قرارات أخرى عن الفصل العنصري تناولت قضية سوء معاملة وتعذيب المسجونين والمعتقلين، ودعم صندوق الأمم المتحدة لمقاومة التفرقة العنصرية، وبرنامج عمل اللجنة الخاص عن الفصل العنصري، ونشر المعلومات العنصري وعن الموقف في جنوب أفريقيا[٣].

وأكدت الجمعية العامة استنكارها هي الأخرى كمنظمة الوحدة الأفريقية، سياسة الفصل العنصري وذكرت أنها تعلم جاهدة على إنهائها.

ثم ناقشت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين التي عقدت في عام ١٩٧٣ مشكلة التفرقة العنصرية وأعادت فيها مضمون القرارات السابقة.

وفي الدورة التاسعة والعشرين نجحت المجموعة الأفريقية للأمم المتحدة في عرض مشكلة التفرقة العنصرية على الجمعية للأمم المتحدة والتي عقدت في سبتمبر ١٩٧٤م، وقد تحدث الوفود الأفريقية وفد جنوب أفريقيا على اعتبار أنه لا يمثل إلا الأقلية البيضاء والتي تضطهد الغالبية السوداء بتطبيق سياسة الفصل

(١) القرار رقم ٢٩٢٢ من قرارات الجمعية العامة الدورة ٢٧ لسنة ١٩٧٢ في ١٥/١٠/١٩٧٢، وقد أقرته الجمعية العامة بغالبية ١٠٠ صوت ضد أربعة أصوات هم (جنوب أفريقيا/ بريطانيا/ البرتغال/ أمريكا) وامتناع ٢١ دولة عن التصويت.

(٢) قرارات الجمعية في الدورة ٢٧ في ١٢ ديسمبر ١٩٧٢، وقد فاز القرار بتأييد ١٤٢ دولة وامتناع اثنين عن التصويت (البرتغال، جنوب أفريقيا).

(٣) القرار رقم ٢٩٢٣ الصادر عن الجمعية العامة في الدورة ٢٧ لسنة ٧٢.

العنصري وانتهى الأمر بتوصية وقرار من الجمعية العامة لمجلس الأمن بإعادة النظر في العلاقة بين جنوب أفريقيا والأمم المتحدة[1].

وقد صوتت جنوب أفريقيا ضد القرار وامتنعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل وقد صوتت جنوب أفريقيا ضد القرار وامتنعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل بل أن الولايات المتحدة وبريطانيا استخدمت في مجلس الأمن حق الفيتو ضد مشروع القرار.

وهنا استخدم السيد عبد العزيز بوتفليقة سلطته كرئيس للجمعية العامة وقرر ألا تشارك جنوب أفريقيا في المناقشات[2].

وأيدت غالبية الدول موقف رئيس الجمعية وتأكدت بذلك عزلة جنوب أفريقيا في المجتمع الدولي.

ثم ناقشت الجمعية العامة بعد ذلك مشكلة التفرقة وأصدرت قراراً هاماً وطويلاً. يتكون من خمسة أجزاء[3] :

الجزء الأول : يختص بصندوق الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا العنصرية.

الجزء الثاني : يدعو لفرض حظر السلاح لجنوب أفريقيا.

الجزء الثالث : يطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

الجزء الرابع : يتناول عمل اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية.

وقد وصفت الجمعية العامة التفرقة العنصرية بأنها جريمة.

وفي يوليو ١٩٧٥ ناقش ملوك ورؤساء أفريقيا في الدورة رقم ١٢ بكمبالا عاصمة أوغندا مشكلة التفرقة العنصرية وأصدرها عدة قرارات تعتبر امتداداً للقرارات السابقة التي أصدرها الرؤساء والتي تصف الأعمال ضد السود بأنها أعمال غير إنسانية وتعد انتهاكا لقرارات المجتمع الدولي.

<u>تحليل لموقف منظمة الوحدة الأفريقية من قضية التفرقة العنصرية (الأبارتيد):</u>

لا شك في أن إعلان قيام منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣ قد فرض عليها عملاً كبيراً إزاء ما يتعرض له شعب جنوب أفريقيا من سياسة الفصل أو التميز العنصري وهي سياسة عبرت عنها قرارات مجلس وزراء ورؤساء الدول الأفريقية، في كل اجتماعاتهم منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٩٤ أي على مدار واحد وثلاثين عاماً بأنها سياسة إجرامية إرهابية بوليسية تمارس ضد شعب أفريقي.

---

[1] القرار رقم ٣٢٠٧ في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٧٤ والذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن يطالبه فيها بإعادة النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا.

[2] يشغل عبد العزيز بوتفليقة حالياً منصب رئيس الجمهورية الجزائرية.

[3] القرار رقم ٣٣٢٤ في ١٩٧٤/٩/١٦.

وإذا كانت هناك بعض الملاحظات على الدور الأفريقي من خلال منظمة الوحدة الأفريقية نقول :

١- أن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى اللجان الوزارية وعلى مستوى الرؤساء في اجتماعاتهم الدورية وهي كثيرة ومتنوعة ترى أنها افتقدت إلى قوة التنفيذ لصعوبة تنفيذ هذه القرارات لأن المنظمة لا تملك حق الردع العسكري.

٢- إن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية قد اقتصرت على القرارات السياسية والاقتصادية والرياضية وكانت منصبة على الإدانة والتنديد وشجب الممارسات العنصرية.

٣- أن منظمة الوحدة الأفريقية، لم تكن تحارب من خلال القرارات التي أصدرتها حكومة بريتوريا العنصرية وحدها إنما كانت تحارب الأنظمة الرجعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية التي ساندت وأيدت حكومة بريتوريا العنصرية وساعدتها على تجاهل قرارات المنظمة.

٤- إن اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية العادية وغير العادية كانت كلها عبارة عن قرارات معادة لم تأت بجديد في قضية الفصل العنصري.

٥- أثبتت قرارات منظمة الوحدة الأفريقية أن هناك تعاونا مستمرا بين النظام العنصري في كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل والدليل تأيد حكومة جنوب أفريقيا العنصرية للعدوان الإسرائيلي على مصر في يونيو ١٩٦٧.

٦- أن سلبية قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وافتقادها إلى قوة الردع ساعد حكومة بريتوريا العنصرية على العدوان على البلدان المجاورة ليسوتو وأنجولا وموزمبيق، واقتصرت قرارات المنظمة على الشجب والإدانة للسياسة العنصرية والعدوان العصري وتأييد نضال الأفارقة باعتبارهم أصحاب الأرض..

٧- أن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن كانت تشويه روح التعاون المستمر، وفي نفس الوقت كانت الجهود منصبة على القرارات السياسية والاقتصادية

٨- أن سيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على قرارات مجلس الأمن واستخدامهم حق الفيتو منع إصدار إدانة صريحة ضد السياسة العنصرية في جنوب أفريقيا، هذا لا يمنع من أن التعاون بين المنظمة العالمية بلجانها المختلفة والمنظمة المحلية (منظمة الوحدة الأفريقية) كان من العوامل الأساسية التي أدت بعد طول كفاح مرير إلى وقف العمل بالأنظمة العنصرية عام ١٩٩١م ثم إلغاء النظام العنصري في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤م.

الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا كمصدر لدراسة التفرقة العنصرية:-

أهم الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا التي تناولت قضية التفرقة العنصرية، وتعتبر مصادرًا أساسية هي

١. حزب المؤتمر الوطني الأفريقي African National Congress[1]:

تأسس في يناير ١٩١٢م تحت اسم The National Congress South Africannative، ويعد أقدم حركة منظمة في جنوب إفريقيا مناهضة التفرقة العنصرية بدأت في شكل تجمع للمثقفين حاولوا توحيد أفراد الشعب عبر القنوات القبلية، ولم تظهر الحركة بالصورة المرجوة منها حتى أواخر الأربعينيات، وظهر جيل جديد من الشباب أكثر تشددًا وصلابة مثل نلسن مانديلا وأوليفير تامبو.

٢. الحزب الوطني The National Party:

نواة التأسيس ومراحله: أسس الجنرال Jmb Herizog الحزب الوطني عام ١٩١٥ بهدف توحيد الأفريكانز وتحقيق دور متميز لهم سواء في المجتمع أو في الحكومة ولمقاومة الاستعمار البريطاني وتنمية البلاد وكذلك إقصاء السود والملونين والهنود اجتماعيًا وسياسيًا عن البيض.

نجح الحزب الوطني في الوصول إلى السلطة في جنوب إفريقيا اعتبارًا من عام ١٩٤٨ بعد حصوله على أغلبية كبيرة في الانتخابات البرلمانية، وقرر Dr. D.F. Malan تطبيق سياسة الفصل العنصري أو الابارتهيد وتبع ذلك إصدار مجموعة من القوانين المثبتة لهذه السياسة.

ظلت هذه السياسة هي التي يتبعها الحزب، وفي عام ١٩٥٨ أكد السيد فيرنورد رئيس الحزب تطبيق سياسة الأبارتهيد حيث لم يكن للأجناس الأخرى بخلاف البيض أي تمثيل داخل برلمان جنوب إفريقيا.

---

[1] يتولى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مقاليد الحكم في جنوب إفريقيا بعد الانتخابات التي تمت في إبريل ١٩٩٤ لأول مرة في تاريخ البلاد بعد حصولها على الأغلبية من الأصوات، وحصل الحزب على ٢٥٢ مقعدًا في البرلمان من عدد مقاعد البرلمان الـ ٤٠٠.

أدت السياسة العنصرية للحزب الوطني إلى زيادة المقاومة الداخلية والعزلة الدولية، وعندما وصل P.W. Botha إلى السلطة عام ١٩٧٨ كانت الدولة قد بدأت تفقد شرعيتها، وقد بدأ بوتا في القيام ببعض الإصلاحات السياسية بتأييد من بعض قطاعات الشعب الأفريكانز، إلا أنها قوبلت بالهجوم من داخل قيادات الحزب ممثلة في الجناح اليميني الذي انشق عام ١٩٨٢م ليشكل حزب المحافظين، كما كانت المفاجأة معارضة الشعب الأسود الذي كان متوقعًا أن يؤيدها لكونه المستفيد منها.

في عام ١٩٨٣ وضعت الحكومة دستورًا جديدًا أسس بمقتضاه برلمان يضم ثلاثة مجالس:

أ- جمعية برلمانية للبيض لها سلطة التشريع والاعتراض وإصدار القوانين.

ب- مجلس نواب للملونين له سلطة محدودة.

ج- مجلس يمثل الهنود بسلطة محدودة.

التغيرات الفكرية في سياسة الحزب:-

تعهد السيد بوتا رئيس الحزب الوطني بالقيام بإصلاحات دستورية واجتماعية تضمن للسود حق المشاركة في العمل السياسي داخل البلاد إلا أن ظروف مرضه وعدم الاستجابة أدى إلى قيام ثورة شعبية في البلاد دفعت حالة الطوارئ، وبدأ واضحًا منذ ذلك الحين أن البرلمان قد فقد أهميته مقابل زيادة سلطات الأجهزة الأمنية وفرض قوانين الطوارئ.

وفي عام ١٩٨٩م وبعد إصابة بوتا بأزمة قلبية، خلفه في الرئاسة F.W. Deklerk الذي أصدر قرارًا بفتح أبواب الحزب لجميع الأجناس بما فيهم السود، مما جعل الحزب ينال احترام وتعاطف البيض من غير الأفريكانز، كما نال رئيسه الحالي دكليرك تعاطفًا من السود خاصة بعد تولي مانديلا رئاسة الجمهورية[١].

---

[١] صلاح زكي عبد التواب (دكتور): رؤية مستقبلية للنظام السياسي في جنوب إفريقيا وأثر ذلك على العلاقات المصرية بجنوب إفريقيا – وزارة الخارجية – القاهرة ١٩٩٩م، ص.ص ٣٤-٣٩.

٣. حزب الانكاثا Inkatha Fredom Party:

تأسس الحزب في كوازولو عام ١٩٧٥م باسم Inkatha Yenkululeku Yesizwe كمنظمة ثقافية شعارها وحدة الزولو التي تحتوي على أكثر من مليون ونصف شخص غالبيتهم من السود (٨٥%) من قبائل الزولو، وتعتبر أقوى المنظمات الوطنية، وقد حظي الحزب بتأييد من الـ A.N.C. الذي كان محظورًا آنذاك؛ حيث إن مؤسسة مانجوستوتو بوتليزي كان عضوًا في الـ A.N.C. وعلى علاقة متميزة.

العلاقة السابقة لحركة الانكاثا بالحكومة العنصرية قد أساءت إليها وأثرت على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد مقاعد الحزب في البرلمان ٤٣ مقعدًا، وقد تم تعيين لي بير بانا سكرتيرًا عامًا للحزب، وذلك للمرة الأولى منذ إلغاء هذا المنصب في عام ١٩٩٠م، كما يعتقد بوتليزي في لعبته السياسية بدرجة كبيرة على علاقاته بملك الزلو.

٤. الحزب الديمقراطي Democratic Party.

تأسس في جوهانسبرج في إبريل ١٩٨٩ نتيجة إندماج كل من الحزب الفيدرالي التقدمي، حزب الاستقلال الحركة الديمقراطية الوطنية، وتم انتخاب السيد Zach De Beer زعيمًا له.

والحزب يعتنق المبادئ الليبرالية، إلا أنه يسيطر عليه قيادات يمثلون الاتجاه اليساري في البرلمان

وقد حصل الحزب في انتخابات ١٩٩٨م على ٢٠% فقط من أصوات الناخبين وله الآن ٧ مقاعد في البرلمان، ويلعب دورًا هامًا داخل البرلمان بالمراقبة على سياسات الحزب الوطني.

يحظى بتأييد رجال الأعمال الليبراليين، كما يحظى بقبول من جميع الأجناس باعتباره أول حزب من الأحزاب البيضاء يضم في تشكيله أجناس.

---

* الدكتور صلاح ذكي عبد التواب: الملحق الثقافي المصري في بريتوريا (٩٦-١٩٩٩م) وهو يعمل حاليًا في وزارة الخارجية المصرية.

بالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي حصل عليه الـ .P.A.C خاصة وهو مع الـ A.N.C باعتبارهما الحركتين الوحيدتين التي اعترفت بهما منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة إلا أنه لم ينجح في تحويل هذا الدعم إلى نجاح حقيقي، ولم تتحسن أوضاعها إلا في بداية الثمانينات عندما نجحت في اجتذاب العمال كوساتو والذي يضم حوالي ٣٥٠ ألف عضو وبعض النقابات العمالية والمهنية والطلابية.

٥. حزب المقاومة الأفريكانز A.W.B:

تأسس عام ١٩٧٦ بزعامة Eugeneteere Blanch وستة آخرين وهو أقصى الأحزاب اليمينية تطرفًا وكل أعضائه من الأفريكانز وله شعبية بين الأفريكانز كما تمتع بتأييد من بعض الأحزاب الأخرى.

العمل على إنشاء دولة للبوير باسم جمهورية البوير تبلغ مساحتها نحو ٧٠ من جنوب أفريقيا بما فيها الترنسفال، كما تؤيد تقسيم جنوب إفريقيا إلى دول متعددة ليس على أساس اللون، ولكن على أساس التاريخ والثقافة واللغة والحضارة (أي تقسيم البيض والسود إلى جماعات حضارية منفصلة لدرجة التصميم على ضرورة رسم حدود هذه الدولة ولم بالدم).

والحزب يرفض التخلي عن المكاسب التي تحققت طوال فترة سياسة الفصل المصري والطابع العسكري يغلب على الحزب.

٦ـ حزب العمل:

يرأسه القس الآن جندريكيس – وينتمي لعضويته بيض، ملونين، سود وهنود.

ويدعوا الحزب إلى القضاء على سياسة التفرقة العنصرية، وتبني سياسة الاقتصاد المختلط والديمقراطية.

الدعوى إلى قيام اتحاد فيدرالي للبلاد، حتى تتعايش جميع الأجناس في سلام.

وحتى أسس الحزب في نوفمبر ١٩٨٥، ويضم في عضويته حوالي مليون عامل من ٣٤ نقابة عمالية مختلفة.

وقد لعب الحزب دورًا رئيسيًا في الكفاح ضد التفرقة العنصرية من خلال قدراته التنظيمية في توجيه الاضرابات العمالية.

ويشكل ركيزة للجبهة الديمقراطية .U.D.F ويمارس نشاطه في ظل التعاون مع الجبهة الثلاثية المكونة منه ومن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا[1].

تعليق وتحليل لموقف الأحزاب في جنوب إفريقيا من قضية التفرقة العنصرية:

يتضح لنا بعد استعراض موقف بعض الأحزاب من قضية التمييز العنصري أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي قد أعلن معارضته لسياسة التمييز العنصري، وتمثل ذلك في المعارضة والإضراب والعصيان المدني والذي تحولت إلى مواجهة خطيرة استمرت وتصاعدت بشكل أكثر عمقًا حينما تم محاكمة زعمائه أمثال مانديلا وسيسولو، أما الحزب الوطني فهو الحزب الذي أصدر مجموعة من القوانين المثبتة لسياسة الفصل العنصري مما أدى إلى زيادة المقاومة الداخلية من السود، وبالتالي زادت العزلة الدولية للحزب، أما حزب الأنكاثا هو زعيمه بوثليزي والذي كان عضوًا في حزب المؤتمر بملك الزولو، أما الحزب الديمقراطي فهو الحزب الذي نجح في اجتذاب بعض المنظمات المناهضة للتفرقة العنصرية، وكان يعتبر من الأحزاب المعادية لسياسة التمييز العنصري، وأخيرًا حزب العمل الذي دعا إلى القضاء على سياسة الأبارتيد، وتبني سياسة الاقتصاد المختلط والديمقراطية، ودعا إلى تعايش جميع الأجناس في سلام وإلى قيام اتحاد فيدرالي للبلاد حتى تتعايش جميع الأجناس في سلام.

هكذا اختلفت مواقف الأحزاب في جنوب إفريقيا تجاه قضية التمييز العنصري، ولهذا اعتمدنا عليها كأحد مصادر دراسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا.

نهاية التفرقة العنصرية بجنوب أفريقيا:

وواصلت الأمم المتحدة والجهات الأخرى المناهضة للتفرقة العنصرية جهودها لمحاربة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، وقد نجحت هذه الجهود في الإفراج عن نلسن مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي وبعد الإفراج عنه أدلى مانديلاً في مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ببيان هام استعرض فيه تطورات القضية وطالب بوضع نهاية لجريمة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا – وأعرب عن تقديره للبلدان التي ساندت قضية بلاده – وشكره لمنظمة الأمم المتحدة وفي النهاية ذكر مانديلا أن نظام الفصل العنصري قد أرغم على التسليم بأنه لم يعد بالإمكان استمرار نظام حكم الأقلية البيضاء – وطالب الحكومة البيضاء بالدخول في مفاوضات مع الأفارقة من أجل إقامة جنوب إفريقيا ديمقراطية.

وقد شرح مانديلا قضية بلاده كاملة واستعرض الحلول الممكنة لإنهاء الفصل العنصري[2].

[1] صلاح ذكي عبد التواب (دكتور): مرجع سابق، ص.ص ٤٤-٤٦.

[2] مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري وثيقة رقم ٩٢/٩٨، عام ١٩٩٢م.

وفي ٢٧ يونيو عام ١٩٩١م أصدر دي كليرك رئيس جنوب إفريقيا قرارًا هامًا بوقف العمل بالقوانين العنصرية، وقد رحبت الأمم المتحدة بالتطورات الجديدة في جنوب إفريقيا وصدر القرار ٩٢٠ لسنة ١٩٩٤م يونيو من مجلس الأمن جاء فيه:

إن مجلس الأمن يشير إلى قرار ٧٧٢ لعام ١٩٩٢ في ١٧ أغسطس ١٩٩٢، والقرار ٨٩٤ لسنة ١٩٩٤ المؤرخ في ١٤ يناير ١٩٩٤م، ويرحب بإقامة حكومة موحدة وغير عنصرية في جنوب إفريقية، كما يرحب بقراري الجمعية العمومية ١٣/٤٨ج، ٢٥٨/٤٨أ في ٢٢ يونيو ١٩٩٤، ويرحب بالتقرير الختامي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا (S/1994/717) ويشيد بالدور الذي قام به ممثل الأمين العام والبعثة المشتركة مع منظمة الوحدة الإفريقية ورابطة الكمنوليت – والجماعة الأوروبية دعمًا لإقامة حكومة وحدة وطنية وغير عنصرية في جنوب إفريقيا، ويقرر إنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا فورًا بعد الانتهاء ولايتها بنجاح كما يقرر أيضًا اختتام النظر في البند المعنون ومسألة جنوب إفريقيا "ويحذف هذا البند من قائمة المسائل المعروضة على المجلس[1].

لقد كللت جهود الأمم المتحدة بأجهزتها العاملة بجهود الجهات الأخرى المعارضة للتفرقة العنصرية بالنجاح، وجاء يوم ٢٧ يونيو ١٩٩١م ليتم وقف العمل بالقوانين العنصرية ثم يوم ٢٧ يونيو ١٩٩٤ ليتم به إنهاء التفرقة العنصرية بعد سنوات من المعاناة والاضطهاد والظلم وظلم الإنسان لأخيه الإنسان.

وفي الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ألقى نليسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا أمام الجمعية العامة خطابًا، جاء فيه أنه من المفارقات الغريبة أن يأتي إلى الجمعية العامة رئيسًا من الغالبية السود في جنوب إفريقيا، وإن ما يبعث على سروره أن المنظمة الدولية سوف تحتفل في العام القادم بالذكرى الخمسين لإنشائها، وقد اختفى نظام الفصل العنصري، وأصبح من مخلفات الماضي، وأكد مانديلا في خطابه إن هذا الإنجاز التاريخي قد تحقق بفضل جهود المنظمة الدولية ضد التفرقة العنصرية، وأكد مانديلا أن المنظمة الدولية قد خرجت إلى النور من الكفاح المرير ضد النازية والفاشية، وأكملت رسالتها بالكفاح ضد التفرقة العنصرية، وأكد مانديلا أن الطريق لم يكن هينًا وأن الوصول إلى الإلغاء التام للعنصرية سوف يحتاج وقتًا، وأكد أن بلاده التي عانت الفصل والتميز العنصري سوف يكن شعارها العدل والسلم والتصالح وبناء الأمة سعيًا وراء بناء مجتمع ديمقراطي، وأشار إلى خطوات بناء الوحدة الوطنية وتحقيق التوافق الوطني للتغلب على الجوع والفقر والمرض، وقال إن وهذا عهدنا للأمم المتحدة – وأشار مانديلا إلى قضايا أربعة هي الديمقراطية والسلم والازدهار والتكافل، وأكد

---

[1] انظر قرار مجلس الأمن رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٩٤ في ٢٧ يونيو سنة ١٩٩٤ الخاص بمسألة جنوب إفريقيا، راجع قرار مجلس الأمن رقم ٩٤/٨٩٤ بشأن إرسال ١٨٠٠ مراقب وقرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٣٢٣ بشأن دعوة الأحزاب للمشاركة في الانتخابات.

مانديلا أن بلاده سوف تنضم إلى حظيرة الديمقراطية وهي مصممة من خلال الأمم المتحدة على القيام بدورها وتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأكد أن بلاده جزء من منظمة الجنوب الإفريقي والقارة الإفريقية، وأنها عضو في منظمة الوحدة الإفريقية وشريكًا على قدم المساواة مع الدول الأعضاء في المنظمة، وذكر أن بلاده عضوًا في حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ ولسوف نلتزم بتحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب، وأكد عن امتنانه لأعضاء الجمعية العامة، وأكد أن الأمم المتحدة قد ساعدت على ميلاد بلاده الجديد[1].

تعليق على دور الأمم المتحدة كما ظهر من وثائقها:-

وجهت الهيئة الدولية الأمم المتحدة عنايتها لقضية التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا منذ إنشاء المنظمة الدولية وحتى إلغاء نظام التفرقة العنصرية عام ١٩٩٤م.

فالأمم المتحدة بكل أجهزتها سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو منظمة العمل الدولية أو مركز مناهضة التفرقة العنصرية (الأبارتهيد) أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمناهض للتفرقة العنصرية أو لجنة حقوق الإنسان أو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) قد شاركت جميعها بعدد كبير من المصادر الأصلية الممثلة في القرارات والتوصيات واللجان والتقارير والتي تعد وثائق أصلية هامة لمتابعة التطورات في قضية من أخطر قضايا القرن العشرين ألا وهي قضية التفرقة العنصرية.

ولقد تمكنا من الحصول على العديد من الوثائق الأصلية التي تعد مصادر أساسية لمتابعة موقف الأمم المتحدة من قضية التفرقة العنصرية فمنذ عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٩٤ وقضية التفرقة العنصرية قضية أساسية سنوية في جدول أعمال الجمعية العامة واللجان المنبثقة منها.

ولقد عالجت الجمعية العامة ومجلس الأمن وهما أكبر جهازان في المنظمة الدولية القضية بإصدار العديد من القرارات الهامة والتي حصلنا عليها بأرقامها.

ولقد أشاد الزعيم الوطني الإفريقي نلسن مانديلا بدور الأمم المتحدة الفعال في قضية جنوب إفريقيا لاسيما وأن القوى الغربية الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلنطي كانت تساند هذا النظام اللاإنساني، ومن هنا كان جهاد المنظمة الدولية ضد التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وضد مساندي الحكومة العنصرية في الغرب الأوروبي والولايات المتحدة، إن مشكلة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية مشكلة القرن العشرين.

فإذا كانت الأمم المتحدة قد قامت على أنقاض النازية والفاشية في أعقاب الحرب العالمية الثانية فإنها واجهت منذ اللحظة الأولى مشكلة الأبارتهيد، وأصدرت العديد من

---

[1] راجع الوثيقة A/49/PV. 14 خطاب نيلسن مانديلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ أكتوبر عام ١٩٩٤م وثائق الأمم المتحدة.

القرارات والتي تعد مصادرنا الأصلية في معالجة مشكلة التفرقة العنصرية إلى أن كللت جهودها في النهاية بالنجاح، وتذكر لنا الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة كم عانى الأفارقة وعانت معهم الأمم المتحدة ولما كانت الهيئة الدولية هي السند الشرعي والقانوني لنضال شعب جنوب إفريقيا وقرارات المنظمة الدولية وفروعها تؤكد لنا هذا الدور الفعال في مواجهة مشكلة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا.

كما أن الدور الفعال الذي قامت به منظمة الوحدة الإفريقية منذ إنشائها عام ١٩٦٣م وحتى القضاء على التمييز العنصري في ٢٧ يونيو ١٩٩٤ كان لها الدور المؤثر في القضاء على النظام الأبهارتيد في جنوب إفريقيا، أيضًا كان لمكتب العمل الدولي في جنيف وجامعة الدول العربية وغيرهما من المنظمات الدولية والمحلية الدور الأكبر في وضع نهاية لنظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا فلقد تشابكت كل المنظمات والهيئات ضد هذا النظام حتى قضى عليه في عام ١٩٩٤م بعد سنوات من الاضطهاد والتمييز استمرت منذ عام ١٩١٠م حتى عام ١٩٩٤م.

وإن كان السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو هل انتهت التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا في يونيه ١٩٩٤؟

في الأوضاع الرسمية وسجلات الدولة انتهت التفرقة العنصرية من الناحية النظرية ولكنها لازالت باقية حتى الآن في جنوب إفريقيا وسوف تحتاج إلى وقت كبير حتى يتم إزالتها وإن كان التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا يحمل معه الأمل في القضاء شكلاً وموضوعًا ظاهريًا وباطنيًا على نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

ملاحق البحث :

وتشمل:-

١. نماذج من بعض الوثائق.

٢. قائمة بالدوريات الصادرة بجنوب إفريقيا والتي تناولت العنصرية وأعمال العنف.

٣. ملحق قائمة بعض التشريعات والقوانين المنشورة والخاصة بالتفرقة العنصرية مع تعديلاتها بدولة جنوب إفريقيا.

٤. عدد سبع خرائط توضح تطور العنصرية في جنوب إفريقيا (والتعليق عليها).

٥. قائمة بالمراجع الأجنبية الخاصة بالعنصرية في جنوب إفريقيا والتي يمكن الرجوع إليها.

٦. قائمة المراجع (المصادر – الوثائق المنشورة والغير المنشورة – المراجع العربية والمعربة – المراجع الأجنبية – الدوريات – الرسائل الجامعية).

٧. فهرست البحث.

****

قائمة بالدوريات الصادرة بجنوب إفريقيا
والتي تناولت العنصرية
وأعمال العنف والاضطهاد بالوثائق والصور

ملحق قائمة بعض التشريعات والقوانين
المنشورة جزئيًا
والخاصة بالتفرقة العنصرية
مع تعديلات بدولة جنوب إفريقيا

قوانين وتعديلاتها خاصة بالعنصرية في جنوب إفريقيا

No.	Index of Legislation Note: Bantu, Black and Native all refer to black Africans.	قائمة التشريعات البانتو والسود والوطنيين يقصد بهم الأفارقة السود	مسلسل
1	Admission of Persons to Republic Act, No 59 of 1972.	دخول الأشخاص إلى الجمهورية قانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٢.	١
2	Affected Organizations Act, No. 31 of 1974.	المؤسسات الحيوية قانون رقم ٣١ لعام ١٩٧٤.	٢
3	Aliens and Immigration Amendment Act 1984.	تعديلات قانوني الأجانب والهجرة لعام ١٩٨٤.	٣
4	Armaments Act	القانون العسكري	٤
5	Armaments Development & Production Act.	تطوير القانون العسكري	٥
6	Atomic Energy Act	قانون الطاقة الذرية	٦
7	Bantu Administration Act. No. 45 of 1971.	قانون البانتو الإداري رقم ٤٥ لعام ١٩٧١	٧
8	Bantu Homelands Citizenship Act, No. 26 of 1970. Amended.	قانون الجنسية للوطنيين البانتو رقم ٢٦ لعام ١٩٧٠ تعديل.	٨
9	Bantu Laws Amendment Act, No. 102 of 1978.	تعديل قانون البانتو رقم ١٠٢ لعام ١٩٧٨.	٩
10	Bantu (Prohibition of Interdicts) Act, No. 14 of 1956.	البانتو (تحريم الحظر) قانون رقم ١٤ عام ١٩٥٦.	١٠
11	Basic Conditions of Employment Act, No. 76 of 1983.	تشريع بالقواعد الأساسية للتعيين رقم ٣ عام ١٩٨٣.	١١
12	Black Laws Amendment Act, No. 76 of 1963.	تعديلات قانون السود رقم ٧٦ لعام ١٩٦٣.	١٢
13	Black Local Authorities Act, No. 102 of 1982.	قانون السلطات المحلية للسود رقم ١٠٢ لعام ١٩٨٢.	١٣
14	Black Resettlement Act, No. 19 of 1954.	قانون إعادة التوطين للسود رقم ١٩ عام ١٩٥٤.	١٤
15	Boss (Bureau of State Security) Act, 1969.	قانون موجه (مكتب أمن البلاد) عام ١٩٦٩.	١٥
16	Ciskei National Security Act 1982.	قانون الأمن القومي (السيسكي) عام ١٩٨٢.	١٦

17	Criminal Laws Amendment Act 1953.	تعديلات تشريعات الجنايات عام ١٩٠٣	١٧
18	Criminal Procedure Act, No. 56 of 1955.	قانون الإجراءات الجنائية رقم ٥٦ لعام ١٩٥٥.	١٨
19	Criminal Procedure Act, No. 51 of 1977.	قانون الإجراءات الجنائية رقم ٥١ عام ١٩٧٧	١٩
20	Criminal Procedure Amendment Act, No. 86 of 1965 (180-day Act).	تعديلات تشريعات القوانين الجنائية رقم ٩٦ لعام ١٩٥٦ (قانون ١٨٠ يوم)	٢٠
21	Criminal Procedure Amendment Act, No. 79 of 1978.	تعديلات تشريعات القوانين الجنائية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٨.	٢١
22	Criminal Procedure & Evidence Amendment Act, No. 29 of 1955.	قانون الإجراءات الجنائية وتعديلات الأولية رقم ٢٩ لعام ١٩٥٥.	٢٢
23	Dangerous Weapons Act	قانون الأسلحة المحرمة	٢٣
24	Defense Act	قانون الدفاع	٢٤
25	Defense Amendment Act, No. 34 of 1983.	تعديلات قانون الدفاع رقم ٣٤ لعام ١٩٨٣.	٢٥
26	Demonstrations in near Court Buildings Prohibition Act.	قانون حظر الاقتراب إلى أو أقرب مباني المحاكم.	٢٦
27	Development Land & Trust Act, No. 18 of 1936.	قانون تنمية الأراضي رقم ١٧ لعام ١٩٣٦.	٢٧
28	Explosives Amendment Act.	تعديلات قانون المتفجرات	٢٨
29	Expropriation Act, No. 26 of 1975.	قانون نزع الملكية رقم ٢٦ لعام ١٩٧٥.	٢٩
30	Finance Act. No. 101 of 1979.	قانون التمويل رقم ١٠١ عام ١٩٧٩.	٣٠
31	Fund-Raising Act, No. 107 of 1978.	قانون التبرعات رقم ١٠٧ عام ١٩٧٨.	٣١
32	Gatherings & Demonstrations Act, No. 52 of 1973.	قانون التجمع واللقاءات رقم ٥٢ لعام ١٩٧٣.	٣٢
33	General Laws Amendments Act, 182 No. 39 of 1961 No. 37 of 1963 (90-day Act) No. 62 of 1966.	تعديلات عامة للقوانين رقم ١٨٢ رقم ٣٩ لعام ١٩٦١، رقم ٣٧ لعام ١٩٦٣ (٩٠ يوم) رقم ٦٢ لعام ١٩٦٦.	٣٣
34	Group Areas Act, No. 41 of 1950	قانون تجمعات المناطق رقم ٤١ لعام ١٩٥٠.	٣٤

35	Immigration Regulation Amendment Act, No. 43 of 1953.	تعديلات قانون قواعد الهجرة رقم ٤٣ لعام ١٩٥٣.	٣٥
36	Immorality Act, 1985.	قانون الأعمال المنافسين للأخلاق لعام ١٩٨٥.	٣٦
37	Immorality Act, 1950.	قانون الأعمال المنافسين للأخلاق لعام ١٩٥٠.	٣٧
38	Immorality Amendment Act, No. 1950	تعديلات قانون الأعمال المنافسين للأخلاق لعام ١٩٥٠.	٣٨
39	Immorality Amendment Act, No. 23 of 1957.	تعديلات قانون الأعمال المنافسين للأخلاق رقم ٢٣ لعام ١٩٥٧.	٣٩
40	Indemnity Act, No. 61 of 1961.	قانون التعويض رقم ٦١ لعام ١٩٦١.	٤٠
41	Indemnity Act, No. 13 of 1977.	قانون التعويض رقم ١٣ لعام ١٩٧٧.	٤١
42	Industrial Conciliation Act, No. 28 of 1956.	قانون الترضية الصناعي رقم ٢٨ لعام ١٩٥٦.	٤٢
43	Industrial Conciliation Amendment Act, No 94 of 1979.	تعديلات قانون الترضية الصناعي رقم ٩٤ لعام ١٩٧٩.	٤٣
44	Information Service of South Africa, Special Account Act, No. 108 of 1979.	خدمة المعلومات لجنوب إفريقيا جزء خاص رقم ١٠٨ لعام ١٩٧٩.	٤٤
45	Internal Security Act.	قانون الأمن الداخلي	٤٥
46	Internal Security Amendment Act, No. 79 of 1979.	تعديلات قانون الأمن الداخلي رقم ٧٩ لعام ١٩٧٦.	٤٦
47	Internal Security Act, No. 74 of 1982.	قانون الأمن الداخلي رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢	٤٧
48	Intimidation Act.	قانون الإجبار.	٤٨
49	Laws of Co-operation & Development Amendment Act, 1983.	تعديلات تشريعات التعاون والتنمية لعام ١٩٨٣.	٤٩
50	Liquor Amendment Act. No. 58 of 1975.	تعديل قانون الخمور رقم ٥٨ لعام ١٩٧٥.	٥٠
51	Liquor Amendment Act. No. 117 of 1981.	تعديلات قانون الخمور رقم ١١٧ لعام ١٩٨١.	٥١
52	Local government Affairs Amendment Bill, 44.	مشروع قانون بتعديلات الحكومة المحلية رقم ٤٤.	٥٢
53	Mines & Works Act,	قانون العمال والمناجم (حظر) الزواج	٥٣

	(Prohibition of) Mixed Marriages Act, No. 55 of 1949.	المختلط رقم ٥٥ لعام ١٩٤٩.	
54	Mixed Marriages Amendment Act, No. 21 of 1968.	تعديلات قانون الزواج المختلط رقم ٢١ لعام ١٩٦٨.	٥٤
55	Motor Carrier Act, 67.	قانون سيارات الركوب رقم ٦٧.	٥٥
56	Motor Carrier Transportation Amendment Act, No. 44 of 1955.	تعديلات قانون سيارات الركوب والنقل رقم ٤٤ لعام ١٩٥٥.	٥٦
57	National States Citizenship Act, No. 26 of 1970.	قانون الجنسية الدولية رقم ٢٦ لعام ١٩٧٠.	٥٧
58	National States Constitution Act, No. 21 of 1971.	دستور الدولة الدولي رقم ٢١ لعام ١٩٧١.	٥٨
59	Natives (Abolition of Passes & Coordination of Documents) Act, No. 67 of 1952.	قانون الوطنيين (إبطال تمرير وتنسيق الوثائق) رقم ٦٧ لعام ١٩٥٢.	٥٩
60	Native Administration Act, No. 31 of 1927.	قانون الإدارة الوطنية رقم ٣١ لعام ١٩٢٧.	٦٠
61	Native Administration Act, No. 42 of 1956.	قانون الإدارة الوطنية رقم ٤٢ لعام ١٩٥٦.	٦١
62	Native Labour (Settlement of Disputes) Act, No. 48 of 1953.	قانون العمالة (توطين وطرد) رقم ٤٨ لعام ١٩٥٣.	٦٢
63	Natives Land Act, No. 27 of 1913.	قانون أراضي الوطنيين رقم ٢٧ لعام ١٩١٣.	٦٣
64	Natives Land Act, 1936.	قانون أراضي الوطنيين لعام ١٩٣٦.	٦٤
65	Natives Land Amendment Act, 1964.	تعديل قانون أراضي الوطنيين لعام ١٩٦٤.	٦٥
66	Native Laws Amendment Act, No. 36 of 1957.	تعديل القانون الوطني رقم ٣٦ لعام ١٩٥٧.	٦٦
67	Native Laws Amendment Act, No. 54 of 1972.	تعديل القوانين الوطنية رقم ٥٤ لعام ١٩٧٢.	٦٧
68	Native (Urban Areas) Act, No. 21 of 1923.	القانون الوطني (المناطق المدنية) رقم ٢١ لعام ١٩٢٣.	٦٨
69	Natives (Urban Areas) Consolidation Act, No. 25 of 1945. Section 10(1)	قانون دمج الوطنيين (المناطق المدنية) رقم ٢٥ لعام ١٩٤٥ جزء رقم ١٠ (١)	٦٩
70	Newspaper & Imprint Act,	قانون الجرائد والمطبوعات	٧٠

	1962.		
71	Official Secrets Act	قانون الأسرار الرسمية	٧١
72	Ordinance, 50 of 1828	الأمر رقم ٥٠ لعام ١٨٢٨	٧٢
73	Physical Planning Act, No. 88 of 1967.	قانون المساواة الطبيعية رقم ٨٨ لعام ١٩٦٧	٧٣
74	Police Act.	قانون البوليس	٧٤
75	Police Amendment Act, No. 70 of 1965.	تعديل قانون البوليس رقم ٧٠ لعام ١٩٦٥	٧٥
76	Police Amendment Act, No. 64 of 1979.	تعديل قانون البوليس رقم ٦٤ لعام ١٩٧٩	٧٦
77	Police Amendment Act, No. 24 of 1983.	تعديل قانون البوليس رقم ٢٤ لعام ١٩٨٣.	٧٧
78	Police Special Account Bill.	مذكرة موضوعات خاصة بالبوليس	٧٨
79	Population Registration Act, No. 30 of 1950.	قانون التعدد السكاني رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠.	٧٩
80	Proclamation 64 of 1959 (Coloreds)	إعلان رقم ٤٦ لعام ١٩٥٩ (الملونون)	٨٠
81	Population Registration Amendment Act, 1962 (Appearance and Acceptance as Criteria)	تعديلات قانون التعديل السكاني لعام ١٩٦٢ (الظهور والقبول)	٨١
82	Population Registration Amendment Act, 1964 (Definition of White)	تعديل قانون التعديل السكني لعام ١٩٦٤ (تحديد البيض)	٨٢
83	Population Registration Amendment Act, No. 64 of 1967.	تعديل قانون التعديل السكني لعام ٦٤ لعام ١٩٦٧	٨٣
84	Proclamation R 123 of 1967 (Classification of Coloreds and Africans)	إعلان ٢٦ R لعام ١٩٦٧ (تصنيف الملونون والأفارقة)	٨٤
85	Population Registration Amendment Act, 1969 (Classification Appeal)	تعديل قانون التعديل السكني لعام ١٩٦٩ (نتيجة التصنيف)	٨٥
86	Post Office Act.	قانون مكتب البريد	٨٦
87	Prevention of Illegal Squatting Act, No. 52 of 1951.	قانون منع وضع اليد الغير قانوني رقم ٥٢ لعام ١٩٥١	٨٧
88	Prevention of Illegal Squatting Act, 1955, 1976, 1977.	تعديل قانون منع وضع اليد الغير قانوني لعام ١٩٥٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧.	٨٨
89	Prisons Act, 1959.	قانون السجون لعام ١٩٥٩	٨٩

90	Proclamation R 26 of 1965 (Segregation in Theatres)	إعلان ٢٦ R لعام ١٩٥٦ (العزل في المسارح)	٩٠
91	Proclamation R 400 (Transkei)	إعلان رقم ٤٠٠ R (الترانسكي)	٩١
92	Prohibition of Disguises Act.	قانون تحريم التنكر	٩٢
93	Prohibition of Mixed Marriages Act, No. 55 of 1949.	قانون تحريم زواج المختلط رقم ٥٥ لعام ١٩٤٩	٩٣
94	Prohibition of Political Interference Act, No. 51 of 1968.	قانون تحريم المعارضة السياسية رقم ٥١ لعام ١٩٦٨	٩٤
95	Promotion of Bantu Self-Government Act, No. 46 of 1959.	قانون دعاية حكم ذاتي للبانتو رقم ٤٦ لعام ١٩٥٩.	٩٥
96	Promotion of Local Government Affairs Act, No. 91 of 1983	قانون الدعاية الحكومة المحلية ومسئولياتها رقم ٩١ لعام ١٩٨٣.	٩٦
97	Protection of Information Act.	قانون حماية المعلومات	٩٧
98	Publications Act, No. 42 of 1974	قانون المطبوعات والنشر رقم ٤٢ لعام ١٩٧٤	٩٨
99	Publications Amendment Act, No. 44 of 1979.	تعديلات قانون النشر رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩	٩٩
100	Public Safety Act, No. 3 of 1953.	قانون الأمن العام رقم ٣ لعام ١٩٥٣	١٠٠
101	Proclamations R90/R91 (State of Emergency)	إعلان ٩٠ R، ٩١ R (حالة الطوارئ)	١٠١
102	Railways and Harbors Acts.	قانون الموانئ والسكك الحديدية	١٠٢
103	Republic of South Africa Constitution Act, No. 110 of 1983.	قانون جمهورية جنوب إفريقيا رقم ١١٠ لعام ١٩٨٣	١٠٣
104	Reservation of Separate Amenities Act, No. 49 of 1953.	قانون معازل المتعة رقم ٤٩ لعام ١٩٥٣	١٠٤
105	Riotous Assemblies Act, No. 17 of 1956. Proclamation R268 of 1068.	قانون تشريعات ريوتوس رقم ١٧ لعام ١٩٥٦ إعلان ٢٦٨ R لعام ١٩٦٨	١٠٥
106	Riotous Assemblies Act, No. 30 of 1974.	قانون تشريعات ريوتوس رقم ٣٠ لعام ١٩٧٤	١٠٦
107	Road Transportation Act, No. 74 of 1977	قانون طرق النقل رقم ٧٤ لعام ١٩٧٧	١٠٧
108	Secret Services Account Act, No. 56 of 1978.	مذكرة قانون الخدمات السرية رقم ٥٦ لعام ١٩٧٨.	١٠٨

109	Slums Clearance Act, No. 53 of 1934.	قانون رسوم الأحياء الفقيرة رقم ٥٣ لعام ١٩٣٤.	١٠٩
110	South African Police Special Account Bill, 44.	مذكرة خاصة ببوليس جنوب إفريقيا رقم ٤٤	١١٠
111	Suppression of Communism Act, No. 44 of 1950 (and amendments), 94.	قانون قمع الشيوعية رقم ٤٤ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته	١١١
112	Terrorism Act, No. 83 of 1967.	قانون الإرهاب رقم ٨٣ لعام ١٩٦٧.	١١٢
113	Transkei Labor Relations Act.	قانون علاقات الترانسكي	١١٣
114	Transkei Public Security Act, 1977.	قانون تأمين الترانسكي العام لعام ١٩٧٧	١١٤
115	Trespass Act.	قانون انتهاك الأملاك والحرمات	١١٥
116	Unemployment Insurance Act, (Exclusions)	قانون تأمين البطالة (الاستثناءات)	١١٦
117	University Amendment Act, No. 83 of 1983.	تعديل قانون الجامعة رقم ٨٣ لعام ١٩٨٣	١١٧
118	Unlawful Organizations Act, No. 34 of 1960.	قانون المنظمات غير القانونية رقم ٣٤ لعام ١٩٦٠	١١٨
119	Urban Areas Amendment Act, No. 97 of 1978	تعديل قانون المناطق المدنية رقم ٩٧ لعام ١٩٧٨	١١٩
120	Urban Areas Consolidation Act of 1945, Section 10 (1).	قانون دمج المناطق المدنية لعام ١٩٤٥ جزء رقم ١٠ (١)	١٢٠

ملحق خرائط أوضاع العنصرية في جنوب إفريقيا
وبيان مصدر كل خريطة

تطور ونمو السكان في جنوب إفريقيا ما بين ١٩٠٠-١٩٩٠

مقارنة ما بين السود والبيض والملونين والآسيويين

المصدر: إحصائيات من تقارير عديدة منشورة عبر سنوات ١٩٠٤ – ١٩٨٠ وآخر إحصائيات تعداد السكان لعام ١٩٩٠.

وهذا البيان التعدادي لسكان جنوب إفريقيا يوضح بالمليون كيف تزايد أعداد السكان الوطنيين الأفارقة بشكل كبير رغم قلة أعداد السكان البيض الذين يسيطرون على معظم الأرض والثروات والوظائف، وتأتي في المرتبة الثالثة والرابعة أعداد السكان الملونين والآسيويين وهم أقل المعدلات السكانية.

ويوضح ذلك الإحصاء أعدادهم حتى قرب انتهاء العنصرية في جنوب إفريقيا.

مناطق شاطئ مينا اليوابيث

وهذه الخريطة مصدرها: رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة ميناء اليزابيث – جنوب إفريقيا.

Gibbon: Outdoor Recreation of the Port Elizabeth Area 1977.

ويتضح من هذه الخريطة كيف أن السكان البيض يتركزون في أطول وأجمل مواقع الشواطئ بمنطقة ميناء اليزابيث، وكذا المناطق المدنية، وكيف أن تم تحديد مناطق ضيقة محدودة ومحصورة للسود والملونين والآسيويين داخل مناطق تلك المدينة الساحلية، ولم يكن يسمح لأي من تلك الجماعات بالدخول لمناطق البيض ومخالفة ذلك كانت تعرض صاحبها للجلد والسجن بل أحيانًا إطلاق النار عليه حال مخالفة الأوامر واللوائح المحددة لتلك المناطق.

تصنيف وتوزيع الفنادق في منطقة دوربان عام ١٩٨٥

مصدر الخريطة: معلومات مستمرة من بيانات وتعليمات نادي السيارات بمنطقة دوربان.

وتحدد الطريقة توزيعات الطرق الهامة موقع الفنادق التي تنتشر على طول الطريق لخدمة النزلاء المحددين لكل فندق ما بين نزيل دولي ولغير البيض عامة وفنادق خاصة بالبيض، ويلاحظ تركز الخدمات الفندقية بالنسبة للبيض بما يتضمن الراحة واليسر

لأعمالهم دون اعتبار لأي جنس أو لون آخر فنظرة الرجل الأبيض العنصرية في هذا المجال تميزت بالقسوة والتشدد في أنهم أعلى من كل لون وجنس وما سواهم دون ذلك.

رسم تخطيطي لمنزل وأماكن الخدم

مصدر هذا الرسم التخطيطي هو معلومات بلدية مدينة ميناء اليزابيث

وتخطيط المنازل الخاصة بالبيض في جنوب إفريقيا عمومًا كان يضع في المقام الأول اتجاهات المنزل الأربعة ومراعاة راحة ومكانة السكان البيض وما حولهم ثم يأتي بعد ذلك وضع الخدم وهم عادة من السود أو الملونين في أماكن إقامة مدنية في أحد أركان منطقة السكن وغالبًا ما تكو مواجهة لمنطقة المطابخ وخلفها من دورات المياه، ويفصل ذلك كله حديقة كبيرة لا يستمتع بها ومنظرها إلا الرجل الأبيض من أي موقع يكون في أرجاء المنزل الواسعة. وبالتحديد نجد أن الخدم يكون معظم عملهم وراحتهم ما بين المطبخ ودورات المياه والجراج والأبواب الخلفية للمنزل.

خريطة توزيعات المناطق وسكانها في جنوب إفريقيا

مصدر الخريطة: التقرير الاجتماعي الاقتصادي لدولة جنوب إفريقيا عام ١٩٥٥

رغم أن هذه الخريطة قد تم تحديدها عام ١٩٥٥م نجد أن مناطق المحميات الخاصة بغير البيض في بتسوانا لاند وباسوتو لاند، وهي مناطق تجمعات وطنية تحت زعامات أفريقية لم تمتد إليها العملية العنصرية؛ حيث إنها لا تمثل الجدوى الاقتصادية بالنسبة للرجل الأبيض لطبيعة أرضها الوعرة فلم تمتد إليها يد التنمية حتى ذلك العام.

أما المناطق المشار إليها بمناطق الباتو وهي غنية بثرواتها فنجد أن يد التدخل الأبيض امتدت إليها لتقلص الوجود الوطني الأفريقي فيها وتطرد سكانها، إنها عملية عنصرية مثلما يحدث الآن.

مناطق المحلات وأماكن البيع في وسط مدينة بريتوريا عام ١٩٥٠

ومصدر الخريطة هيئة المساحة لحكومة بريتوريا بجنوب إفريقيا – خريطة عامة – مطبعة الحكومة.

لاحظ في هذه الخريطة الموقع أعلى إلى اليسار وهو مكان التجمع شبه العنقودي لمحال الآسيويين والوطنيين ومناطق خدماتهم وملعب ومقابر ومساكن وبلدية ثم يفصل بينها وبين أماكن البيض مناطق عسكرية وطريق رئيسي يسهل السيطرة عليه لتأمين مناطق البيض الشاسعة بخدماتها وملاعبها وميادين وشوارع وكنائس ومدارس وتخطيط عمراني رحب رغم التباين ما بين أعداد السكان بالمنطقة.

الخريطة السياسية لمنطقة جنوب إفريقيا عام ١٨٩٩ وخاصة جمهورية البوير

مصدر الخريطة: معلومات عديدة تم تجميعها من مصادر مختلفة ومراجع.

وفي تلك الفترة الزمنية كان الاهتمام الأكبر ينصب على دويلات البيض في كل من دولة أورانج ودولة جنوب إفريقيا ومستعمرة الكيب الإنجليزية. وهي كلها تمثل الرجل الأبيض أما الوطنيين السود أصحاب الأرض فقد تم تحديد أماكن خاصة بهم من معازل ومناطق مرتفعات جدباء وشكل معظم المهاجرين جمهوريات البوير التي امتلكت المزارع الشاسعة على حساب أصحاب الأرض وكلما زاد عددهم كلما تم نزع الأفارقة وطردهم من أماكن وجودهم ومواطن أجدادهم.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق الغير منشورة:

وثائق وزارة المستعمرات البريطانية:

1- C.O. 48/444, P.187-188. Malays at the cape colony.
2- Maxmilien Kallioch: The Muslem Population at the cape of Good Hape, Constantinople, Levant Herald Office, 1867.
3- C.O. 48/444, P.183, Aali Pasha to Mr. De Rouleiax. May 9, 1866.
4- C.O. 551/53: List of Railway Men's Requests, Pretoria, May 1913.
5- C.O. 551/53: From Department of Native Labor Territorial Analysis of Mortality from Diseases Among Natives Employed by Contractor's Mines And Warless in Prochaimed Districts of Tomsvool an Nov., 1913 Johannesburg, Jun. 8th, 1914.
6- C.O. 551/53: A Memorandum of the Natal Prison Compounds, 14 Nov. 1914.
7- C.O. 551/53: Native Land Act of South Africa, 1913, PR. 308.
8- C.O. 551/53: The Star, General Botha Speech, 3rd June, 1950.
9- C.O. 551/53: From Reuter's, Special Service, "Teachers Dismissal".
10- C.O. 551/53/3277.
11- C.O. 551/53, Johannesburg Native Labor 8/1/1914 PP, 9L94.
12- C.O. 879. 45. Correspondence Relating the State of Affairs in the South African Republic, 7892, No. 286, Sir W.H. Hutchinson to Mr. Cholerloin, March 25, 1896.
13- C.O. 879. 46, Entlofure In No. 156, Resident Commissioner, Bashtuland, To the High Commissioner, Cape Town, (39/99) Dec., 1899.
14- C.O. 879. 46. No.: 152, 153, Motitzurg Church Council to the Governor of Natal, Jan. 5, 1900. signed by John Bruce President.

15- C.O. 879. 46. No. 188. 1890, Resident, Magistrate, Ndovadwe, to The Civil Commissioners 26, Dec., 1899.
16- C.O. 879. 46. Entlofure No. 507. Dutch Reformed Church and Boer. PRESS. 535-539.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

17- F.O. 371/177043 / 63066: New Tronskei Department of Education from Sherwood in Port Elizabeth to British Embassy in Lope Tonm, January 15. 1964.

وثائق الوزارة:

18- About the Colored Community, Office of the Commissioner for the United Kingolan, P.42.
19- D.O./35/1135/M. 882/349: Announces Big Immigration Policy, August, 15. 1946. Press. 61-pp.
20- D.O. 35/105325, P. 48, July-Aug. 1949.
21- W.O. 37/166549: What is apartheid? Gesbatth No. 57 Pretoria, Press. 14-19

ثانيا: وثائق منشورة:-

Patrick Duncam:
South Africa's Rule of Violence London. 1964.
The Africa X-Ray Report, Johannesburg.

ثالثا: المصادر العربية المنشورة:

أ) وثائق الأمم المتحدة:

١. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤/١٥ الدورة الخامسة عشر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠.
٢. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٢٠٦ الدورة العشرين في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥.
٣. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣٩٦ الدورة الثالثة والعشرين في ٣ ديسمبر ١٩٦٨.
٤. رسائل رئيس اللجنة الخاصة بالفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة إلى الأمين العام في ٢٠ فبراير ١٩٦٩.

٥. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (الجمعية العامة الدورة التاسعة والعشرين ملحق رقم ٣).
٦. قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٢٣ في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢.
٧. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة الجمعية العامة الدورة الثامنة والعشرين.
٨. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة الجمعية العامة ملحق رقم ٢ القرار رقم ٢٣٨٩.
٩. الأمم المتحدة مركز مناهضة التفرقة العنصرية – شئون مجلس الأمن، وثيقة رقم ٧٨/١٢ في ١٩٧٨.
١٠. وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٨٠ الدورة رقم أربعين.
١١. وثائق مكتب العمل الدولي في جنيف – تقرير خاص عن الفصل العنصري القرار رقم ٥٦٠، ٥٦٩ لسنة ١٩٨٥.
١٢. وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٢/٤٠ في ١٩٨٦.
١٣. وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٤٠ في ١٩٨٦.
١٤. وثائق مجلس الأمن رقم ٦١٠/٦١٥ لسنة ١٩٨٨.
١٥. وثائق الجمعية العامة ٣١/٤٣ لسنة ١٩٨٨.
١٦. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في يوليو ١٩٩٠.
١٧. قرارات الأمم المتحدة رقم ٤٥ لسنة ١٩٩١.
١٨. قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٩٠.
١٩. التقرير السنوي الخاص بمناهضة الفصل العنصري.
٢٠. قرارات وتوسعات مؤتمر العمل الدولي الخاص بسياسة الفصل العنصري.
٢١. التقرير رقم ٢٥ الدورة ٧٦ لسنة ١٩٨٩.
٢٢. التقرير رقم ٢٦ الدورة ٧٦ مكتب العمل الدولي بجنيف.
٢٣. قرارات الجمعية العامة رقم ٣٢٠٧ سبتمبر ١٩٧٢.
٢٤. قرارات الجمعية العامة رقم ٣٣٢٤ سبتمبر ١٩٧٤.

٢٥. قرار مجلس الأمن رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن إرسال ١٨٠٠ مراقب إلى جنوب إفريقيا.

٢٦. قرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٣٢٣.

٢٧. خطاب نلسن مانديلا في الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٤.

ب) مصادر جامعة الدول العربية:

١. وثائق الجامعة العربية رقم ١٦٥٩/ج٢ لسنة ١٩٦٠.

٢. وثائق الجامعة العربية رقم ١٧٨٧/ج٢ لسنة ١٩٦١.

٣. وثائق الجامعة العربية القرار رقم ٢٠٣٩/ج٢ لسنة ١٩٦٤.

٤. وثائق الجامعة العربية القرار رقم ٢٠٤٠/د٤٢/ج٢ لسنة ١٩٦٤.

٥. وثائق الجامعة العربية القرار رقم ٣٢٣٩/د٦٣/ج٤ في ١٩٧٥/٥/٢٦.

٦. وثائق جامعة الدول العربية القرار رقم ٣٣٨٨ ج٣ في ١٩٧٦/٣/٢١.

٧. وثائق جامعة الدول العربية القرار رقم ٥٣٧٥ الدورة ١٠١ في ١٩٩٤/٣/١٢.

ج) مصادر وزارة الخارجية المصرية (ملف جنوب إفريقيا):

١. تقارير وزارة الخارجية (ملف جنوب إفريقيا في أكتوبر سنة ١٩٦٣).

٢. تقرير وزارة الخارجية المصرية ملف جنوب إفريقيا ١٩٦٧/٦٦.

٣. الخارجية المصرية بيان قطع العلاقات مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا في ٣٠ مايو ١٩٦١.

٤. برقية وزارة الخارجية رقم ٧٦٩ في ٨ فبراير سنة ١٩٦٢.

٥. قرار وزارة الخارجية رقم ٢٩ سبتمبر لعام ١٩٩٣.

د) مصادر منظمة الوحدة الإفريقية:

١. قرارات القمة الإفريقية في أديس أبابا ١٩٦٣ القرار رقم ٥٢٦ في ١٩٦٣/٨/١٧ – والقرار رقم ٥٤٧١.

٢. قرارات وتوصيات القمة الإفريقية بالقاهرة، يوليو ١٩٦٤.

٣. قرارات القمة الإفريقية العادية لعام ١٩٦٥.

٤. قرارات القمة الإفريقية في كينساس عام ١٩٦٧.
٥. قرارات القمة الإفريقية رقم ٢٣٥ لعام ١٩٧٠.
٦. قرار القمة الإفريقية في أديس أبابا رقم ٢٤٢ لعام ١٩٧١.
٧. قرار رقم ٢٩٠ XXVII الخاص بجنوب إفريقيا.
٨. قرارات القمة الإفريقية رقم ٨٢٧ مارس ١٩٨١.
٩. قرارات القمة الإفريقية رقم ١١١ في أديس أبابا يونيه ١٩٨٣.

ثا: الكتب العربية:

. السيد فليفل: دكتور : نظم الحكم العنصرية في جنوب إفريقيا من ١٨٠٩ /١٨١٠ – القاهرة ١٩٩٠.

جاك ووديس : جذور الثورة الإفريقية – ترجمة أحمد فؤاد بلبع – القاهرة ١٩٧١.

٣. جون هاتش : تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية – ترجمة عبد العليم السيد منسي، مراجعة د/ محمد أنيس – القاهرة ١٩٦٩.

٤. شوقي الجمل: دكتور : كشف إفريقيا واستعمارها – القاهرة ١٩٧١.

٥. شوقي الجمل: دكتور : الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها – القاهرة ١٩٧١.

٦. صلاح زكي عبد التواب: دكتور : رؤية مستقبلية للنظام السياسي في جنوب إفريقيا القاهرة ١٩٩٩.

٧. عبد الملك عودة: دكتور : السياسة والحكم في إفريقيا – القاهرة، ١٩٥٩.

٨. عبد الملك عودة: دكتور : الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، القاهرة، ١٩٦٧.

٩. ماهر شعبان: دكتور : دور مصر من خلال الجامعة العربية إزاء قضية الجنوب الإفريقي، القاهرة ١٩٩٥.

١٠. وفيق حسين الخشاب: دكتور : إفريقيا جنوب الصحراء – بغداد، ١٩٧٨.

خامسًا: مراجع أجنبية:

1- Theal, Geornge Mc Call: Records of the Cape of Colony, Vol: XXVIII (28), Pp. 36-38 and Vol. XXXV (35).

2- Amleroge Reeues: Shooting at Shareville, the Agony of South Africa.

3- Betty, S.H.: English Historical Documents (1906-1939) London, 1967.

4- Karia, Homos and Carter Gwenddel M: From Potent to Challenge of, A Documentary.

5- Hintory of African Politics in S. Africa, 1882-1964, Vol. 1, Pratest and Hops, 1882-1934 U.S.A. 1978.

6- Bell, K.N. and Morell, W.D.: Selected Documents on British Colonial Policy (1830-1860). Oxford, 1928.

7- Eybers, G.W.: Select Constitutional Documents of South African History (1795-1910). London, 1918.

8- Brookes, E.H.: Apartheid, A Documentary Study of Modern South Africa. London, 1968.

سادسًا: دوريات عربية:

١. المنظمة العربية للتربية والثقافة.

٢. مجلة السياسة الدولية العدد ٣٢ إبريل ١٩٧٣، مقال الأبارتهيد والعنصري في جنوب إفريقيا (د. مفيد شهاب).

٣. الكتاب التاسع والخمسون من مجموعة كتب ساسية مقال بعنوان (الملونيين) (د. يحيى عاكف) القاهرة ١٩٥٩.

٤. مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر، الجزء الثالث.

سابعًا: رسائل جامعية:

١. عبد الله حسن الأشعل: دكتور :الجزاءات غير العسكرية في الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٦.

٢. إبراهيم نصر الدين: دكتور : حركة التحرر الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد البحوث للدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٨٠.

٣. آمال خليفة : الحزب الوطني المتطهر ودوره في مقاومة العنصرية في جنوب إفريقيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٤. محمد عبد الحليم الزرقا : اتحاد جنوب إفريقيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

محتويات الكتاب

الموضـــوع **الصفحة**

History of AfSources and study the history of South West Africarica

مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب أفريقيا

History of Africa

History of Africa

History of AfSources and study the history of South West Africarica

History of AfSources and study the history of South West Africarica

الأستاذ الدكتور
ماهر شعبان
أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر
بمعهد البحوث و الدراسات الإفريقية
جامعة القاهرة

مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب أفريقيا
أ.د/ ماهر شعبان



